المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة جازان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

تعليلُ ابن جني الظواهرَ اللغويةَ بالقوةِ والضعف

دراسة في كتاب الخصائص

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها ـ الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالب:

علي بن يحيى بن سليمان العطيفي

(الرقم الجامعي 201713013)

إشراف:

الدكتور/ حسن بن إبراهيم قابور

أستاذ النحو والصرف المشارك

العام الجامعي

شعبان 1440هـ ـ مايو 2019م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عمادة الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

تعليل ابن جني الظواهر اللغوية بالقوة والضعف
دراسة في كتاب الخصائص

إعداد الطالب:

علي بن يحيى بن سليمان العطيفي

الرقم الجامعي:

201713013

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللغوية والنحوية.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاســـــــــــم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيـــــع
مشرفًا ومقررًا	د/ حسن بن إبراهيم قابور	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
مناقشا	د/ عبد العزيز بن محمد الحكمي	أستاذ مساعد	النحو والصرف	
مناقشا	د/ محمد عبد الرحمن أحمد	أستاذ مشارك	علم اللغة	

شعبان 1440هـ - مايو 2019م.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يُعدُّ كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) من أبرز المصنفات الجامعة في اللغة العربية، حيث إنَّه عُنِي فيه عنايةً خاصةً بمستويات اللغة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وكان من هذه العناية أنْ قام بتعليل بعض أحكام هذه المستويات، إذ أخذ التعليلُ لديه صنوفًا عديدة، ومنها: التعليل بالقوة والضعف.

وقد نهض هذا البحث؛ ليسلِّط الضوء على هذا النوع من التعليل، ويقف محلِّلًا إياه، وسابرًا غوره، حيث انتظم في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة وفهارس مفصلة.

أمَّا المقدمة فقد بيَّنتُ فيها مشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقةله،ومنهجه،وإجراءاته،وتوزيعه إلى فصول،ومباحث، ومطالب.

وأمَّا التمهيد فقد أوجزتُ فيه التعريف بابن جني، وكتابه الخصائص، والتعليل النحوي.

ثمَّ قسَّمتُ الظواهر اللغوية التي علَّلها ابن جني بالقوة والضعف ثلاثة أقسام، وهي الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية، إذ انتظمت هذه الظواهر في ثلاثة فصول بمباحثها ومطالبها.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- أنَّ لقوَّة اللفظ - عند العرب - ارتباطًا وثيقًا بقوة المعنى، فاللفظُ القويُّ يحملُ معنًى قويًّا، واللفظُ الضعيفُ يحمل معنًى ضعيفًا.
- تفرد ابن جني بتعليل إعمال العامل الأقرب من المعمولات بالقوَّة، أمَّا غيره من العلماء فإنَّهم قد علَّلوا ذلك من باب الأولوية، والقرب، وحرمة المجاورة.

وغيرها من النتائج التي دونتُها في خاتمة البحث.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

Summary

Kitab al-Khasa'is" of Ibn-jinni is considered one of the comprehensive books in Arabic Language. One of the interests of the author was dividing language into levels: phonetical, morphological, grammatical, and semantical. He also payed attention to justify some judgments concerns these linguistic levels. Specially with strength and weakness.

This research is devoted to highlight this kind of justification and analyzing it. This study is divided into three chapters, preceded by an introduction and preface, followed by a conclusion and indexes.

The introduction is devoted to clarify the problem of the study, its aims, previous studies, the method, describing the content of chapters.

In the preface I'm interested in identifying: Ibn Jinni, "al-Khasa'is", grammatical justification.

I divided the linguistic phenomenons into three parts, shown up in three chapters: phonetical, morphological, grammatical.

The study ends up with some conclusions. Some of them are as follows:

- the strength of meaning is related strongly to the strength of word.
- Ibn Jinni was distinguished by justifying -with strength- the realization of the factor.

May peace and blessings be on our prophet Muhammad, all his Family, and followers.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فمنذ أنْ أشرقت شمس الإسلام المشعة بـ ﴿ اقرأ ﴾ [العلق: ١]؛ دعوةً إلى العلم والمعرفة في كلِّ جوانب الحياة، وعلماؤنا يحملون همَّ العلم، وتبليغه، وبذله، ونشره بين الناس.

وإنَّ من أزكى العلوم وأجلها علمَ العربية، الذي يُفْهَم به خطاب الشارع في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وبه تَسلمُ الألسنةُ من آفة اللحن ودائه.

ولا شك أنَّ العلل في اللغة العربية تُعدُّ من أهم ما شغل العلماء المبرزين منذ القِدَم، إذ أولى علماؤنا الأجلاء – رحمهم الله تعالى – العللَ جلّ عنايتهم ، ومبلغ اهتمامهم، فبعد أن تجاوزوا مرحلة التأليف وإصدار الأحكام، عملوا على تفسير الظواهر اللغوية على كافة

مستويات اللغة: صوتاً، وبنيةً، وتركيبًا؛ محاولة منهم لبيان أحكام هذه الظواهر، وترسيخها في أذهان الدارسين.

وإنَّ من بين هؤلاء العلماء الفضلاء: العَلَمَ الفَذَّ والعالمَ الجليل: أبا الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي أولى العلل عنايةً كبرى في مصنفاته، وخاصة في كتابه (الخصائص).

وقد تنوعت العللُ لدى ابن جني، ومن بينها: تعليله ظواهر اللغة – في مستوياتها كلها – بـ (القوة والضعف)، إذ أخذت قدرًا كافيًا من اهتمامه رحمه الله تعالى .

وعند إنعام النظر في كتابه (الخصائص) وجدتُ ذلك واضحًا جليًّا؛ فعزمت بعون الله تعالى، ثم بمشورة أستاذي الدكتور: حسن بن إبراهيم قابور – حفظه الله ورعاه – أنْ أنطلقَ إلى جمع المعلولات المتعلقة بالقوة والضعف في كتاب الخصائص، وخلصتُ إلى مادة موفورة، وبعد ترتيبها وتصنيفها؛ تبّدى لي أنْ أَسِمَ البحث: (تعليلُ ابن جني الظواهرَ اللغويةَ بالقوة والضعف – دراسة في كتاب الخصائص).

وقد نهض البحث محاولاً الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- إلى أيِّ مدًى وصل ابن جني في دقته، وقوة ملحوظاته، حتى انتهى إلى تعليل الظواهر اللغوية بالقوة والضعف ؟

٢- كيف وظّف ابن جني القوة والضعف، وجعلها تعليلاً لآرائه ؟

٣- هل تعليل ابن جني بالقوة والضعف للظواهر اللغوية مسلَّم به، ومَن مِن العلماء وافق ابن جني في هذا التعليل، ومن منهم خالفه ؟

أهداف البحث:

يحاول البحث تحقيق جملة من الأهداف، ولعلَّ من أهمها :

١-الإفادة من مصدرٍ لغويٍّ عظيمٍ لعالمٍ جليل.

٢- الوقوف على علَّةٍ لغويةٍ اطردت عند ابن جني ، وربما غابت عند غيره.

٣- الكشف عن ملاءمة التعليل بالقوة والضعف للظواهر اللغوية.

٤ ـ بيان مظاهر القوة والضعف عند ابن جني.

الدراسات السابقة:

من خلال دراستي وقراءتي وقفت على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وهي :

١- (ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره) للطالبة : وداد بنت أحمد القحطاني، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في جامعة أم القرى ١٤٢٤-١٤٢٥هـ)، وقد اقتصرت دراستها على العامل النحوي الضعيف ، ولم تُعنَ بالتعليل، ولم تكن منطلقة من كتاب (الخصائص) لابن جني، ولذا فإنَّ بحثي مختلف عنها من حيث مدونة البحث ومشكلته.

٢- (ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص) للباحث: جاب الله يازيد (رسالة ماجستير - جامعة الجزائر - ٢٠٠٦م)، وقد درس الباحث نشأة التعليل النحوي وارتقاءه، ثم نضجه وازدهاره، وكيفية تفاعله مع التعليل الفقهي عند كثيرٍ من علماء النحو، ثم ناقش - بعد ذلك - تصنيف ابن جني للعلة النحوية، وموقفه من العلل الثواني وما بعدها.

وهذا البحث يختلف عن دراستي؛ إذ إنَّه اكتفى بالتعليلات النحوية العامة، دون أن يشمل الظواهر اللغوية الأخرى، بالإضافة إلى أنَّه لم يتناول التعليل بالقوة والضعف فيما درسه وناقشه، أمَّا بحثي فإنَّه درس تعليل الظواهر اللغوية في كتاب الخصائص بالقوة والضعف.

٣- (الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص) للدكتور بوزيد ساسي هادف - جامعة قالمة الجزائرية (بحث منشور في مجلة حوليات التراث - العدد: ٩ - العام: ٢٠٠٩) وقد ناقش فيه الباحث أنواع الدلالة الصوتية عند ابن جني، وقارنها بالدلالات الصوتية في ضوء علم الأصوات الحديث، كما ناقش فيه التقارب الصوتي في الألفاظ ذوات المعاني المتقاربة، وقد أتى هذا البحث في اثنتين وعشرين صفحة، ويختلف عما عنيت به من حيث كوني ناقشت تعليل ابن جني الظواهر اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية) مجتمعةً بالقوة والضعف.

٤- (مرجعيات التعليل بين ابن جني والخليل – دراسة تحليلية وموازنة بين منهجيهما في التعليل) للأستاذ الدكتور: رشيد حليم (بحث منشور في مجلة الخطاب المغربية - العدد ٥ - يونيو

٢٠٠٩م)، وقد درس الباحث الأسلوب العام للتعليل، وارتباطه بطلب العلم والمعرفة، ثم بيَّن أنَّ بحثه قائمٌ على الموازنة بين رؤيتين علميتين في التعليل، كما بيَّن مفهوم التعليل عند اللغويين، ثم عند المناطقة والفقهاء.

وتناول البحث موضوع التعليل عند الخليل، وعند ابن جني، والموازنة بينهما، ووظيفة التعليل عندهما، إذ وضَّح أنَّ علل الخليل عللٌ لغوية صرفة، أمَّا عللُ ابن جني فإنَّها تأثرت بالتلقين والتعليم الشائع في القرن الرابع الهجري، وبالنظر إلى موضوع البحث ومادته، يظهر مدى اختلافه عن بحثي منهجًا وطريقة.

٥- (جوانب القوة والضعف في قواعد العربية عند ابن جني) للدكتور أسامة محمد سليم (بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة - العدد ٦٧ أبريل ٢٠١٣م).

وهو بحث نافع، وقف صاحبه على بعض الظواهر اللغوية التي علَّلها ابن جني بالقوة والضعف، إلا أنَّ البحث كان مقتصرًا - في غالبه - على آراء ابن جني، دون عرضها على آراء العلماء

الآخرين الذين سبقوا ابن جني، أو الذين أتوا من بعده، وكذلك دون عرضها على آراء العلماء المحدثين.

كما أنَّ البحث لم يكن مخصصًا لدراسة هذه الظواهر في كتاب الخصائص، بل كان شاملًا كتابيه الخصائص وسر صناعة الإعراب، ومع ذلك فقد كان بحثًا مختصرًا، إذ أتى في ثلاث وخمسين صفحة فقط من صفحات المجلة التي نشرته.

أمَّا بحثي فقد تناول تعليل ابن جني مع تعليلات العلماء الآخرين الذين سبقوه، والذين أتوا من بعده من علماء اللغة والنحو والصرف، وحتى القراءات والتجويد، بالإضافة إلى تعليلات العلماء المحدثين، كما أنَّي خصصت بحثي لدراسة هذه الظاهرة في كتاب الخصائص من بين كتب ابن جني.

٦- (مظاهر القوة والضعف في الحركة والسكون عند ابن جني) من إعداد الدكتور: حسن بن إبراهيم قابور (بحثٌ منشورٌ في مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة - العدد ٨٨ فبراير ٢٠١٦م).

وقد درس نظرة ابن جني للقوة والضعف في الحركة والسكون، عارضًا لضعف السكون وانحطاطها عن الحركة من

حيث القوة، كما عرض للتفاوت بين الحركات في القوة والضعف، مبيِّنًا مظاهر ذلك التفاوت وما ترتب عليه، وتوظيف ذلك في كثيرٍ من تعليلاته للأحكام النحوية والصرفية ، وهذه الدراسة – كما هو واضح من عنوانها – دراسة محصورة في الحركة والسكون؛ فهي معنية بجزئية دقيقة من جزئيات المستوى الصرفي، أمَّا بحثي فهو شامل لكافة مستويات اللغة، ومن هنا فالفرق واضح بين الدراستين.

٧- (الظواهر اللغوية عند ابن جني) للباحثة: حنان أحمد محمد بياري (بحث منشور في موقع جامعة الملك عبد العزيز على الشبكة العنكبوتية – جدة) ، وقد درست الباحثة مجموعة من الظواهر الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية عند ابن جني، ومنها: تكوين الحركات ومطلها، والإدغام الأصغر، وتتابع الفونيمات، وأثر الصوت بلغة الجسد.

كما تحدثت عن أصل الفعل الأجوف، ونقض العادة، والاشتقاق الأكبر.

ثم ناقشت العلاقة بين المفرد والجملة، وتحول الدلالة في أسلوب الاستفهام النحوي عند ابن جني، دون أنْ تعلِّل هذه

الظواهر بقوة أو ضعف، بل كانت دراسة ومقارنة عامة، كما أنَّها لم تعتمد في دراستها على كتاب معين من كتب ابن جني.

أمَّا بحثي فقد تناول الظواهر اللغوية المعلَّلة بالقوة والضعف في كتاب الخصائص.

منهج البحث وإجراءاته:

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ وفق الخطوات الإجرائية الآتية:

١- التقديم بتوطئة مختصرة بين يدي الفصول والمباحث، إذ تتعلق هذه التوطئة بما تشتمل عليه الفصول والمباحث أنفسها من المسائل.

٢- عنونة المسألة، ثم ذكرُ نصها من كتاب الخصائص، مرتبةً بين نظيراتها من مسائل كلِّ مبحث على حدة، نحو: المسألة الأولى - المسألة الثانية... وهكذا.

أمَّا إذا كان المبحث مقصورًا على مسألة واحدة فقط، فإنِّه قد يبدأ بالتوطئة للمبحث، ثم عرض المسألة بقولي: (مسألة).

٣- ذكرُ بيانات المصدر كاملةً في أولِّ ورود له في البحث، أمَّا إذا تكرر وروده فيكتفى بذكر اسم المصدر، ورقم الصفحة والجزء.

٤- عرض آراء العلماء القدامى والمحدثين الذين ناقشوا المسألة، أو علَّلوها بالقوة والضعف، وبيان من وافق ابنَ جني منهم، ومن خالفه.

٥- إبداء رأي الباحث في المسائل التي يتعين - فيها - ذلك.

٦- عزو الآيات الكريمة من المصحف الشريف إلى جوار كلِّ آية.

٧- توثيق الأحاديث الشريفة، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية في الحاشية، من مصادرها الأولى، فإنْ تعذر ذلك، فتوثَّقُ من المصادر الأقرب إلى مصادرها الأولى، كالمجموعات الحديثية، والمجموعات الشعرية.

٨- عمل خاتمة؛ لِذِكْرِ أبرز النتائج.

٩- وضع قائمة بالمصادر والمراجع، مرتبة ترتيبًا هجائيًّا.

١٠- وضع فهارس مفصلَّة للآيات، والأحاديث، والأشعار، والأمثال، والموضوعات.

خطة البحث:

تكوَّنت خطة البحث، بعد جمع مادته، وتصنيفها من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة وفهارس متنوعة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

بيَّنت فيها مشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة له، ومنهجه، وإجراءاته، وتوزيعه إلى فصول، ومباحث، ومطالب.

التمهيد:

اشتمل التمهيد على ثلاثة مطالب تمهيدية ، وهي:

المطلب الأول: التعريف بابن جني.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الخصائص.

المطلب الثالث: ظاهرة العلة والتعليل النحوي.

وقد كانت هذه التعريفات مختصرة؛ لانتشارها في الكتب والبحوث الأخرى، ولمعرفة الدارسين بها.

الفصل الأول: التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصوتية، ووقع في مبحثين:

المبحث الأول : التعليل بقوة جنس الحرف ، وضعفه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تكرير الحرف الأقوى، وفيه أربع مسائل:

- **المسألة الأولى**: تكرير عين الفعل على وزن (فَعَّلَ).
- **المسألة الثانية**: تكرير عين الفعل وزيادة الواو (افْعَوعَل).
- **المسألة الثالثة**: قوة الحرف بالنظر إلى موقعه.
- **المسألة الرابعة**: تكرير اللام في ألفاظ التوكيد؛ لقوَّتِه في السجعة.

المطلب الثاني: دلالة الحرف الأقوى على المعنى الأقوى، وفيه خمس مسائل:

- **المسألة الأولى**: الهمزة أقوى من الواو.
- **المسألة الثانية**: الصاد أقوى من السين.
- **المسألة الثالثة**: القاف أقوى من الخاء.

- **المسألة الرابعة**: حروف دلَّت على معنى القوة أينما اجتمعت (الاشتقاق الأكبر).
- **المسألة الخامسة**: حروف دلَّت على معنى الضعف أينما اجتمعت.

المبحث الثاني : التعليل بالقوة والضعف في مخرج الحرف وصفته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعليل بقوة مخرج الحرف وضعفه، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: حروف الحلق.
- **المسألة الثانية**: حروف اللسان.

المطلب الثاني: التعليل بقوة صفة الحرف وضعفها، وفيه ست مسائل:

- **المسألة الأولى**: الجهر والهمس.
- **المسألة الثانية**: الشدة والرخاوة.
- **المسألة الثالثة**: الاستعلاء والاستفال.
- **المسألة الرابعة**: المد والاستطالة.
- **المسألة الخامسة**: التكرير.

- **المسألة السادسة**: التفخيم والترقيق.

الفصل الثاني: التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصرفية، ووقع في مبحثين:

المبحث الأول: التعليل بقوة الكلمة وضعفها من حيث نوعها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاسم أقوى من الفعل، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: الاسم - لقوَّته - أحمل لسحب الزيادة في آخره من الفعل.

- **المسألة الثانية** : الاسمُ - لأوَّليَّتِه وسبقِه - أقوى من الفعل.

المطلب الثاني: الفعل أقوى من الحرف، وفيه مسألة:

- **المسألة**: الفعل قبل الحرف في الرتبة.

المبحث الثاني: التعليل بقوة الحركة وضعف السكون، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحركة أقوى من السكون، وفيه ست مسائل:

- **المسألة الأولى**: الإعلال إلى السواكن - لضعفها - أسبق منه إلى المتحركات - لقوَّتها.

- **المسألة الثانية**: الحركة - لقوتها - تغني عن الحرف.
- **المسألة الثالثة**: الحركة - لقوتها - تقوِّي الحرف الذي تقع عليه.
- **المسألة الرابعة**: قلب الألف - لضعفها - ياءً إذا وقعت بعد كسرة.
- **المسألة الخامسة**: موقع الحرف المتحرك موقع قوي.
- **المسألة السادسة**: السكون حاجز غير حصين.

المطلب الثاني: التفاوت بين الحركات في القوة والضعف، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: الضمة أقوى الحركات.
- **المسألة الثانية**: الكسرة أقوى من الفتحة.

الفصل الثالث: التعليل بالقوة والضعف للأحكام النحوية، ووقع في أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعليل بقوة العامل وضعفه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: العاملُ الجارُّ أقوى من العاملِ الجازم.
- **المسألة الثانية**: الفعل أقوى العوامل العاملة في الاسم.

المطلب الثاني: العامل الأقرب أقوى من العامل الأبعد، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الثاني: احترام الرتبة أقوى من إهدارها، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الثالث: انفصال الضمير أقوى من اتصاله، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: الخلع العارض من معنى الاسمية يلحق الضمائر المتصلة لضعفها.
- **المسألة الثانية**: قبح حذف الضمير المجرور لضعفه.

المبحث الرابع: التعليل بالقوة في الاستعمال والقياس، وفيه مسألتان:

- **المسألة الأولى**: كثرة الاستعمال أولى من قوة القياس.

- **المسألة الثانية**: قوة الحكم لشيوعه وانتشاره في الاستعمال.

الخاتمة: وقد دوَّنت فيها نتائج البحث.

الفهارس المفصلة: وتحوي ما يأتي:

- فهارس الآيات الكريمة.
- فهارس الأحاديث الشريفة.
- فهارس الأبيات الشعرية.
- فهارس الحكم والأمثال.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهارس الموضوعات.

وبعد، فإنَّ هذا العمل عمل باحثٍ مبتدئ ما فتئ يحاول النهوض رغم عجزه وتقصيره، وهو جهدٌ متواضعٌ لا يخلو من النقص والخطأ والزلل، أقدمه خدمةً للغة القرآن الكريم، ملتمسًا الأجر والثواب، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن ضعف نفسي، غير أنَّي حاولت الإحسان قدر الإمكان، وبالله الاستعانة، وعليه التكلان.

وختامًا؛ أشكر الله أولًا وآخرًا على ما تفضل به عليَّ من إتمام هذا البحث بعونه، ومنِّه، وكرمه، وتوفيقه فله الشكر كلُّه، وله الحمد كلُّه.

وأحق من تزجى إليه قوافل الشكر بعد شكر الله تعالى والدتي الكريمة – حفظها الله تعالى– فلها عليَّ من فضل دعائها وتوجيهها،ما يعجز عن تخيله الجَنان، وعن البوح به اللسان، فجزاها الله عني خير الجزاء، ورحم والدي، وأجزل له العطاء والرضوان، وأسكنه فسيح الجنان.

كما أشكر أسرتي وأصدقائي وزملائي على ما بذلوه لي في سبيل إتمام دراستي وبحثي.

وأَزِمَّةُ الشكر والثناء، تتوجه تلقاء من طوَّقني بحلمه ورعايته وتوجيهه، من لا يَمَلُّ ولا يُمَلُّ سعادة الدكتور: حسن بن إبراهيم قابور – حفظه الله ورعاه – الذي تفضل مشكورًا بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ورعى البحث والباحث الرعاية كلَّها؛ فقربني منه، ووجهني، وأرشدني إلى المنهج السليم في هذا البحث، إذ أفدتُ منه أيَّما إفادة، فجزاه الله عني ما يجزي به عباده الصالحين.

وأتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى صاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وقراءتها، وتسديدها.

سعادة الدكتور: عبد العزيز بن محمد الحكمي، وسعادة الدكتور: محمد عبد الرحمن أحمد.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى جامعتنا المباركة (جامعة جازان) ممثلة في عمادة الدراسات العليا، وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية على ما تقوم به من تذليل العقبات، ووأد الصعوبات أمام الباحثين وطلاب العلم.

والشكر موصول إلى أساتيذي الكرام في قسم اللغة العربية وآدابها على بذلهم، وتوجيههم، ونصحهم، ومتابعتهم.

ثم إنِّي أسألُ اللهَ العظيمَ أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفَعَنا بما علمنا، وينفعَ بنا، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

الباحث

التمهيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن جني.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الخصائص.

المطلب الثالث: ظاهرة العلة والتعليل النحوي.

المطلب الأول: التعريف بابن جني.

ابن جني.. حياته وآثاره.

اسمه ونسبه:

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي[١]، ولا يذكر أصحاب الطبقات والتراجم له نسبًا بعد هذا[٢].

و(جِنِّيْ) - بكسر الجيم، وتشديد النون[٣]، وسكون الياء - معرب (كِنِّيْ)[١]، فلا تشدد الياء كياء النسب؛ لأنَّ الاسم معرَّب، وليس بعربي.

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، ت:شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: الحادية عشرة، ١٤١٧هـ، (١٧/ ١٧). والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، ت: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة : الأولى، ١٤٢٧هـ، (ص١٩٤-١٩٥) والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، (٢/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير - بغداد، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ، (ص٢١).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (د.ط) ١٩٠٠م، (٣/ ٢٤٦-٢٤٨).

أمَّا أبوه، فقد كان مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي[٢].

مولده:

لم يحدد المؤرخون تاريخ مولد ابن جني، حاله - في ذلك - حال كثير من العلماء، إلا أنَّهم ذكروا أنَّه وُلِدَ في الموصل قبل الثلاثين وثلاثمائة للهجرة[٣].

شيوخه:

تلمذ ابن جني على أبرز علماء اللغة والنحو في عصره، وقد ذكر - في كتبه - بعضَ شيوخه، كما ذكر المؤرخون له بعض العلماء الذين تلقى عنهم، منهم:

١- أبو سهل، أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان البغدادي، (ت٣٥٠)[١].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ، (٢/ ١٣٢).

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، (٣/ ٢٤٦)، والبلغة، (ص١٩٤).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان، (٣/ ٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٢).

٢- أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم، وهو من النحويين الكوفيين، (ت٣٥٤هـ)[٢].

٣- أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي الأموي الأصبهاني الذي يُذكر أنَّه من ذرية الخليفة هشام بن عبدالملك، وهو صاحب كتاب (الأغاني)، (ت٣٥٦هـ)[٣].

٤- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي، العلامة النحوي المعروف، وهو واحد زمانه في علم

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، ت: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية - بيروت،(ط: الثانية) ، (٢٠٠٧م)، (٢/ ٢١٧)، وسير أعلام النبلاء، (١٥/ ٥٢١).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (٢/ ٤١٩)، والبلغة، (ص٢٦٣).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٨٨ ، ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء، (١٦/ ٢٠١).

العربية كلها[١]، وقد لازمه ابن جني أربعين سنة، ونقل عنه كثيرًا في كتبه ومصنفاته[٢]، وتصدر للتدريس بعده في بغداد، (ت٣٧٧)[٣].

٥- أبو العباس أحمد بن محمد الموصلي، كان عالمًا مبرزًا، وفقيها فاضلًا، وهو ثاني الأخفشين، ولم يقف الباحث على تاريخ وفاته، إلا أنَّ الذي يظهر لي أنَّه توفي في القرن الرابع الهجري؛ إذ إنَّ السيوطي ذكر أنَّه من أساتيذ ابن جني[٤].

وقد ذكر ابنُ جني علماءَ آخرين أفاد منهم عن طريق القراءة، والتحديث، ومنهم: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني[٥]، وأبو صالح السليل بن أحمد[٦]، وأبو الحسن علي بن عمرو[١]، وأبو بكر

---

(١) ينظر: بغية الوعاة، (١/ ٤٩٦).

(٢) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، ١٩٩٩م (١/ ٨ ، ٧٥- ٢/ ٥٢ ، ٩٠- ٣/ ٧٧، ١٠)، وسر صناعة الإعراب، (١/ ٦٢ ، ٨٣-٢/ ٢٥٣ ، ٣٠٢)، والبلغة، (ص١٠٨ ، ١٩٤).

(٣) ينظر: بغية الوعاة، (٢/ ١٣٢).

(٤) ينظر: بغية الوعاة، (١/ ٣٨٩).

(٥) ينظر: الخصائص، (١/ ٧٦).

(٦) ينظر: السابق، (١/ ٣٨٨).

جعفر بن محمد بن الحجاج[٢]، ومحمد بن سلمة[٣]، وأبو بكر محمد بن علي المراغي[٤].

تلاميذه:

تلمذ لابن جني جُلَّةٌ من العلماء، من أشهرهم:

١- أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، (ت٤٠٥هـ)[٥].

٢- أبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي، (ت ٤١٥هـ)[٦].

٣- أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي النحوي، (ت٤٣١هـ)[٧].

---

(١) ينظر: السابق، (١/ ٨١).

(٢) ينظر: السابق، (١/ ٣٨٧).

(٣) ينظر: السابق، (١/ ٣١٦).

(٤) ينظر: السابق، (٣/ ٣٠٢).

(٥) ينظر: بغية الوعاة، (٢/ ١٣٢).

(٦) ينظر: السابق، (٢/ ١٧٨).

(٧) ينظر: السابق، (١/ ٤٨٢).

٤- أبو الحسن محمد بن محمد بن عيسى بن إسحاق بن جابر المعروف بالخيشي، (ت٤٣٨هـ)[١].

٥- عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبدالله أبو القاسم الضرير النحوي، (ت٤٤٢هـ)[٢].

٦- علي بن عمر بن محمد أبو الحسن البغدادي المعروف بالقزويني، (ت٤٤٢هـ)[٣].

٧- علي بن زيد القاشاني، (ت بعد ٤١١)[٤].

٨- أبو الحسين محمد بن عبد الله بن شاهويه[٥].

مكانته العلمية:

بلغ ابن جني مكانةً علميةً ساميةً؛ شهد له بذلك المتقدمون، وأقر به المتأخرون، واتفق المؤرخون على رسوخه في علوم العربية وفنونها.

---

(١) ينظر: السابق(١/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: البلغة، (ص٤٨).

(٣) ينظر: الأعلام، (٤/ ٣١٥).

(٤) ينظر: السابق، (٢/ ١٦٧).

(٥) ينظر: السابق، (١/ ١٢٩).

فقد عدَّه الثعالبيُّ القطبَ في لسان العرب، كما عدَّه إمامَ العربية في سائر علومها[١].

ويرى الباخرزي أنَّ ابن جني متقدمٌ على من سواه في علوم الأدب والنحو، إذ يقول: «ليس لأحدٍ من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له؛ فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب، ولا سيّما في علم الإعراب، ومن تأمل مصنّفاته وقع على بعض صفاته »[٢].

ونعته السمعاني بالحذق والتدقيق والمهارة في النحو[٣].

أمَّا أبو البركات الأنباري فقد قال فيه: « كان من حُذَّاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف. صنَّف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها »[٤].

---

(١) ينظر: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ت: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، (١/ ١٣٧).

(٢) دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخرزي، ت: محمد ألتونجي، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ،(٣/ ١٤٨١).

(٣) ينظر: الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – الهند، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ، (٣/ ٣٦١).

(٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ــ الأردن، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، (٢٤٤).

وتابع الحمويُّ ابنَ الأنباري في وصفه ابن جني بأنَّه من الحذَّاق والعلماء المبرزين[١].

وعدَّه ابنُ خلكان إمامًا في العربية، وأثنى عليه، وعلى أشعاره ومصنفاته[٢].

ووافق السيوطيُّ[٣]، والموسويُّ[٤] ابنَ الأنباري في وصفه ابن جني بالحذق والعلم والريادة.

وزاد السيوطي أنَّ علم ابن جني في الصرف كان أكمل من علمه بالنحو، فقال: « وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو ؛ وسببه أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل ؛ فمر به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو علي:

(١) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي ــ بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ، (٤/ ١٥٨٥).

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، (٣/ ٢٤٦ ــ ٢٤٨).

(٣) ينظر: بغية الوعاة، (٢/ ١٣٢).

(٤) ينظر: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي، الدار الإسلامية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ، (٥/ ١٦٩-١٧٣).

زَبَّبْت قبل أن تحصرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف »[١].

وبيَّن جرجي زيدان أنَّ النحو قد غلب على ابن جني، فهو أعظم علماء النحو في عصره، وأكثرهم آثارًا[٢].

ويرى أحمد بن سليمان ياقوت أنَّ ابن جني لم يكن نحويًّا تقليديًّا، بل إنَّ النحو عنده مرتبط بفروع العربية كلِّها، كما أنَّ النحو عنده ليس مجرد قواعد مبنيَّة على شواهد، أو أمثلة بعيدة عن الواقع اللغوي، بل هي قواعد قريبة من الفلسفة، وقائمة على إعمال النظر، إذ إنَّه كان يعمل ذهنه في كل مسألة نحوية، فيختار المناسب لواقع اللغة، ويبتعد عمَّا يخالف ذلك[٣].

ولا عجب في أنْ ينال ابنُ جني هذه المكانة السامية، والمنزلة الرفيعة، فقد تلقَّى العلم عن أكابر العلماء، وتلقَّاه عنه كثيرٌ ممن تصدروا

---

(١) بغية الوعاة، (٢/ ١٣٢).

(٢) ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، تعليق: شوقي ضيف، دار الهلال – مصر، (د.ط)،(د.ت) (٢/ ٣٠٣).

(٣) ينظر: دراسات نحوية في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ط: الأولى، ١٩٩٣م، (٢٣٧).

مجالس العلم بعده، بل إنَّ أصحاب المعجمات قد أفادوا منه في مصنفاتهم، فنقلوا عنه بعض آرائه، وناقشوها، ودوَّنوها[١].

مذهبه النحوي:

انتشرت في عهد ابن جني ثلاثةُ مذاهب نحوية، وهما المذهبان البصري والكوفي، والمذهب الثالث الذي خلط بين المذهبين، وهو المذهب البغدادي[٢].

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، (ع د د)، (١/ ٨٣)، والمخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: خليل إبراهيم جفال – دار إحياء التراث العربي بيروت، ط: الأولى ، ١٤١٧هـ ، (باب الترك)، (٤/ ١٠٤)، (كتاب الأضداد)، (٤/ ٤٠٠)، والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث= العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ، (و رأ)، (١/ ١٢٤)،(ش ت ر)، (١/ ٥٨١)، وتاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: عبد العزيز مطر، منشورات وزارة الإعلام بالكويت – مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ، (ف ق أ)، (١/ ٢٥١)، (أ د ب)، (٢/ ١٣).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق محمد علي النجار على الخصائص (ص٤٦).

وقد تابع ابن جني شيخه أبا عليّ في اتباع المذهب البصري[١]، فهو يدافع وينافح عن هذا المذهب، وكثيرًا ما يوافق آراء البصريين في كتبه[٢]، وينعتهم بالأصحاب[٣].

وذكر محمد علي النجار أنَّ بعض الباحثين قد جعل ابن جني في عداد البغداديين؛ كونه قد سكن بغداد، واستقر بها[٤]، إلا أنَّ الناظر في كتبه يجده يرُّد بعض آراء البغداديين ويعارضها[٥].

ويعدُّ ابن جني مثلًا رفيعًا في الإنصاف، إذ قال في الكسائي إمامِ الكوفيين: « وكان هذا الرجل كثيرًا في السداد والثِقة عند أصحابنا »[٦].

(١) ينظر: السابق نفسه، وفقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، (د.ط)، ١٣٩٢هـ ، (ص٥٢).

(٢) ينظر: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني (رسالة دكتوراه)، شذا عطا الله سليم، جامعة اليرموك – الأردن، ٢٠٠٥م، (ص٢٦١).

(٣) ينظر: الخصائص، (١/ ١٣٨، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٩، ١٩٥ – ٢/ ٩١، ١٠٩، ١١٢ – ٣/ ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٣٦، ٣٠١)، وسر صناعة الإعراب، (١/ ٧٣، ١٠٣، ١٦٤ – ٢/ ١٠٧، ١١٢، ٢٦٥).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيقه على الخصائص (ص٤٧).

(٥) ينظر: الخصائص، (١/ ٢٠٠-٢/ ١١ ، ١٢، ٥٦ ، ٥٧- ٣/ ١٥٦)، وسر صناعة الإعراب، (١/ ٢٨٥).

(٦) الخصائص، (٢/ ٩١).

وقد دافع عن أحمد بن يحيى، وذكر أنَّ ابن درستويه قد ظلمه، فقال: « ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح، وظلمه، وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثيرٍ مما ألزمه إيَّاه، وما كنتُ أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي، وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًا قلبًا، فالحق أحق أن يُتَّبع أين حلَّ وحيثُ صقع »[(١)].

والذي يراه الباحث أنَّ ابن جني كان بصريَّ المذهب، إلا أنَّه غير متعصب لمذهبه، وإنْ كان يتابعه في غالب أمره وحاله.

كتبه ومصنفاته[(٢)]:

لقد خلَّف ابن جني - رحمه الله تعالى - كتبًا ومصنفات تدلُّ على فضله الجمِّ، وعلمه الواسع، إذ أفاد منها العلماء والباحثون، ومنها:

١- الفَسْر شرح ديوان المتنبي. (ت: رضا رجب، دار الينابيع - دمشق، ط: الأولى، د.ت).

---

(١) سر صناعة الإعراب، (٢/ ٢٢٠)

(٢) ينظر: وفيات الأعيان، (٣/ ٢٤٧)، وسير أعلام النبلاء، (١٧/ ١٨) وبغية الوعاة (٢/ ١٣٢)، والأعلام، للزركلي، ت: (٤/ ٢٠٤).

٢- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. (ت: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ).

٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (ت: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سكرين للنشر - بغداد د.ط، ١٤٠٦هـ).

٤- سر صناعة الإعراب. (ت: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية، ٢٠٠٧م).

٥- الخصائص. (ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، ١٩٩٩م).

٦- اللمع في النحو. (ت: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي - الأردن، د.ط، ١٩٨٨م).

٧- التصريف الملوكي. (ت: محمد سعيد مصطفى، شركة التمدن للطباعة - مصر، ط: الأولى، د.ت).

٨- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة. (ت: سيدة حامد عبد العال وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، د.ط، ٢٠١٠م).

٩- المذكر والمؤنث. (ت: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي - جدة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ).

١٠- المنصف في شرح التصريف للمازني. (ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث - القاهرة، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ).

١١- التمام في تفسير أشعار هذيل. (ت: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني - بغداد، ط: الأولى، ١٣٨١هـ)

١٢- المقتضب من كلام العرب. (عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ).

وفاته:

توفي ابن جني – رحمه الله تعالى – لليلتين بقيتا من صفر، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة في بغداد، بعد أنْ ملأ الدنيا علمًا وفضلًا، وخلَّف للأمة موروثًا علميًّا ولغويًّا يقلُّ نظيره، ويندرُ ندُّه[١].

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: وفيات الأعيان، (٣/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء، (١٧/ ١٨)، وبغية الوعاة، (٢/ ١٣٢).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الخصائص.

عرَّف ابنُ جني بكتابه (الخصائص)، وأثنى عليه، ذاكرًا ما يعتقده فيه من استيفائه للأقيسة والأدلة، على ما في هذه اللغة من الخصائص الرفيعة، والسمات النبيلة، فقال: « كتاب لم أزل على فارِط الحال، وتقادم الوقت، ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والرويّة إليه ... واعتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب، وأذهبِه في طريق القياس والنظر، وأَعْوَدِه عليه بِالحَيْطة والصون، وآخذِه له من حِصّة التوقير والأون، وأجمعِه للأدلّة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة »[1].

ثم بيَّنَ غرضه من تأليفه بعد ذلك، وذكر ما بُنِيَ عليه كتابُه من التدقيق والاستقراء، إذ لم يصنفه من أجل معرفة علامات البناء والإعرب فحسب، وإنَّما هو شامل الأعاريب والمعاني والعلل، فقال: « وليكون هذا الكتاب ذاهباً في جهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد فُرِغ في أكثر الكتب المصنّفة

(١) الخصائص، (١/ ١).

فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبنىّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سَرَت أحكامها في الأحناء والحواشي »[١].

وعدَّ الفيروزابادي كتاب الخصائص من أحسن مصنفات ابن جني، فقال: « ومن أحسن ما وضع الخصائص »[٢].

أمَّا جرجي زيدان فقد ذكر أنَّ كتاب (الخصائص) عظيمُ الفائدة، وأنَّه يبحث في أصول النحو، على مذهب أصول الكلام، وأصول الفقه، ويقوم على دراسة فلسفة اللغة وأحكامها، فقال: «الخصائص في اللغة: كتابٌ كبيرٌ عظيم الفائدة، يبحث في أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، وهو بحثٌ فلسفيٌّ في اللغة وأصولها، واشتقاقها، وأحكامها، ومصادرها، وما يجوز القياس فيه »[٣].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنَّ كتاب الخصائص هو أقرب الكتب في عصره لدراسة واقع اللغة، وتنظيم قوانينها العامة[٤].

---

(١) الخصائص، (١/ ٣٣).

(٢) البلغة، (ص٩٥).

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية، (٢/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، (ص٤١).

وقد ربط ابن جني في كتابه (الخصائص) بين فنون العربية، فهو لا يتناول المسائل النحوية بمعزل عن باقي فروع العربية، بل يربط بينها وبين البلاغة والعروض والصرف، ولهذا يرى أحمد بن سليمان ياقوت أنَّ ابنَ جني كان رائدًا في هذا الميدان اللغوي الواسع[١].

وذهب النعيمي إلى أنَّ ابن جني قد التزم بالتنظيم والوضوح في خصائصه، فهو لا يكاد يغادر مسألةً إلا بعد أنْ يشبعها بحثًا، ويوضحها بصورة وافية، ويجردها من غيرها من المسائل، فلا تلتبس بشيء بعد ذلك[٢].

ومن هنا كان كتاب الخصائص جامعًا لأشتات مسائل اللغة وفقهها، مدققا ومحللًا وممحصًا مصادرَ الأخذ والتلقِّي، واضعا تلقاء وجهه الأصول الكبرى التي تُبنى عليها الأحكام، ويُحتكمُ إليها حال التنازع، وقد استند ابن جني إلى عقليته الفذَّة في توجيه تلك الأحكام وتعليلها وسبر مخبَّآتها، فجاءت مادة الكتاب متَّسقةً وطريقةَ تفكيره؛ لأنه ينظر إلى القضية نظرة شمولية ثم يمحِّضها لتشكل بابًا متكاملا،

(١) ينظر: دراسات نحوية في خصائص ابن جني ، (ص٩).

(٢) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد، ط: الأولى، ١٩٨٠م، (ص١٧).

ويدلنا على سعة إحاطته تنوُّع أبواب الكتاب وكثرتها، حيث جاوزت مائة وستين بابا، بسط فيها بنية اللغة، وناقش فقهها وأصوله، كما عرض لقضية إلهامية اللغة واصطلاحيتها، وأفرد أبوابًا للعلة والتعليل، وأتمَّ الكتابَ بالحديث عن أغلاط العرب، وسقطات العلماء، وتوصيفُ محتويات أبوابه والإلمام بقضاياه يعزُّ عن هذا الموضع.

لكننا نستطيع القول إنَّ كتاب الخصائص، سِفرٌ عظيم القدر، بالغ الفائدة، يبحث في علوم العربية، ويربط بينها، بأسلوب بديع متماسك.

المطلب الثالث: ظاهرة العلة والتعليل النحوي.

نشأت العِلَّةُ النحوية مبكرًا، فنالت اهتمام العلماء، وكانت محل عنايتهم ودراستهم.

والعِلَّة - بكسر العين - تأتي بمعنى الحدث الذي يشغل صاحبه[١]، وتأتي بمعنى المرض[٢]، وتأتي - كذلك - بمعنى السبب[٣].

وعند الجرجاني تُعَرَّف العلة بأنَّها: « ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه »[٤].

---

(١) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت:، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دارالهلال، ، ط: الأولى،١٤٢٤هـ، (ع ل)، (١/ ٨٨).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق: أنس محمد الشامي، دار الحديث - القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٩هـ ، (ع ل)، (ص٥٦٠)، والمحكم والمحيط الأعظم، (ع ل)، (١/ ٩٤).

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (ع ل)،(١/ ٩٥).

(٤) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: نصر الدين تونسي، القدس للنشر والتوزيع - القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٧م، (ص٢٥٤).

أمَّا في الاصطلاح، فقد ذكر الزجاجي بأنَّ العلل النحوية قائمة على الاستنباط، فقال عنها: « المستنبطة أوضاعًا ومقاييس »[١].

وعرَّفها الكفوي بقوله: « والعلة ما يثبت الحكم بها »[٢].

وقال علي أبو المكارم في العلة: « وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب عليه حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فأُلحق به، فأخذ حكمه »[٣].

مراحل التعليل النحوي:

نشأ التعليل النحوي مبكرًا - كما بيَّنتُ سابقًا[٤] - ويمكن القول بأنَّه قد نشأ على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتكوين:

---

(١) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط: الثالثة، ١٣٩٩هـ، (ص٦٤).

(٢) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، ١٤١٩هـ، (ص٦٢١).

(٣) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٧م، (ص١٠٨)

(٤) ينظر: هذه الرسالة، (ص٢١).

بدأت هذه المرحلة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وانتهت بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٣هـ).

والتعليل في هذه المرحلة كان تعليلًا يسيرًا، إذ بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية، والقواعد النحوية، بهدف توضيحها[١].

المرحلة الثانية: مرحلة النمو والارتقاء:

بدأت هذه المرحلة بتلاميذ الخليل، وعلى رأسهم سيبويه (ت١٨٠هـ)، وانتهت بالزَّجاج (ت٣١١هـ).

أي: أنها امتدت حتى أوائل القرن الرابع الهجري.

وقد عكف النحويون في هذه المرحلة على التعليل لما هو موجود في اللغة والنحو، مما طرحه أصحاب المرحلة السابقة، ودرسوه؛ ولذلك انتشر التعليل بشكل واسع وعميق[٢].

المرحلة الثالثة: مرحلة التطور والازدهار:

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، (ص١٥٢-١٥٥).

(٢) ينظر: السابق، (ص١٥٦-١٥٨).

بدأت هذه المرحلة بابن السراج (ت٣١٦هـ)، وقد حدث في هذه المرحلة تغييرٌ كبير في منهج التعليل، وانعكس ذلك على القواعد النحوية؛ وذلك لسببين:

السبب الأول: ازدهار حركة الترجمة في العصر العباسي، إذ أثرت الترجمة في التفكير والتعليل على العلماء عامة، وعلى علماء النحو والأدب خاصة، وقد كانت أكثر اتساعًا وبحثًا.

السبب الآخر: تطور التعليل نفسه، إذ تحول من تناول الجزئيات، إلى محاولات حثيثة لتناول الكليات، ولم تعد العلاقة – في هذه المرحلة – بين التقعيد والتعليل علاقة طردية كما كان في المرحلة السابقة، إذ كان التعليل فيها تبريرًا للقواعد النحوية، بل أصبح التعليل في هذه المرحلة هدفًا قائمًا بنفسه في البحث اللغوي، ويمكن بمقتضاه أن تُعَدَّل القواعد النحوية؛ لتتفق مع المنطق، ولذلك فقد هَدَفَ التعليل في هذه المرحلة إلى الربط بين الأحكام والعلل، وإلى التنسيق بين العلل النحوية[1].

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، (ص١٦٤ ـ ١٦٩).

أقسام العلة النحوية:

قسَّم ابن السراج العلل قسمين[١]:

١- **العلة المطردة (العلة الأولى)**: وهي التي تؤدي إلى معرفة سَمْت كلام العرب، كقولنا: كل فاعلٍ مرفوع[٢].

٢- **علة العلة**: وهي تعليل العلة الأولى، كأن يُسأل: لم جُعل الفاعلُ مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا[٣]؟

أمَّا الزجاجيُّ فقد قسم العللَ النحوية ثلاثة أقسام، وهي[٤]:

١- **العلل التعليمية**، وهي العلل « التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب »[٥]، إذ إنَّ النحويين لم يسمعوا كلام العرب كلَّه، وإنَّما سمعوا بعضه، وقاسوا عليه بعضه الآخر.

٢- **العلة القياسية**: وهي كأنْ يُسأل لم وَجَبَ أن تنصب (إنَّ) الاسم، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ) ؟

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ، (١/ ٣٥).

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) ينظر: السابق نفسه.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص٦٤-٦٥)

(٥) السابق، (ص٦٤).

فيكون الجواب: لأنَّها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله؛ فحُملت عليه، وعملت عمله.

٣- **العلة الجدلية النظرية**: وهي أنْ يُسأل لم شابهت (إنَّ) الأفعال ؟ وأي نوع من الأفعال شابهت؟ ولم اختير هذا النوع دون صاحبه ؟

فيكون الجواب عن هذه الأسئلة كلها داخلًا في الجدل والنظر.

وذهب ابن جني إلى أنَّ العلل - باعتبار حكمها - تأتي على نوعين اثنين:

١- **العلل الموجبة**: وهي العلة التي يكون مبناها على الإيجاب، كنصب الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرِّ المضاف إليه[١].

٢- **العلل المجوِّزة**: وهو السبب الذي يُجوِّز الحكم، ولا يوجبه، مثل: جواز إعراب النكرة الواقعة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام حالًا أو بدلًا، إذ كان وقوع النكرة بعد المعرفة سببًا لجواز الإعرابين، لا علةً لوجوبه[٢].

وردَّ ابن جني القول بوجود علة العلة التي ذكرها ابن السراج[٣]

---

(١) ينظر: الخصائص، (١/ ١٦٥).

(٢) ينظر: السابق، (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، (١/ ٣٥).

بحجة أنَّ هذا القول يدعو إلى التكلف، وتصاعد العلل، وهُجْنة القول؛ فالسائل قد يتجاوز الموضع إلى ما وراءه، ويعكس المسألة بحثًا عن علة لكل علة، وأشار ابن جني إلى أنَّ مصطلح (علة العلة) تجوّزٌ في اللفظ من ابن السراج، وهو في الحقيقة شرحٌ وتفسيرٌ للعلة لا غير[١]، وهذا الذي يميل إليه الباحث.

وقد كان ابن جني مهتمّا بالتعليل، ومشغولًا به، ولهذا يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ ابن جني قد أورد مجموعة من العلل أثناء عرضه المسائل وأحكامها، في كتبه المتنوعة، ومن أهم هذه العلل[٢]:

- علة أمن اللبس، وهي المعبَّرُ عنها بعلة الفرق.
- علة الخفة، فالعرب إنَّما رفعوا الفاعل - لقلَّته - بالضمة الثقيلة، ونصبوا المفعول به - لكثرته - بالفتحة الخفيفة؛ وعلَّتُهم في ذلك أنَّ يقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فيه ما يستخفون.
- علة التصرف، مثل تعدية الفعل بحرف يتعدى به فعلٌ آخر في معناه.

---

(١) ينظر: الخصائص، (١/ ١٧٤).

(٢) ينظر: ابن جني النحوي، (ص١٧٠-١٨٣).

- علة الشبه والتجانس، مثل: حمل الفرع على الأصل، وحمل المراتب المتساوية على بعضها.
- علة مراعاة المعنى، كتقدم حروف المضارعة في أول الفعل؛ لدلالتها على الفاعِلين، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.
- علة القوَّة والضعف، كالقول بقوَّة(قَضَم) على (خَضَم) لقوَّة (القاف)، وضعف (الخاء).
- علة الإيجاز، مثل: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.
- علة الشذوذ، ويسميها ابن جني: (أغلاط العرب).
- علة عدم نقض الغرض، مثل: امتناعهم من تنوين الفعل، إذ إن الجزم والحذف قد استمر فيه – لثقله – فلمَّا كان النقص داخلًا فيه، لم ترد به الزياد بالتنوين.
- علة الاستغناء، مثل إجازة أبي الحسن قولهم: (أَظْننتُ زيدًا عمرًا عاقلًا)، وقد روى أبو عثمان المازني أنَّ العرب قد استغنت عن ذلك عن ذلك بقولهم: (جعلته يظنُّه عاقلًا).
- علة إصلاح اللفظ، مثل قولهم:(أما زيد فمنطلق)، ومعناه: (مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق).

- علة الاحتياط، مثل: إدخال التوكيد اللفظي والمعنوي.
- علة مراعاة الأوزان العربية، والضرورة الشعرية، وهي منتشرة في الشواهد الشعرية لدى ابن جني.
- علة الجوار، مثل تجاور الألفاظ في المتصل،نحو: مجاورة العين للام بحملها على حكمها، وذلك قولهم في (صوم) (صيم). وفي المنفصل، نحو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ).
- علة الاستحسان، وهي ليست علَّةً قائمةً بنفسها، بل تعود إلى علل أخرى، كالاتساع، والتصرف، والشبه، مثل: إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع.

وقد ناقش ابن جني في كتابه (الخصائص) العلل مناقشةً علميةً شاملة، وأفرد لها أبوابًا مستقلة، وإنْ كانت هذه الأبواب مبثوثة في كتابه، غير متسلسلة.

فابن جني – بحق – قد أثرى هذه القضية بعلمه الغزير، وفهمه الواسع، وملحوظاته الدقيقة.

❊ ❊ ❊

الفصل الأول

التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصوتية

المبحث الأول: التعليل بقوة جنس الحرف،وضعفه.

المطلب الأول: تكرير الحرف الأقوى.

المطلب الثاني: دلالة الحرف الأقوى على المعنى الأقوى.

المبحث الثاني: التعليل بالقوة والضعف في مخرج الحرف وصفاته.

المطلب الأول: التعليل بقوة مخرج الحرف وضعفه.

المطلب الثاني: التعليل بقوة صفات الحرف وضعفها.

المبحث الأول:التعليل بقوة جنس الحرف،وضعفه

المطلب الأول:تكرير الحرف الأقوى.

إنَّ قوَّةَ اللفظ لها ارتباط وثيق بقوة المعنى لدى العرب؛فاللفظ القوي يحمل معنى قويًّا،وضد ذلك بضده؛ولذلك اهتم العلماء بهذه الظاهرة اللغوية ودرسوها .ومن هؤلاء العلماء المبرزين:العلَّامة ابن جني – رحمه الله – الذي يعد تكرير الحرف الأقوى في الفعل دليلاً على تكرير الفعل.

وتكرير الفعل إمَّا أنْ يكون في العدد،(أي:عدد مرات لفظ الفعل؛ نحو:اذهب اذهب.

وإمَّا أن يكونَ ببيانِ الكيفية؛كالمبالغة في الحدث،وذلك نحو:(كَسَّر،وقَطَّع)،وهذا ما يعرف بالتضعيف.

والتضعيفُ في اللغة هو:أن يصير الأصل إلى مثلين.

قال الخليل:«وضعّفتُه تضعيفاً:وهو إذا زاد على أصله،فجعله مثلين أو أكثر»[1].

---

(١)العين، (ض ع ف)، (١/ ٢٨٢).

وفي المحكم:«وضَعَّفَ الشيءَ:أطبق بعضه على بعض،وثناه فصار كأنَّه ضعف»[١].

أمَّافي الاصطلاح،فلم يقف الباحث على اصطلاح معيَّن للتضعيف عند علماء النحو والصرف القدامى،ولكنَّهم عبَّروا عنه بإدغام المثلين،وفي ذلك قال الخليل:«اعلم أن الراء في (اقشَعَرَّ) و(اسبكَرَّ) هُما راءانِ أُدغِمَت واحدة في الأخرى،والتَّشديدُ علامةُ الإدغام»[٢].

فالراء المضعفة في المثالين السابقين في نص الخليل قد شُدِّدَت،لتكون علامة على إدغام الحرفين وتضعيفهما.

وقال ابن جني:«الادّغام وهو أن يقال إن الحرفين المِثْلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركةً لازمةً،ولم يكن هناك إلحاق،ولا كانت الكلمة مخالِفة لمثال (فَعِل) و(فَعُل) أو كانت (فَعَل فِعْلا) ولا خرجت مُنَبِّهة على بقيّة بابها،فإن الأوّل منها يُسكَّن ويدْغم في الثاني،وذلك نحو:(شَدَّ) و(شَلَّت يدُه) و(حبَّذا زيد)»[٣].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم،(ع ض ف)، (١/ ٤١٣).

(٢) العين، (المقدمة)، (١/ ٤٩).

(٣) الخصائص، (١/ ١٦٠-١٦١).

وذَكَرَ - في باب آخر - أنَّ الإدغام المألوف يكون بالتقاء المثلين،وبالتقاء المتقاربين،أمَّا التقاء المثلين،فنحو:إدغام الحرف الساكن في الحرف المتحرك،مثل:إدغام الطاء الساكنة في الطاء المتحركة في:(قطَّع)،وإدغام الكاف الساكنة في الكاف المتحركة في:(سُكَّر)،وإدغام الدال الساكنة في الدال المتحركة في:(شدَّ).

وأمَّا التقاء المتقاربين،فيحصل الإدغام بأن يلتقي المتقارِبان على الأحكام التي يسوغ معها الادّغام،فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فَتدغمه فيه،نحو:(امَّحى) و(امّاز) و(اصَّبر) و(اثّاقل عنه)،ثمَّ بيَّن ابن جني أنَّ المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت[1].

ويعني التضعيف لدى المحدثين:«تكرار حرف من حروف الكلمة،نحو:(قدَّم) و(عظَّم)،ويُسمَّى - أيضًا - تشديد النقل،والوقف بالتضعيف»[2].

---

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ١٤١-١٤٢).

(٢) المعجم المفصل في علم التصريف، راجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت،د.ط، ١٤١٨هـ، (ص١٨٠)،وينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابتي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، (التاء)، (١/ ٣٥٣).

وقد ورد التضعيف في القرآن الكريم،ومنه قول الله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[يوسف:٢٣]،حيث كانت العين مضعفة في الفعل (غَلَّقتْ)؛لتدل على التشديد،والتكثير،وإحكام الغلق[١].

(١)ينظر: تفسير البحر المديد، أحمد بن محمد الإدريسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، (٣/ ٣٦٩)، وتفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون - تونس، (د.ط)، ١٩٩٧م، (٢١/ ٢٩٤).

المسألة الأولى:تكرير عين الفعل على وزن (فَعَّلَ):

قال ابن جني:«ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل،فقالوا:(كسَّر،وقطَّع،وفتَّح،وغلَّق)؛وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوَّة الفعل،والعين أقوى من الفاء واللام؛وذلك لأنهاواسطة لهما،ومكنوفة بهما،فصارا كأنهما سِيَاج لها،ومبذولان للعوارضدونها،ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها...فلمّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها،وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى المحدَّث به،وهو تكرير الفعل»[1].

❊❊❊

لَمَّا كان التضعيف مُهمًّا من حيث دلالته على قوة المعنى لدى العرب، فقد بيّن ابن جني استعمال العرب أقوى الألفاظ؛ليقابلوا بها أقوى المعاني،والحروف داخلة في ذلك،فأقوى الحروف في الفعل كان جديراً بها أنْ تكون مكررةً؛لتدل على التكرير الحاصل في الفعل.

ويرى ابن جني أنَّ عين الكلمة هو أقوى حروف الفعل،وأنَّ الفاء من قبله،واللام من بعده يشكلان حصناً منيعاً دون العوارض التي قد

(١) الخصائص، (٢/ ١٥٧).

تعتريه؛ولهذا اكتسب حرفُ (العين) القوةَ التي أهّلتهُ لأنْ يكون قادراً على القيام بمعنى التكرير.

ومن مظاهرِ قوةِ العين قِلَّةُ حذفها؛لقوتِها بتحصنها بين الفاء واللام،بينما تجد الفاء محذوفةً،نحو:(وَعَدَ:عِدَة) و (وَهَبَ:هِبَة) و (وَزَنَ:زِنَةٌ) وكذلك اللام، نحو:(يَدٌ،دَمٌ،فَمٌ،أَبٌ،أَخٌ)،ولهذا قال ابن جني – وهو يتحدث عن قوة العين –:«ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها[1]،فأمَّا حذف الفاء ففي المصادر من باب:وعد نحو:العِدة،والزِنة،والطِدة،والتِدَة،والهبة،والإبة،وأماالاللام؛فنحو:اليد،والدم، والفم،والأب،والأخ،والسنة،والمائة،والفئة،وقلما تجد الحذف في العين»[2].

إلا أنَّ قلة حذف العين في الفعل لا يحصل إلا عندما يكون الفعلُ صحيح العين لا معتلها،والفعل الصحيح – كما عرَّفه الخليل –:«الذي لا يذهب عنه (فعلت) منه شيء،ولا تنتقل حركته إلى حركة،ولا سكون بعضها إلى موضع بعض،مثلما يتحول في قولك:(يَقُوْلُ) فالياء متحركة،والقاف متحركة،والواو ساكنة،و(يَقُولُ:يَفْعُلُ).فقد انتقل

(١)أي: في الفاء واللام دون العين.

(٢) الخصائص، (٢/ ١٥٧).

سكون الواو إلى الفاء،وتحركت العين،وهي في موضع الواو من (يقول) ولو كان الفعل صحيحا لم يتغير،كقولك:(يَضْرِبُ ويَشْتَمُ ويَخْرُجُ ويَدْخُلُ)»[١].

فالفعل الصحيح - إذن - هو الفعلُ الّذي صحت جميعُ حروفِه الأصليّةِ،وخلت من العلّةِ،مثل:(كَتَبَ) و (دَرَسَ)،ولهذا فقد سلم - لصحته -من التغيير.

ويأتي الفعل الصحيح على ثلاثة أنواع[٢]، منها:المضعَّف (المكرر) - وهذا الذي يعنى به البحث - حيث يتكرر أحد الحروف الأصلية في الفعل،مثل:(رَدَّ) و(عَلَّمَ).

(١) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. فخر الدين قباوة، ط: الخامسة، ١٩٩٥م، (٢٩٤-٢٩٥).

(٢) أنواع الصحيح هي:أ-المهموزُ:هو ماكانَ أحدُ حروفِه الأصليّةِ همزةً،مثل:سَألَ،وبدأَ.
ب -المضعّفُ: هو ما كانَ أحدُ حروفِه الأصليّةِ مكررًا، مثل: ردَّ، عَلَّمَ.
ج- السّالمُ: هو الذي خلتْ حروفُه الأصليّةُ من الهمزِ والتّضعيفِ، مثل:جَلَسَ،وعَلِمَ.

أمَّا الفعل المعتلُّ فهو:«ما كان أحد أحرفهِ الأصليَّة حرفَ عِلَّة،مثل:(وَعَدَ وقالَ ورَمى)»[١] وهوعلى أربعةأقسام[٢] منها:الأجوف حيث يُعرَّف بـ«ما كانت عينه حرف علة،كـ(قَالَ) و(بَاعَ)»[٣]، وهو الذي يعني الباحث كذلك؛لصلته بالبحث،فهذا النوع من الأفعال المعتلة تكون عينه (واوًا) أو (ياءً)،وتتعرض للإعلال،نحو:(قَامَ) التي أصلها (قَوَمَ) و (صَامَ) التي أصلها (صَوَم)و(بَاعَ) التي أصلها (بَيَعَ) حيث تحرَّك الحرفُ المعتلُّ في هذه الأفعال،وفُتح ما قبله،فَقُلِبَ أَلِفًا.

كما تتعرض عين الفعل الأجوف للحذف في حالات،منها:

---

(١) جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية – بيروت، ط: الثلاثون، ١٤١٤هـ، (١/ ٥٣).

(٢) أقسام الفعل المعتل هي: مثالٌ، وأجوفٌ، وناقصٌ، وَلفيفٌ.

فالفعل المثال: هو ما كانت فاؤُهُ حرفَ علَّة كـ(وَعَدَ).

والفعل الأجوف: ما كانت عينُه حرفَ علة كقالَ.

والفعل الناقص: ما كانت لامُه حرف علة كرَضِيَ ورمى.

والفعل اللفيف: ما كان فيه حرفانِ من أحرف العلة أصليَّان، كطوى، ينظر: جامع الدروس العربية، (١/ ٥٣).

(٣) ينظر: السابق نفسه.

أ - مجزوم الفعل الأجوف وأمره،مثل:(لم يَقُلْ)،(قُلْ).

ب- الفعل الأجوف المسند إلى ضمير رفع متحرك،مثل:(قُلْتُ) و(قُلْنَ).

وبالتأمل نجد أنَّ هنالك فرقًا لطيفاً بين التكرير الذي يكون بعمل الشيء مرة بعد أخرى- وهذا المعنى الذي ذكره ابن جني-وبين التكثير الذي يجعل الشيء الواحد كثيرًا، وهو المعنى الذي نقله ابن جني عن الخليل[١]،وبيَّنه سيبويه في كتابه وهو يتحدث عن تكثير العمل بتضعيف العين في الميزان[٢].

وقد علَّل ابن سيده تضعيف العين بالتكثير،فقال:«والعِلَّة في ذلك أن أصل تضعِيف العين إنما هو لتكْثِير الفِعْل،نحو:(قَطَّع وكَسَّر) فهو في الفِعْل مُفِيد للمعنَى،وكذلك هو في كثير من الأسماء،نحو: (سِكِّير وخِمِّير وشَرَّاب وقَطَّاع) أي:يُكْثر ذلك منه وفيه،فلما كان أصلُ تضعِيف العين إنما هو للفِعْل ودلالتِه على التكثير؛لم يكن أن يُجْعل

(١) نقل ابن جني عن الخليل أنَّه يضعف العين من أجل تكثير الفعل، ينظر: الخصائص، (٢/ ١٥٤).

(٢) ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان (سيبويه)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٢٧هـ، (٤/ ٦٩).

للإلحاق؛وذلك أن العِنَاية بمُفِيد المعنى عند العرب أَقْـوَى مـن العِنَايـة بالمُلْحَق»[(١)].

وشرح السيوطي مسألة تكرير العين في مطلع حديثه عن مناسبة الألفاظ للمعاني،فقال:«وكذلك جعلوا تكرير العين،نحو:(فرَّح وَبشَّر) فجعلوا قوّة اللفظ لقوّة المعنى،وخصُّوا بذلك العين؛لأنها أقْوى من الفاء واللام»[(٢)].

ومن المعاصرين الذين ذهبوا إلى هذا التعليل الدكتور:حليم حماد الدليمي؛إذ قال:«وإذا ألقينا نظرة دقيقة إلى الأفعال المضعفة العين فإننا نجد بلا ريب دلالتها على قوة المعنى»[(٣)].

---

(١) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، ت: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:الأولى، ١٤١٧هـ ، (كتاب الطير)، (٢/ ٣٤٦).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية -بيروت، (١/ ٤٩-٥٠).

(٣) الهدية في فقه اللغة العربية، حليم حماد الدليمي، دار غيداء - الأردن، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ، (ص١٠٨).

ولهذا فإنَّ الباحث يرى أنَّ القول بقلة حذف عين الفعل - لقوتها- لا يكون مطردًا إلا في الأفعال الصحيحة،لا المعتلة؛وذلك لما مضى من أمثلة الحذف والإعلال في عين الفعل الأجوف.

المسألة الثانية:تكرير عين الفعل وزيادة الواو (افْعَوعَل):

قال ابن جني:«باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى:هذا فصل من العربية حَسَن،منه قولهم:(خَشُن واخشوشن) فمعنى (خَشُن) دون معنى (اخشوشن)؛لِما فيه من تكرير العين وزيادة الواو.

.ومنه قول عمر رضي الله عنه:(اخشوشِنوا وتمعددوا)[1]،أي:اصلُبوا وتناهَوا في الخُشْنة»[2].

ما يزال ابن جني – في هذا الباب – يربط بين قوة اللفظ وعلاقته بالمعنى متمماً رأيه الذي تناوله في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) فهذا باب خصصه لألفاظ قويت لقوة معانيها،فتكرير العين، وزيادة الواويقوِّيان المعنى،فمن الزيادة الدالة على معنى القوة وزن:(افعَوعَلَ)،فهو يرى أنَّ (اخشَوشَنَ:افعَوعَل) أقوى من

(١) رواه أبو القاسم ابن سلام في غريب الحديث، ت: محمد عبد المعيد، دار المعارف العثمانية، ط: الأولى، ١٣٨٤ هـ ، بهذا اللفظ:«واجعلوا الرأس رأسين»، (٣/ ٣٢٥).

كذا ابن قتيبة في غريب الحديث، ت: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ ، (١/ ١٠٧)، وفي مسند أبي حفص عمر بن الخطاب، لابن كثير، كتاب الصلاة، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، ط: الأولى، ١٤١١هـ ، (١/ ١٢٩).

(٢) الخصائص، (٣/ ٢٦٧).

(خَشُنَ:فَعُلَ)؛لما في ذلك من تكريرٍ للعين - وهي الحرف الأقوى في الميزان كما يرى - وزيادةٍ للواو.

ولهذا أدلة سماعية من كلام العرب،منها:قول المُرَقِّشِ[١]:

مـاذَا وُقُوفِي عَلـىَ رَبْـعٍ عَفـا مُخْلَوْلِقٍ دارسِ مُسْتَعْجِمِ[٢]

وقد سبق سيبويه ابنَ جني في بيان هذا المعنى،ونقله عن شيخه الخليل،فقال:«هذا باب افْعَوعَلْتُ وما هو على مثاله مما لم نذكره:قالوا:خَشُن،وقالوا:اخْشوْشنَ.وسألت الخليل،فقال:كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال:(اعشوشبت الأرضُ) فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عامًّا،قد بالغ.وكذلك احلولى»[٣].

وهكذا نقل العلماء من بعدهم؛فَعِلَّةُ القوةِ في (افْعَوْعَل) نفسها علة المبالغة التي عبَّر بها العلماء المتأخرون، ومنهم أبو القاسم

---

(١) هو:عوف (أو عمرو)بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر بن وائل:شاعرجاهلي،من المتيمين الشجعان،ينظر: الأعلام،(٥/ ٩٥).

(٢) البيت من مخلع البسيط، ينظر: ديوان المرقِّشَين، ت: كارين صادر، دار صادر - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨م، (ص٦٦)،وتاج العروس من جواهر القاموس، (٢٥/ ٢٦١).

(٣) الكتاب،(٤/ ٧٥).

الزمخشري، إذ قال :«وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد.فاخشوشن واعشوشبت الأرض،واحلولى الشيء مبالغات في خشن وأعشبت وحلا»[(١)].

وقال ابن منظور:«وفي كلام عليّ يَذُمُّ الدنيا: اعْذَوْذَبَ جانبٌ منها،واحْلَوْلَى هما افْعَوعَلَ من العُذُوبة والحَلاوة هو من أَبنية المبالغة»[(٢)].

وقد ذهب إلى هذا المعنى الصبان[(٣)]،والغلاييني[(٤)].

(١) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م، (١/ ٣٧٤).

(٢) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر – بيروت، ط: الرابعة، ٢٠٠٥م، (ع ذ ب)،(١٠/ ٧٣).

(٣) ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،محمد بن علي الصبان، ت:طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية – الأردن، (د. ط)،(د. ت)، (٤/ ٣٤٤).

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية، (١/ ٢٢٠).

المسألة الثالثة: قوة الحرف بالنظر إلى موقعه:

قال ابن جني: «باب: في أضعف المعتلين، وهو اللام؛ لأنها أضعف من العين يدل على ذلك قولهم في تكسير فاعل مما اعتلت لامه: إنّه يأتي على (فُعَلَة) نحو: (قاض وقضاة)... فإن كان معتله العين، فإنه يأتي مأتى الصحيح على فعله. وذلك نحو: (حائك وحوكة، وخائن وخونة وخانة، وبائع وباعة، وسائِد وسادة). أفلا ترى كيف اعتُدَّ اعتلالُ اللام فجاء مخالفًا للصحيح، ولم يحفِلُوا باعتلال العين؛ لأنها - لقوتها - بالتقدم لحقت بالصحيح»[1].

بيَّن ابن جني في النص السابق أنَّ من أدلة قوة (العين) تقدمها اللامَ في الميزان فإنّه إذا وجد في العين واللام سبب الإعلال جرى في اللام المتأخرة عن العين، وسلمت العين، ولحقت - لقوتها وتقدمها - بالصحيح.

بل إنَّه يجعل من صحة العين - بالرغم من كونها حرف علة في الميزان الصرفي - مؤكداً للقوة التي يراها فيها، فيقول: «ويؤكد عندك قوة العين على اللام أنهما إذا كانتا حرفي علة صحت العين واعتلت اللام. (وذلك) نحو: (نواة وحياة. والجوى والطوى) ومثله: (الضواة والحواة)

(١) الخصائص، (٢/ ٤٨٦).

فأمَّا (آية وغاية)وبابها فشاذ،وكأن فيه ضربًا من التعويض؛لكثرة اعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد الحرفين»[١].

وإذا كان ابن جني – رحمه الله – قد جعل معيار قوة العين توسطها بين الفاء واللام – كما بيّنَ في نصه الأول في المثال المضعَّف–[٢]،فإنَّا نجده في مواضع أُخر يجعل تقدمها على اللام دليلاً على قوتها،بل إنَّه يجعل الفاء أقوى من العين؛وذلك لتقدم الفاء قبل العين،وبهذا نلحظ أنَّ لديه معيارًا آخر للقوة،وهو سبق حروف الميزان الصرفي بعضها بعضًا،بالإضافة إلى توسط العين بين الفاء واللام كما كان في (فَعَّلَ) و(افْعَوعَلَ)،وهذا جَليٌّ في تصريحه بذلك في غير موضع؛ إذ يقول – في التحقير والتصغير:«ولذلك قال في تحقير (قَائِم):(قُويئِم) فأقرّ الهمزة وإن زالت أَلِف فاعِل عنها.فإذا فُعِل هذا في العين كانت الفاء أجدر به؛لأنها أقوى من العين»[٣].

ويقول – مبينًا سبب حذف أبي عمرو الهمزة الثانية في الآيتين

(١) الخصائص، (٢/ ٤٨٨).

(٢) ينظر: هذه الرسالة،(ص٣٥)قوله: «والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما،ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سِيَاج لها، ومبذولان للعوارض دونها... ».

(٣) الخصائص، (٣/ ١٤).

الكريمتين في قراءته[١] لقول الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[محمد:١٨]ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾[عبس:٢٢]: «فإن قلت: ولم حذف أبو عمرو الأولى من الهمزتين،وإنما ارتدع عند الثانية،وهلَّا حذف الهمزة الآخرة التي انتهى دونها،وارتدع عندها ؟

فالجواب:أنه قد علم أن ههنا همزتين، وقد اعتزم حذف إحداهما،فكان الأحرى بالحذف عنده التي هي أضعفهما،والهمزة الأولى أضعف من الثانية في مثل هذا؛ألا ترى أن الهمزة من (جاء)لام،وأن الهمزة من (أشراط) قبل الفاء،والفاء أقوى من العين،والعين أقوى من اللام،وما قبل الفاء أشد تقدمًا من الفاء التي هي أقوى من العين التي هي أقوى من اللام، فكان الحذف بما هو آخر أولى منه بما هو أول، فلذلك حذف أبو عمرو الأولى؛لضعفها بكونها آخرًا،وأقر الثانية؛ لقوتها بكونها أولًا»[٢].

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، راجعه وصححه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، (د.ت) (١/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٢) سر صناعة الإعراب، (٢/ ٤١٠).

ذكر ابن جني – في النص السابق – أنَّ قوة الحرف بسبقه وتقدمه، وأنَّ الضعف يأتي كون الحرف آخراً، فالفاء أقوى من العين،والعين أقوى من اللام ،بل إنَّه يذهب إلى اعتبار ما قبل الفاء أشد تقدمًا من الفاء؛ ولا يكون معنى هذا التقدم إلا القوة، وهذا من دقة ابن جني في توظيفه للعلةِ حسب الظاهرة،حيث جعل لقوة (العين) سببين، وهما:

أ – توسط الحرف وتحصنه:وذلك في (فَعَّلَ) و (افْعَوْعَلَ) عندما يكونان صحيحين،حيث تسلم العين فيهما من عوارض الحذف والإعلال.

ب– تقدمه في الميزان:وذلك في الفعل الذي يعتريه الحذف والإعلال،فتكون العين أقوى من اللام،لأنَّ العينَ متقدمةٌ قبل اللام في الميزان؛ولذلك يكون الحذفُ فيها أقلَّ من اللام،فالحذف بما هو آخر أولى منه بما هو أول،وهذا تعليل دقيق منه – رحمه الله ـ.

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ الحروف كلما ابتعدت عن آخر الكلمة،وتقدمت في أولها كانت أقوى من تلك التي تأتي في آخر الكلمة،فقال: «اعلم أنهنَّ لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً وأضعف؛لأنهنَّ حروف

إعراب،وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة؛ نحو:(هَنِّي)،فإنما ضعفت لأنَّها اعتُمدَ عليها بهذه الأشياء.وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما.فهما عيناتٍ أقوى،وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ.وذلك نحو:(غَزَوتُ ورَمَيتُ)»[١].

ويرى ابن السراج أنَّ موضع (العين) في الميزان الصرفي،أضعف من موضع (الفاء) فيه[٢].

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى هذا الرأي[٣]،واستدل بكلام سيبويه السابق.

والذي يُلحظ من الآراء السابقة أنَّ العلماء يعللون تلك القوة في بعض الحروف بتقدمها على بعضها،فالحرف المتقدم أقل عرضة للتغييرات والعوارض من الحرف المتأخر.

---

(١) الكتاب،(٤/ ٣٨١).

(٢) ينظر: الأصول في النحو، (٣/ ٣٦٣).

(٣) ينظر: المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني – مصر، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، (ص٢٧٤).

وعندما نقارن بين النص الذي ذكر فيه ابن جني أنَّ العين أقوى من اللام والفاء[١]وبين النص الذي ذكر فيه أنَّ الفاء أقوى من العين واللام[٢]نلحظ في ذلك ما يدعو إلى القول بأنَّ هنالك تناقضًا بين النصين.

وقد وجَّهت الباحثة صباح عطيوي الزبيدي، والباحث محمد عبد الحسين الشمري هذه المسألة،وبيَّنا أنَّ ابن جني عامل اللغة في النص الأول معاملةً حسيةً،فجعل الفاء واللام سياجًا للعين؛يحميانها من العوارض،ليؤيدَ بذلك مذهبه الذي ذهب فيه إلى القول بأنَّ تكرير العين دليل على قوة المعنى في الفعل،وذهبا في توجيههما إلى أنَّ اللغة بعيدة عن هذا.

كما بيَّنَا أن السبب في النص الأول - كذلك - معيار صرفي،إذ إنَّ ابن جني ذكر الحذف فقط فيما يقع على الحرف من تغيير،وذلك عندما

(١) ينظر: هذه الرسالة(ص ٣٥).

(٢) ينظر: هذه الرسالة(ص ٤٧).

تحد ث عن قوة العين،بينما ذكر أنواعًا كثيرة من التغييرات عند إثباته أنَّ اللام أضعف من العين،ولم يكتف بذكر الحذف وحده[١].

وهذا التوجيه سديد في رأي الباحث،إلا أنَّ اللغة ليست بعيدة عن التفسيرات الحسية الملموسة،بل هي قريبة منها ؛إذ ذهبت بعض نظريات نشأة اللغة إلى القول بأنَّها نشأت بالتواضع والاصطلاح والمحاكاة[٢].

(١) ينظر: معايير القوة في الصوت في كتاب الخصائص لابن جني،صباح عطيوي الزبيدي، ومحمد عبد الحسين الشمري، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل، (العدد: ٢٣)، ٢٠١٥م، (ص ٣٦٣).

(٢) ينظر: فقه اللغة مناهله ومسائله، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٤٣٠هـ، (ص٢٥-٢٩).

المسألة الرابعة:تكرير اللام في ألفاظ التوكيد؛لقوَّتِه في السجعة:

قال ابن جني متحدثًا عن علة تكرير حرف العين في ألفاظ التوكيد (أجمعون وأكتعون وأبصعون وأبتعون) والتي تقابل اللام في الميزان الصرفي:«فإن قيل فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة ؟

قيل:لأنَّها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها،وذلك أنها (لام) فهي قافية؛لأنها آخر حروف الأصل،فجيء بها؛لأنَّها مقطع الأصول،والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع،لا على المبدأ ولا المَحْشَى»[1].

❊❊❊

تميل العربُ إلى الإيجاز والاختصار والابتعاد عن السآمة والملل؛ولذلك لَمَّا أرادوا التأكيد قالوا:(أجمعون وأكتعون وأبصعون وأبتعون)،دون أن يكرروا (أجمعون) كرهاً للإطالة،وهذا ما ذهب إليه ابن جني؛إذ بيَّن أنَّ معنى المبالغة يكون بتكرير المقطع القوي الذي تنتهي به الكلمة.

---

(١) الخصائص، (١/ ٨٤).

ولم يكن تكرير حرف العين عبثًا؛بل لأنَّها أقوى الحروف سجعةً،فهي (لام) وقافية،وهي - كذلك - آخر حروف الأصل حيث يكون أثر السجعة واضحًا وقويًّا.

ونقل الزبيدي عن الخليل أنَّ صيغ التوكيد هذه أتت مع (أجمع) تقويةً له؛كونها من لفظه،مكتفيًا بهذا التعليل،فقال:«قالَ الخَلِيلُ:لَيْسَتْ أَكْتَعُ عَرَبِيَّةً،إنّما هيَ رِدْفٌ لأَجْمَعَ على لَفْظِه،تَقْوِيَةً له»[١].

أمَّا ابنُ سيده[٢]فقد وافق ابنَ جني،في القول بأثر حرف العين وقوتها في السجعة؛كونها تقع لامًا في الميزان،وأنَّ العرب يميلون إلى الاختصار،وكذلك وافقه الأزهريُّ - كما نقل عنه ابن منظور[٣].

❊❊❊

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، (ك ت ع)، (٢٢/ ١١٠).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (ب ص ع)، (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٣)ينظر لسان العرب،(ب ص ع)، (٢/ ٩٦-٩٧).

المطلب الثاني:دلالة الحرف الأقوى على المعنى الأقوى.

تتفاوت درجة القوة والضعف في الحروف العربية تفاوتًا ملحوظًا،حيث يؤثر هذا التفاوت في المعاني التي تدلُّ عليها هذه الحروف،وهذا ما يُسمَّى لدى علماء الأصوات المحدثين بالدلالة الصوتية.

والدلالة الصوتية-كما عرَّفها إبراهيم أنيس-:«هي التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات»[(١)]،وهي كذلك:ما تؤديه الأصوات المكونة للكلمة من دور في إظهار المعنى في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة،وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسة[(٢)].

وقد أولى ابن جني هذه الظاهرة عنايته واهتمامه،إذ درس القوة والضعف في الحروف العربية،وربط ذلك بقوة المعاني وضعفها.

وفيما يأتي عرض لما تيسر من مسائل هذا الباب،وإلا فهو باب واسع وعظيم، قال ابن جني :«فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها

(١) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الخامسة، ١٩٨٤م، (ص٤٦).

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات-القاهرة، ١٤٣٢هـ، (ص١٧).

من الأحداث فباب عظيم واسع ونَهْج مُتْلَئِبٌّ عند عارفيه مأموم.وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبرَّ بها عنها فيعدلونها بها ويحتذُونها عليها.وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعِره»[1].

(١) الخصائص، (٢/ ١٥٩).

المسألة الأولى:الهمزة أقوى من الواو:

قال ابن جني:«وقالوا:(الخَذَأ) بالهمزة في ضعف النفْس، و(الخَذَا) غير مهموز في استرخاء الأُذُن.يقال:(أُذُنٌ خذواء، وآذان خُذْو)،ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة؛ فجعلوا الواو-لضعفها- للعيب في الأذن،والهمزة -لقوّتها- للعيب في النفْس،من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن»[1].

وقد تحدث عن ذلك ـ أيضًا ـ في باب: إمساس الألفاظ أشباه المعاني، فقال: «ومن ذلك قولهم: (الخذا) في الأُذُن، (والخذأ: الاستخذاء) فجعلوا الواو في (خذواء)؛لأنها دون الهمزة صوتًا للمعنى الأضعف، وذلك أن استرخاء الأذن ليس من العيوب التي يُسبّ بها.ولايُتناهى في استقباحها.وأما الذلّ فهو من أقبح العيوب وأذهبها في المَزْراةِ والسبّ؛فعبّروا عنه بالهمزة -لقوّتها- وعن عيب الأذن المحتمل بالواو -لضعفها-فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيبين،وأضعفَهما لأضعفهما»[2].

---

(١) الخصائص، (١/ ٦٧).

(٢) السابق،(٢/ ١٦٢).

بيَّن ابن جني - في النصين السابقين - قوة الهمزة،وضعف الواو،مبيِّنًا أثر ذلك في المعنى،فقد أتتْ الهمزة فيما كان عيبه أقوى وأعظم وهو(الخذأ) المتعلق بعيب النفس،بينما أتتْ الواو فيما كان عيبه أخف وهو (الخذا) المتعلق بعيب الأذن[١].

وتعد هذه المسألة حافلة بالاهتمام لدى ابن جني، حيث دعمها بالكثير من الأمثلة، فقال:«ومن ذلك قولهم:(جفا الشيء يجفو)،وقالوا:(جفأ الوادي بغُثَائه) ففيهما كليهما معنى الجفاء؛لارتفاعهما، إلا أنهم استعملوا الهمزة في الوادِي؛ لِمَا هُناك من حَفزه وقوّة دفعه»[٢].

(١) فسَّر ابن منظور معنى (الخذأ) و (الخذا)، فقال: «(خذأ) خَذِئَ له،وخَذَأَ له يَخْذَأُ خَذَأً وخَذْءاً وخُذُوءاً: خَضَعَ وانْقادَ له، وكذلك اسْتَخْذَأْتُ له.

وتركُ الهمز فيه لغة،وأَخْذَأَه فلان:أَي ذلَّله»،ينظر:لسان العرب،(خ ذ ا)،(٥/ ٣٢).

(٢) الخصائص،(٢/ ١٦٢).

وبتأمل هذا النص نجد أنَّ ابن جني قد ذهب إلى أن (جَفَأَ)[١] الحسية أقوى من (جَفَا)[٢] المعنوية.

وعلَّل قوة الهمزة وضعف الواو بالقوة الحسية في دفع الوادي الذي يُعبر عنه بـ (جَفَأَ يَجْفَأُ) في حين يُعبر عن معنى الجفاء العام بـ(جَفَا يجفو).

وهذه علةٌ دقيقة تدل على قوة ملاحظته – رحمه الله – بينما جعل العيب المعنوي أقوى من العيب الحسي- فيما سبق من بيانه لـ (الخَذَأ والخَذَا)،فعيب النفس وإنْ كان معنويًا أقوى من أيِّ عيب آخر،ولذلك استخدمت فيه الهمزة؛لقوتها.

وذهب سيبويه إلى القول بقوة الهمزة مقارنة بالواو؛إذ يرى أنَّ الواو في نحو:(قَوُول) تحذف وتبدل؛لضعفها،لذلك وُضعت الهمزة مكانها؛لأنها أقوى منها.قال:«وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ كما يكرهون الواوين،فيهمزون،نحو:(قؤولٍ ومؤونة).وأما

(١) قال ابن منظور: «وجَفَأَ الوادِي غُثاءَهُ يَجْفَأُ جَفْأً: رَمَى بالزَّبَدِ والقَذَى»،ينظر: لسان العرب،(جفأ)، (٣/ ١٦١).

(٢) قال ابن منظور: «(جفا) جَفَا الشيءُ يَجْفُو جَفَاءً وتَجافَى: لَمْ يلزم مكانَه، كالسَّرْجِ . يَجْفُو عن الظَّهْر، وكالجَنْب يَجْفُو عن الفِراشِ»، ينظر: لسان العرب، (ج ف ا)، (٣/ ١٦٦).

الذين لم يهمزوا،فإنهم تركوا الحرف على أصله،كما يقولون:(قوولٌ) فلا يهمزون،ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل،فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها»[١].

فالعلة التي من أجلها وضعوا الهمزة مكان الواو،في (قَؤُول ومؤونة) هي المحافظة على بقاء الحرف مما قد يعتوره من الآفات،كالحذف،والإبدال،ومَردُ هذا كلِّه إلى طلب العرب الخفة في كلامهم.

وهذا شائع في نحو:(نؤوم) من:(النَّوم)،و(صَؤُول) من:(الصَّول أو الصَّولان).قال امرؤ القيس:

ويُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِراشها

نَؤُوم الضُّحَى لم تَنْتَطِق عَنْ تَفَضُّلِ[٢]

(١) الكتاب، (٣/ ٣٣١).

(٢) البيت من البحر الطويل،لامرئ القيس بن حجر الكندي، ينظر: ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر – لبنان، (د.ط)، (د.ت)، (ص٤٥).

ومن العلماء المتأخرين الذين ذهبوا إلى ذلك ابن سيده،إذ يرى أنَّ (أَنَاة) أصلها (وَنَاة) إلا أنَّ العرب كرهوا أنْ تكون الواو أولاً،فقلبت إلى همزة؛وذلك لضعف الواو، وقوة الهمزة[١].

(١) ينظر: المخصص، (٥/ ٢٢٦).

المسألة الثانية: الصاد أقوى من السين:

قال ابن جني وهو يتحدث عن قوة الحروف مقارنة ببعضها بعضًا: « ومن ذلك قولهم: (صعِد وسعِد)، فجعلوا الصاد - لأنها أقوى - لما فيه أثرٌ مشاهَد يُرىَ وهو الصعود في الجبل والحائط، ونحو ذلك، وجعلوا السين - لضعفها - لما لا يظهر ولا يشاهَد حِسّا إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدّ لا صعود الجِسم. ألا تراهم يقولون: (هو سعيد الجَدّ وهو عالي الجَدّ ارتفع أمره وعلا قَدْره) فجعلوا الصاد - لقوّتها - مع ما يشاهَد من الأفعال المعالَجَة المتجشَّمِة. وجعلوا السين - لضعفها - فيما تعرفه النفس. وإن لم تره العين والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية »[1].

علَّل ابن جني بقوة (الصاد) استخدامَ العرب إياها لما فيه أثر مُشاهد، كصعود الجبل والحائط، كما علَّل بضعف (السين) استخدامهم إياها لما لا يُرى في حقيقته، وإنَّما في معناه، كارتفاع الأمرِ، وعلوِّ القَدْرِ.

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٣).

فالصاد – لقوتها – كانت لما صعب فعله من العلو والصعود الحسي، بينما كانت السين – لضعفها – لما كان معنويا ولا تجشم فيه، فالعلاقة بين المبنى والمعنى علاقة طردية.

ومن ذلك قوله:«ومن ذلك –أيضًا–:(سدّ وصدّ)،فالسُّدّ دون الصّدّ؛لأن السدَّ للباب يُسدّ والمَنْظَرة،ونحوها،و(الصُّدّ) جانب الجَبَل والوادِي والشِعْب،وهذا أقوى من السدّ الذي قد يكون لثَقْب الكُوزورأس القارورة،ونحو ذلك،فجعلوا الصاد –لقوّتها– للأقوى والسين –لضعفها– للأضعف»[1].

بيَّن ابن جني – في النص السابق – قوة الصاد في الاسم (الصّدَّ) الذي يكون للوادي والجبل، مقارنًا ذلك بضعف السين في الاسم (السُدُّ) الذي يكون في ما دون معنى الصُّد، كثقب الكوز، ورأس القارورة.

وبهذا يكون ابن جني قد أدرك من خلال حديثه عن (خضم) و(قضم) و(صدَّ) و(سدَّ) أنَّ الحروف (الفونيمات) تلعب دورًا مهمًّا في الدلالة، وأنَّ إحلال إحداها مكان الآخر يُوجِدُ دلالةً جديدة، فـ (الخاء) تدلُّ على الرخاوة، لذا جاء الفعل (خضم) للدلالة على أكل

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٣).

الرطب، و(القاف) تدلُّ على الشدة، لذلك جاء الفعل (قضم) للدلالة على أكل اليابس.

ويرى الزبيدي أنَّ الصاد والسين لغتان صحيحتان. قال: « (والصَّدُّ) بالفتح (ويُضَمُّ): الجَبَلُ، والسين لغة فيه. قال أَبو عَمْرٍو: و يقال لكلّ جَبلٍ: صَدٌّ وصُدٌّ، وسَدٌّ وسُدٌّ. (و) الصَّدُّ والصُّدُّ: (ناحِيةُ الوادِي) والشِّعْبِ، وهما الصَّدَّان والجمع: أَصدادٌ، وصُدودٌ، وصُدَّا »[1].

والذي يراه الباحث أنَّ لفظ (الصّد) خاص بالجبل،و(السُّد) عام للجبل والوادي الذي يسد ويردم؛وذلك لكثرة استعمالهما لدى العرب بالمعنيين أنفسهما.

وقوله - أي ابن جني -:«ومن ذلك:(القَسْم والقَصْم).فالقَصْم أَقوى فِعْلا من القسم،لأن القصم يكون معه الدقّ،وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنْكأ أحدهما؛فلذلك خُصّت بالأقوى الصادُ وبالأضعف السينُ»[2].

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، (ص د د)،(٨/ ٢٦٩).

(٢) الخصائص، (٢/ ١٦٣).

والقصم يكون كسره واضحًا بيِّنًا،ففي الأمالي:«القصم:الكسر الذي فيه بينونة»[١].بينما القَسْمُ يقسِم ويفرِّق بين شيئين دون ظهور الكسر ووضوحه،وهكذا تظهر دقة ابن جني،وقوة ملحوظاته.

(١) كتاب الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٧٦م، (٢/ ٣٣).

المسألة الثالثة:القاف أقوى من الخاء:

قال ابن جني:«فإن كثيرًا من هذه اللغة وجدْته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عُبِّر بها عنها،ألا تراهم قالوا:(قَضِمَ) في اليابس و(خَضِمَ) في الرّطْب؛وذلك لقوة القاف وضعف الخاء،فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى،والصوت الأضعف للفعل الأضعف»[(١)].

ما يزال ابن جني – في النص السابق – يبيِّن مضاهاة أصوات الأفعال – التي عبر عنها بأجراس الحروف – للأفعال، ودلالتها عليها، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ (قَضِمَ) تُستخدم لما يؤكل يابساً، وهو غالبًا يحدث مع الدواب عندما تأكل شعيرها، بينما تُستخدم (خَضِمَ) لما يؤكل رطبًا، لا سيما للإنسان؛ وقد استخدم العرب صوت (القاف) في الأولى لقوتها وصوت (الخاء) في الثانية لضعفها .

قال الخليل:«قضم:القَضْمُ أَكْل كُلِّ شيءٍ دونَ الخَضْم،والحِمارُ يَقْضَمُ الشَّعيرَ،وقد اقْضَمتُه فقَضَمَ قَضْماً»[(٢)].

---

(١)الخصائص، (١/ ٦٦).

(٢) العين، (ق ض م)،(٥/ ٥٤).

ثم إنَّ السيوطي ذكر في المزهر بابًا سمَّاه مناسبة الألفاظ للمعاني، ونقل فيه ما ذكره ابن جني من قوة بعض الحروف مقارنة ببعضها الآخر. ثم زاد قائلاً: :«قُلت:ومنْ أَمْثلة ذلك ما في الجمهرة:الخَنَنَ في الكلام أشدُّ من الغَنَن،والخُنَّةُ أشدُّ من الغُنَّة،والأنِيتُ أشدّ من الأنِين،والرَّنين أشدّ من الحنين»[1].

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (١/ ٥١).

المسألة الرابعة:حروف دلَّت على معنى القوة أينما اجتمعت (الاشتقاق الأكبر):

قال ابن جني:«فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي - أين وقعت - للقوّة والشدّة.منها (جبرت العظم والفقير) إذا قوّيتهما وشددْت منهما،والجَبْر:المَلِك لقوّته وتقويته لغيره...(منه البُرْج لقوته في نفسه وقوّة ما يليه) به،وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها هو قوّة أمرها»(١).

إنَّ بِنْيَةَ اللسان العربي بِنْيَةٌ منسجمةٌ بجميع عناصرها. فاللسان العربي قد نشأ عن دراية صادقة لطبيعة الأشياء. إذ بدا ذلك جليًّا في الكلمة العربية التي تحمل بصورتها الصوتية صفاتٍ تكشف عن مدى واقعيتها(٢).

ومن هذه الصفات صفتا القوة والضعف؛فهما صفتان أكيدتان في الدرس اللغوي،ولهما صور كثيرة، منها:اجتماع بعض الحروف مع

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٣٧).

(٢) ينظر: الحروف العربية دراسة في تطورها والعلاقة بين الصوت والرسم والمعنى (رسالة دكتوراه)، هناء سعداني، جامعةقاصدي مرباحورقلة – الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣م، (ص٢١٠).

بعضها،إذ يشكل هذا الاجتماع قوةً إذا كانت الحروف المجتمعة حروفا قوية،وضد ذلك بضده،وهذا ما يسمى (الاشتقاق الأكبر).

وقد ذكر ابن جني- في النص السابق - أنَّه صاحب السبق في هذا الباب (باب الاشتقاق الأكبر)،فقال:«هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أن أبا على - رحمه الله - كان يستعين به ويُخلِد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر.لكنه مع هذا لم يسمِّهوإنما كان يعتاده عند الضرورة ويَسْتروِح إليه ويتعلَّل به»[(١)].

وقد قال بسبق ابن جني في هذا الباب أبو حيان[(٢)]،كما قال بذلك أبو محمد حسن بن أم قاسم المرادي المالكي[(٣)].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٣٥).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: الدكتور: مرحب عثمان محمد والدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، (١/ ٢٣).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري المالكي،ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، (٣/ ١٥٢٧).

وبما أنَّ ابن جني صاحبُ هذا المذهب الجديد فقد عرَّفه قائلا: «وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية،فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً،تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه،وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه،كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»(١).

فالعلاقة – إذن – بين هذه الأصول الثلاثة وتقاليبها الستة علاقة في المعنى،حيث تجتمع الألفاظ المشتقة من هذه الأصول على معنى واحد،كاجتماع الألفاظ – في النص السابق – على معنى القوة.

وقد ذهب الجرجاني – من بعده – إلى القول بضرورة التناسب في المخرج،فقال:«الاشتقاق الأكبر هو أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في المخرج نحو:نَعَقَ من النَّهق»(٢).

وقد ذهب السيوطي إلى أنَّ هذا المذهب ليس صحيحًا في استنباط لغة العرب،ولا معتمدًا فيها،فقال:«وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبو الفتح

(١) الخصائص، (٢/ ١٣٦).

(٢) التعريفات،(ص٥٣).

ابن جنّي،وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيراً،وليس معتَمداً في اللغة،ولا يصحّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب؛وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قَدْرٍ مشترك،مع اعترافه وعلْمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصّيغ،وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرةً للقَدْر المشترك»[١].

ومن العلماء المحدثين يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ ابن جني كان قد أقام مذهبه هذا على التكلف والتعسف،وتلمس العلاقة حتى وإن كانت غامضة[٢].

وبتأمل كلام ابن جني يتضح لنا - جليًّا - أنَّه لم يجزم جزمًا قاطعًا بتعميم مذهبه على سائر اللغة،بل قال بِردِّ ما لا يصح منه أن يكون في اللغة،فقال:«واعلم أنَّا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة،كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة،بل إذا كان ذلك

(١) المزهر في علوم اللغة، (١/ ٣٤٧).

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط: السادسة، ١٩٧٨م، (ص٦٦).

(الذي هو) في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّرًا صعبًا كان تطبيق هذا وإحاطْته أصعب مذهبًا وأعزَّ ملتمَسًا»[١].

وليس هذا موضع الاستفاضة في هذه القضية فهي مبسوطة في كتب العلماء[٢]،وإنما أردت الإشارة إليها بيسير القول.

أمَّا الذي يعنيني فهو تعليل ابن جني اجتماع هذه الألفاظ بقوتها - تحت معنى واحد - وهذا التعليل نفسه علل به ابن جني اجتماع أصول (ك ل م) فقال:«وأما ك ل م فهذه -أيضاً- حالها،وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة والمستعمل منها أصول خمسة،وهي:(ك ل م) (ك م ل)(ل ك م)(م ك ل)(م ل ك)،وأهملت منه (ل م ك) فلم تأتِ في ثَبتٍ»[٣].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٤٠).

(٢) تناول كثير من العلماء الأوائل، ومن الباحثين المحدثين قضية الاشتقاق الأكبر بالتأليف والبحث، ومن ذلك: (مقاييس اللغة، لابن فارس)، (والمزهر في اللغة، وهمع الهوامع للسيوطي)، (الاشتقاق والتعريب، لعبد القادر المغربي)، (الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي لعبد الحميدأبو سكين).

(٣) الخصائص، (١/ ١٤).

وفي الباب والمعنى - نفسه - يقول:«الخامس:(م ل ك)،من ذلك:ملكت العجين إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي،ومنه:مِلك الإنسان،ألا تراهم يقولون:«قد اشتملت عليه يدي»؛وذلك قوّة وقدرة من المالك على مِلكه،ومنه:(المُلْك) لما يعطي صاحبه من القوّة والغلبة،(وأَملَكت الجاريةَ)؛لأن يد بعلها تقتدر عليها.فكذلك بقيّة الباب كله»[١].

من خلال ما سبق يتضح لنا العلاقة بين هذه الأصول التي اجتمعت على معنى واحد وهو معنى القوة،وقد علل علماء آخرون اجتماعها بالقوة في معانيها كافة.

قال فخر الدين الرازي:«اعلم أن تركيب الكاف واللام والميم بحسب تقاليبها الممكنة الستة تفيد القوة والشدة،خَمْسَةٌ منها مُعْتَبَرةٌ،وواحِدٌ ضائِعٌ،يعني (ل م ك)»[٢].

---

(١) الخصائص، (١/ ١٨).

(٢) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر - لبنان، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، (١/ ٢٢).

وقال أبو حيان الأندلسي:«والذي يُعرف به الزائد من الأصل أحد تسعة أشياء.أحدها:الاشتقاق وهو أكبر وأصغر،فالأكبر:هو عقد تقاليب تراكيب الكلمة كيفما قلَّبتها على معنى واحد،نحو:...والكلم،والكَمَل،واللَّكْم،والمكْل،والملك،واللَّمْك على معنى الشدة والقوة»[١].

ونقل التعليل نفسه أبو محمد حسن بن أم قاسم المرادي عن ابن جني دون أن يبديَ رأيه[٢].

والذي يظهر للباحث هو اجتماع هذه الأصول لإفادتها معنى القوة في تقاليبها كلها،عدا ما لم يرد استعماله،وهو المهمل (ل م ك).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، (١/ ٢٢).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،(٣/ ١٥٢٧).

المسألة الخامسة:حروف دلَّت على معنى الضعف أينما اجتمعت:

قال ابن جني:« ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُها، ولا يحاط بقاصِيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما من ذلك: (الدالفِ) للشيخِ الضعيف، والشيء التالف، والطلِيف، (والظلِيف) المجّان وليست له عِصمة الثمين، والطَنَف، لِمَا أشرف خارجًا عن البناء وهو إلى الضعف؛ لأنه ليست له قوّة الراكب الأساس والأصل والنَطَف: العيب، (وهو إلى الضعف)، والدنِف: المريض...»[١].

وفي المعنى نفسه:«ومنه:الطِفل للصبيّ - لضعفه -،والطَفْل للرّخْصِ وهو:ضدّ الشَثْن»[٢].

ويقول - أيضاً -:«وينبغي أن تكون (الدِفْلَى) من ذلك - لضعفه - عن صلابة النَبْع والسَرَاء والتنْضُب،والشوحَط»[٣].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٨).

(٢) السابق، (٢/ ١٦٩).

(٣) السابق نفسه.

بيَّن ابن جني – في النصين السابقين – علة اجتماع بعض الألفاظ على معنى واحد؛وذلك لتزاحم بعض الحروف كالدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهنَّ الفاء.

وقد أتتْ هذه المعاني على الألفاظ كلها،لضعفها وعدم قوتها.

وعندما نقرأ النص الثاني نجد أنَّ الفاء مازجت هذه الأحرف، ولم تكن متقدمة ولا متأخرة،بل كانت متوسطة،ولهذا أرى أن ممازجة الفاء لهذه الأحرف تكسبها معنى الضعف مطلقا.

❊❊❊

المبحث الثاني:التعليل بالقوة والضعف في مخرج الحرف وصفاته

المطلب الأول:التعليل بقوة مخرج الحرف وضعفه.

تعد مخارج الحروف عند ابن جني ذات أهميةٍ واضحة،فقد كانت - بقوة وضعف حروفها - علـلًا لكثيرٍ من الظواهر والقضايا اللغوية،فكثيرا ما نجد حرفين- أو أكثر - قد اشتركا في مخرج واحد،لكنَّ أحدهما - دون الآخر - دلَّ على ظاهرة ما؛لقوته أو لضعفه.

ويمكن التعريف بمخارج الحروف لغةً واصطلاحًا:

أما في اللغة فقد عرَّف الزبيديُّ المخرجَ قائلًا:«(خَرَجَ خُرُوجًا)،نقيض دَخَلَ دُخُولًا (ومَخْرَجاً) بالفتح مَصدرٌ أَيضًا،فهو خارِجٌ،وخَرُوجٌ،وخَرَّاجٌ،وقد أَخْرَجَه،وخَرَجَ به.(والمَخْرجُ أَيضاً:مَوْضِعُه) أَي الخُرُوجِ يقال:خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا وهذا مَخْرَجُه ويكون مكانًا وزمانًا»[1].

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، (خ ر ج) ، (٥/ ٥٠٨).

وأمَّا في الاصطلاح فهو:«محل خروج الحرف الذي ينقطع عنده صوت النطق به،فيتميز عن غيره»[١].

وقد عدَّ ابن جني مخارج الحروف ستة عشر مخرجًا[٢]،ومنها مخارج حروف الحلق،ومخارج حروف اللسان،والمخارج التي سأتناولها فيما يأتي،هي مما علَّل ابن جني بقوتها وضعفها بعضَ الظواهر اللغوية.

(١) العميد في علم التجويد، محمود علي المصري، ت: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة – الإسكندرية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، (١/ ٥١).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٦٠-٦١).

المسألة الأولى:حروف الحلق:

قال ابن جني:«وكذلك حروف الحلق، هي من الائتلاف أبعد؛لتقارب مخارجها عن معظم الحروف،أعني حروف الفم،فإن جمع بين اثنين منها قدّم الأقوى على الأضعف،نحو:أهلٍ وأحدٍ وأخٍ وعهدٍ وعهْرٍ»[١].

لقد كانت مخارج حروف الحلق محل تقارب نظر الخليل[٢] وسيبويه[٣] وابن جني[٤]،إلا أنَّ الخليل لم يحدد مكانًا معينًا في الحلق مخرجًا مستقلًا لأيٍّ من هذه الحروف عدا الهمزة التي بيَّن أنها تخرج من أقصى الحلق[٥]،ثم إنَّه - كذلك - جعل الهمزة جوفية كونها تعبر الحلق واللسان واللهاة دون أن يكون لها مخرج معين؛فهي لا تنسب إلى أيٍّ من هذه المخارج[٦].بينما يجعل العين أقصى الحروف في الحلق - مطلقًا-

(١) الخصائص، (١/ ٥٥).

(٢) ينظر: العين، (١/ ٥٢).

(٣) ينظر: الكتاب، (٤/ ٤٣٣).

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٦٠).

(٥) ينظر: العين، (١/ ٥٢).

(٦) ينظر: السابق، (١/ ٥٧).

يليها الحاء،إذ قال:«فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بَحَّة في الحاء لأَشْبَهَت العْينَ لقُرْب مَخْرَجها من العَيْن ثم الهاء ولولا هَتَّة في الهاء وقال مَّرة (ههّة) لأَشْبَهَت الحاء لقُرْب مَخْرَج الهاء من الحاء فهذه ثلاثة أحرف في حَيِّز واحد بعضُها أرفع من بعض ثم الخاءُ والغَيْن في حيِّز واحد كلَّهُنَّ حلقية»[١].

وعندما نتأمل نص ابن جني السابق لنص الخليل نجد أنَّ القوةَ – لديه – هي سببُ تقدم بعض حروف الحلق على بعضها حال اجتماعها،حيث جعل من الألفاظ الواردة في النص (أهل وأحد وأخ وعهد وعهْر) دليلاً على أنَّ الهمزة أقوى من الهاء والحاء والخاء،وأنَّ العين أقوى من الهاء رغم تقارب مخارجها كما أشار في النص.

وبتأمل كلمة (أهل) نجد الهمزة قد تقدمت على الهاء بالرغم من كون الحرفين متحدين في المخرج من أقصى الحلق[٢]،والعلة في ذلك تعودإلى قوةصوت الحرف المتقدم(الهمزة)على الحرف المتأخر(الهاء).

---

(١) ينظر: العين، (١/ ٥٧ – ٥٨).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٦٠).

وقد ذهب ابن دريد إلى أنَّ أحرف الحلق إذا تقاربت ثقلت،وحُوِّل الأقوى منها إلى الأضعف؛ولذلك فإنَّ الهمزة تتحول إلى هاء في كثير من المواضع إذا كانتا متجاورتين،نحو قولهم في (أما والله):(هما والله)،وفي (أراق الماء):(هراق الماء)[١].

ويأتي هذا الإبدال دليلاً على قوة الهمزة وثقلها،فالعرب يميلون إلى الخفة في ألفاظهم؛والهمزة أقوى الحروف الحلقية،فمتى أمكنهم إبدالها وتخفيفها فعلوا،وإلا قدموها على غيرها،وكذلك العين،فإنَّها تقدمت على الهاء في (عهْد) لأنَّها أقوى من الهاء،والهاء أضعف حروف الحلق؛ولذلك فإنَّ مكيَّ بن أبي طالب القيسي – وهو يعدد حجج من قرأ بوصل الهاء،نحو:(نولِّهِ،ونصلِهِ) – ذكر أنَّ من العرب مَنْ وصل الهاء التي تأتي بعد الضمير المتحرك،نحو:(ضربتُهُ ضربًا) وإنَّما فعلوا ذلك لضعف الهاء وخفائها؛فلمَّا كانت كذلك وصلوها؛للتقوية[٢].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م، (١/ ٤٦).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ، (١/ ٣٤٩-٣٥٠).

فَعِلُ التقديم والتأخر،والإبدال،والوصل في آراء العلماء السابقة تعود إلى قوة مخارج الحروف وضعفها،إذ يقدمون الأقوى على الأضعف،ويستبدلون الأضعف بالأقوى؛طلبًا للخفة،ويصلون الحرف الأضعف - لخفائه - بالحرف الأقوى - لظهوره -.

مسألة:

قال ابن جني:«من ذلك قول الله سبحانه:﴿ ألم تر أَنَّا أرسلنا الشياطِين على الكافرين تَؤُزُّهم أَزّا ﴾[مريم: ٨٣]أي:تزعجهم وتقلقهم،فهذا في معنى:(تهزُّهم هَزّا) والهمزة أخت الهاء،فتقارب اللفظان؛لتقارب المعنيين وكأنهم خَصّوا هذا المعنى بالهمزة،لأنها أقوى من الهاء،وهذا المعنى أعظم في النفوس من (الهزّ)؛لأنَّك قد تهزّ ما لا بال له كالجِذْع وساقِ الشجرة ونحو ذلك»(١).

وقال:«ومنه العَسْف والأسَف؛والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسِف النفْس وينال منها،والهمزة أقوى من العين؛كما أن أسَف النفس أغلظ من التردّد بالعسْف.فقد ترى تصاقُب اللفظين لتصاقب المعنيين»(٢).

من خلال النصين السابقين نلحظ أنَّ ابن جني قد جعل تقاربَ المعنيين سببًا لتقارب اللفظين اللذين تقاربت مخارج حروفهما،إلا أنَّ الهمزة قد خُصتْ بالمعنى الأقوى على الهاء في النص الأول،وعلى العين

(١) الخصائص، (٢/ ١٤٨).

(٢) السابق، (٢/ ١٤٨).

في النص الثاني؛لقوة المعنى الذي كانت فيه،ولقوتها في نفسها مقارنة بما يجاورها من أحرف الحلق.فالأزُّ أقوى معنى من الهزِّ،والأسف أغلظ من العسْف،ولم تكن الهمزة لتختص بذلك دون أختيها في الموضعين لولا قوتها.

المسألة الثانية: حروف اللسان:

قال ابن جني: « وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقْوى منهما، نحو: (أُرُلٍ ووِتِدٍ ووطد) يدل على أن الراء أقوى من اللام، أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام، وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشْرَبه من الغُنَّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص اللام، وقد ترى إلى كثرة اللُّثغة في الراء في الكلام، وكذلك الطاء والتاء هما أقوى من الدال؛ وذاك لأن جَرْس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال، وأنا أرى أنهم إنما يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما، لأمرين:

أحدهما: أن رتبة الأقوى أبدًا أسبق وأعلى.

والآخر: أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ، من قِبَل أن المتكلم في أوّل نطقه أقوى نَفْسا وأظهر نشاطاً فقدّم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين»[1].

(١) الخصائص، (١/ ٥٥).

وافق ابنُ جني[١] سيبويه[٢] في أنَّ (النون والراء) تخرج من حافة اللسان وفويق الثنايا،وأنَّ اللام تخرج من أول حافة اللسان مع الحنك الأعلى،كما وافقه في مخارج (التاء والدال والطاء) حيث تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا،وهما بهذا التقسيم العام قد وافقا الخليل فهو يرى أنَّ (النون واللام والراء) في حيِّزٍ واحد،فهي ذلقية المخرج،حيث تخرج من طرف اللسان،وأنَّ (التاء والدال والطاء) في حيِّزٍ واحد،فهي نطعية المخرج،حيث تخرج من نطع الغار الأعلى[٣].

وعبَّر ابن جني - في النص السابق - عن الحرف الأقوى بالأثقل،وعن الأضعف بالأخفِّ،فثمة ترادف بين مصطلحي القوة والثقل،وبين مصطلحي الضعف والخفة عند ابن جني[٤].

أمَّا العلة في تقدم بعض الحروف على بعض - في أمثلة النص السابق - فقد علَّل ابن جني ذلك بقوة الحروف المتقدمة،وضعف

---

(١) سر صناعة الإعراب، (١/ ٦٠).

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/ ٤٣٣).

(٣) العين، (١/ ٥٨).

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، (ص١١٩)، ومعايير القوة في الصوت في كتاب الخصائص لابن جني، (ص٣٥٨).

المتأخرة، فالراء أقوى من اللام،والتاء والطاء أقوى من الدال،والأقوى منها أعلى فى الرتبة دائمًا.

كما أنَّ ابن جني قد ذكر سببًا لطيفًا يبيِّنُ قوة ملحوظاته – رحمه الله – وهو أنَّ المتكلمَ يكون – في أولِّ نطقه – أقوى نفسًا ونشاطًا؛ فلذلك قدَّم أقوى الحرفين مستغلاً نشاطه وقوته، وأخّر أضعفهما لفتوره المحتمل في آخر الكلام، وهذا السبب – في نظر الباحث – محتملٌ في الألفاظ الطويلة، كالرباعي والخماسي والسداسي، غير أنَّ المتكلم فيما قَصُرَ من الألفاظ، كالثنائي والثلاثي سيكون في حالة واحدة من النشاط أو الفتور.

ويرى ابن دريد أنَّ العرب يقدمون الحرف الأقوى،ويؤخرون الألين،كما أنَّهم يحولون الأضعف حتى يبدأوا بالأقوى الظاهر،دون الأضعف الذي لا يستبين عندهم؛فتكون لهما قوةٌ واحدةٌ مجتمعة وساطعة،نحو:(بل ران) و (الرحمن الرحيم)،فاللام في الموضعين – كليهما – غير ظاهرة؛لضعفها،فأدغمت في الراء،ونُطقتا معًا[1].

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: جمهرة اللغة، (١/ ٤٦-٤٧).

المطلب الثاني:التعليل بقوة صفات الحرف وضعفها.

تعد صفات الحروف - في اللغة العربية - قسيمة المخارج من حيث الأهمية،فهما - معًا - من يحددان قيمة الحروف،ولذلك فإنَّ ابن جني قد عني بصفات الحروف عناية كبيرة،وجعل من قوتها وضعفها حججًا لكثيرٍ من الظواهر اللغوية.

وصفات الحروف تنقسم إلى صفات قوية،وصفات ضعيفة،وصفات متوسطة[١]..الأمر الذي انعكس بشكلٍ مباشرٍ على مكانة هذه الحروف،فإذا كانت الصفات القوية أو إحداها في حرفٍ من الحروف قوي بذلك[٢]،وضد ذلك بضده.

ويمكن التعريف بهذه الصفات لغةً واصطلاحا:

أمَّا في اللغة؛فقد عرَّفها ابن سيده بقوله:«وصَفَ الشيءَ له وعليه وَصْفاً وصِفَةً حَلاهُ،وقيل الوَصْفُ المصْدَرُ والصِّفَةُ الحِلْيَةُ»[٣].

---

(١) ينظر: جهد المقلّ، محمد بن أبي بكر المرعشي، ت: سالم قدوري الحمد، دار عمار- الأردن، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ، (ص١٦٥).

(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة-الرياض،ط:الأولى،(د.ت)،(ص٦٠).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، (و ص ف)،(٨/ ٣٨٣).

وأما في الاصطلاح؛فهي:«كيفية ثابتة للحرف عند النطق به من جهرٍ واستعلاء وقلقلة،ونحو ذلك»[١].

وقد أحسن ابن جني في تصنيفه الصفات إلى صفات متضادة وغير متضادة[٢]،وذلك في (سر صناعة الإعراب) الذي خصصه للحديث عن الحروف والأصوات...مما جعل الدكتورعبده الراجحي يرى أنَّ ابن جني - من خلال منهجه التطبيقي المباشر في كتابه - قد مثَّل الصورة الصحيحة للتطور العلمي والمنهجي عند العرب[٣].

والذي يعني الباحث من هذه الصفات هي الصفات التي تمس البحث بشكل مباشر،حيث تكون لتعليل الظواهر اللغوية بالقوة أو بالضعف،وهي كما يأتي:

(١) غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ، (ص١٣٧).

(٢)ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٥ - ٧٨).

(٣) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، (ص١٣٣).

المسألة الأولى:الجهر والهمس:

قال ابن جني:«وكذلك قالوا:(مدّ الحبل) (ومتّ إليه بقرابة) فجعلوا الدال -لأنها مجهورة- لما فيه علاج،وجعلوا التاء- لأنها مهموسة- لما لا علاج فيه»[١].

من صفات الحروف:الجهر والهمس،وقد عرَّف سيبويه الجهر والهمس، فقال في الجهر:«حرفٌ أُشبِع الاعتمادُ في موضعه،ومنع النَّفَسَ أن يجريَ معه حتى ينقضي الاعتمادُ عليه،ويجري الصوت»[٢]،وتابعه ابن جني في ذلك فقال:«فمعنى المجهور:أنه حرف أُشبع الاعتمادُ في موضعه،ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد،ويجري الصوت،غير أن الميم والنون من جملة المجهورة قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم،فتصير فيهما غنة فهذه صفة المجهور»[٣].

وقال سيبويه معرَّفًا الهمس:«وأمَّا المهموس فحرف أُضعف الاعتمادُ في موضعه، حتى جرى النَّفَس معه»[٤]،وهكذا عرَّفه ابن

(١) الخصائص، (١/ ٦٧).

(٢) الكتاب، (٤/ ٤٣٤).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، (ص٧٥).

(٤) الكتاب، (٤/ ٤٣٤).

جني،ومثَّل له،فقال:«فحرف أُضعف الاعتمادُ في موضعه،حتى جرى معه النفس،وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت،نحو:سَسَسَسَكَكَكَكَهَهَهَهَ،ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك»[١].

وعندما نتأمل النص السابق، نرى أنَّ(الدال)قد أتتْ في المعنى الحسي الذي يكون معه بذل الجهد؛وذلك لقوتها بالجهر؛فحروف الجهر حروف قوية[٢]،بينما أتتْ (التاء) في المعنى المعنوي الذي لا تجشم فيه؛لضعفها بالهمس لأنَّ حروف الهمس[٣] دون حروف الجهر في قوَّتها،ولإفادة التاء – أيضًا – معنى التوسل الذي ينبئ بالضعف[٤].

(١) سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٥).

(٢) حروف الجهر هي: (أ، ب، د، ذ، ر، ز، ض، ط، ظ، ع، غ، ق، ل، م، ن، و، ي)، ينظر: الرعاية، (ص٥٨).

(٣) حروف الهمس هي: (س، ك، ت، ف، ح، ث،هـ، ش، خ، ص) ينظر: الرعاية،(ص٥٧).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم،(م ت ت)، (٩/ ٤٧١).

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان علةَ قول بعض العرب في (الأجدر:الأشدر) وهي أنَّهم قرَّبوا الشين من الجيم؛وذلك لأنَّ الشين ضعيفة بالهمس،والجيم قوية بالجهر[١].

وعند مكيِّ بن أبي طالب سبب تسمية حروف الهمس بهذا الاسم هو ضعف حروف الهمس،فالهمسُ هو الحسُّ الخفي،ولأنَّ الصوت يُجهرُ به في حروف الجهر؛لقوتها[٢].

وممن علَّل بقوة الجهر في بعض الظواهر اللغوية السهيلي؛إذ ذكر أنَّ (حتَّى) موضوعة للدلالة على أنَّ ما بعدها غاية لما قبلها،وغاية كل شيء حده،ولذلك اشتركت مع كلمة (الحدّ) في اللفظ،فهي حاءٌ قبل تاءين،والحدُّ حاءٌ قبل دالين،والدال كالتاء في مخرجها وشدتها،لا تفارقها إلا في الجهر،فكانت (الحدُّ) لقوةالجهر أولى بالمعنى القوي وهو الاسم والفعل،(وحتَّى) حرفٌ معناه في غيره بخلاف الاسم[٣].

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية – مصر، (د.ت)،(د.ط)، (٣/ ٤٩٣).

(٢) ينظر: الرعاية، (ص٥٨).

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم بن عبد الله السهيلي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، (ص١٩٧).

ويرى ابن الجزري أنَّ الحروف المجهورة أقوى من الحروف المهموسة،وأنَّ قوة الحرف المجهور هي سبب امتناع جريان النفس عند النطق به،وقد لقبت الحروف المجهورة بهذا اللقب؛لشدة الصوت وقوته،وذلك بضد الحروف الرخوة[١].

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد، شمس الدين محمد بن الجزري، ت: غانم قدوري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ،(ص ٩٧ – ١٠٠).

المسألة الثانية:الشدة والرخاوة:

قال ابن جني وهو يتحدث عن صفتي الشدة والرخاوة في الحروف: « ومن ذلك أيضًا جرّ الشيء يجره، قدّموا الجيم لأنها حرف شديد، وأوّل الجرّ بمشقّةٍ على الجارّ والمجرور جميعًا»(١).

تعدُّ صفة الشدة وصفة الرخاوة من صفات الحروف،فحروف الشدة حروفٌ قوية(٢)،ولذلك ذكر سيبويه أنَّ الحرف الشديد «هو الذي يمنع الصوتَ أن يجريَ فيه»(٣).

وقد بيَّن ابن جني مراده بالشدة، وتابع – في ذلك – سيبويه، فقال: «ومعنى الشديد:أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه،ألا ترى أنك لو قلت:الحقّ،والشطّ،ثم رمت مد صوتك في القاف والطاء،لكان ذلك ممتنعًا»(٤).

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٦).

(٢) الحروف الشديدة هي: (الهمزة، الجيم، الدال، الكاف، القاف، الطاء، الباء، التاء) ينظر: الرعاية، (ص٥٩).

(٣) الكتاب، (٤/ ٤٣٤).

(٤) سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٥).

أمَّا حروف الرخاوة،فهي حروف ضعيفة[١]،وقد عرَّفها سيبويه بأنَّها الحروف التي يجري فيه الصوت[٢]،وتابعه ابنُ جني في تعريفه إياها فقال:«والرخو:الذي يجري فيه الصوت،ألا ترى أنك لو قلت:المسُّ والرَّشُّ والشحُّ،ونحو ذلك،فتمد الصوت جاريًا مع السين والشين والحاء»[٣].

ثمَّ ذكر ابن جني أنَّ علة تقدم الجيم على الراء في (جَرَّ) تعود إلى كون الجيم شديدة،والمعنى في الجرِّ يدل على المشقة،ومذهب ابن جني معروف من حيث قوله بتقدم الأقوى قبل الأضعف.

وذكر مكيُّ بن أبي طالب،وابنُ الجزري أنَّ الشدةَ من علامات قوة الحرف،وأنَّ الرخاوة من علامات ضعفه[٤].

فالجيم والقاف حرفان قويا لشدتهما،بخلاف الخاء الذي ضعف لرخاوته[٥] وهذا هو الذي يراه الباحث؛فالحروف الشديدة تدلُّ على

(١) الحروف الرخوة هي: (الثاء، الخاء، الذال، الظاء، الغين، الشين، الزاي، الحاء، الفاء، الصاد، الهاء، الضاد، السين) ينظر: الرعاية، (ص٩٥).

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/ ٤٣٥).

(٣) سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٦).

(٤) ينظر: الرعاية، (ص٥٨-٦٠) والتمهيد في علم التجويد، (ص٩٨).

(٥) ينظر: الرعاية، (ص١٠٦، ١٠٩، ١١٤).

المعاني القوية،والقوة في المبنى - عند العرب - دليلٌ على القوة في المعنى[١].

(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير ت أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - مصر، ط: الثانية، (د.ت)، (٢/ ٢٤١).

المسألة الثالثة:الاستعلاء والاستفال:

قال ابن جني:«ومن ذلك قولهم:(الوَسِيلة) و(الوَصِيلة) والصاد - كما ترى - أقوى صوتا من السين؛لما فيها من الاستِعلاء، (والوَصِيلةُ) أقوى معنىً من الوسيلة.وذلك أن التوّسل ليست له عِصْمة الوصل والصلةِ،بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسَّتِه له،وكونه في أكثر الأحوال بعضا له كاتّصال الأعضاء بالإنسان،وهي أبعاضه،ونحو ذلك.

والتوّسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسِّل جزءا،أو كالجزء من المتوسَّل إليهِ.وهذا واضح.فجعلوا الصاد -لقوّتها- للمعنى الأقوى،والسين -لضعفها- للمعنى الأضعف»[١].

عبر ابن جني عن الاستفال بالانخفاض[٢]، لكنه لم يعرفه، بينما عرَّف الاستعلاء، فقال: « ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى »[٣].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٢).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٦).

(٣) السابق نفسه.

ويمكن القول بأنَّ الاستفال -في تعريفه- يكون بضد الاستعلاء فهو هبوط اللسان واستفاله عند النطق بالحرف من الحنك إلى قاع الفم[١].

وحروف الاستعلاء حروف قوية[٢]،أما حروف الاستفال فإنَّها حروف ضعيفة[٣]،ولذلك بيَّن ابن جني - في النص السابق - أنَّ الوصيلة أقوى من الوسيلة؛وذلك للاستعلاء الحاصل في الصاد الذي أكسبها القوة، بينما أكسب الاستفالُ السينَ الضعف.

وعلى نحو من هذا سار البطليوسي في قوله بجواز قلبِ السين صادًا،في:(يساقون:يصاقون) و (سقر:صقر)...حيث اشترط أنْ تكون السين هي الأصل،فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجزْ ذلك؛لأنَّ الصاد أقوى من السين،والأضعف يقلب إلى الأقوى،ولا يقلب الأقوى إلى

---

(١) ينظر: الرعاية، (ص٦٤)، والتمهيد في علم التجويد، (ص١٠٠).

(٢) حروف الاستعلاء هي: (الطاء، الظاء، الصاد، الضاد، الغين، الخاء، القاف)، ينظر: الرعاية، (ص٦٣).

(٣) حروف الاستفال هي:(الهمزة،الباء،التاء،الثاء،الجيم،الحاء،الدال،الذال،الراء، الزاي، السين، الشين، العين، الفاء، الكاف، اللام، الميم، النون، الهاء، الواو، الياء)، ينظر: السابق نفسه.

الأضعف،ولِثقلِ الاستعلاء بعد الاستفال[١]،ولذلك فإنَّ الصاد المستعلية قد تحصنت – لقوتها – من القلب إلى السين المستفلة،وليست السين كذلك.

وذكر إبراهيم البقاعي – وهو يربط بين صفات الحروف التي افتتحت بها سورة مريم (كهيعص) وبين مدلولاتها – أن الصاد – باستعلائها – تدلُّ على وصول رسالة عيسى عليه السلام إلى ذروة العظمة وغايتها[٢].

كما ذكر أنَّ حرف السين في ما أُفتتحت به سورة الشورى ﴿حم عسق﴾[الشورى: ١] يدلُّ بضعفه بالاستفال– بالإضافة إلى صفاته الأخرى كالهمس والرخاوة والانفتاح والانتشار والصفير – على حال بداية دعوةالنبي(ﷺ)في مكة، حيث توفيت زوجه خديجة–رضي الله

(١) ينظر: الفرق بين الحروف الخمسة، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت: علي زوين، مطبعة العاني – بغداد، (د.ط)، (د.ت)، (ص٧٠٩-٧١٠).

(٢) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت:عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية –بيروت، (د.ط)، ١٤١٥هـ، (٥١٦/٤).

عنها- وعمه أبو طالب،وسمي ذلك العام بعام الحزن،وما لبث الحال أن تبدل،وظهر أمر الله ولو كره الكافرون[١].

وهذا بابٌ واسعٌ لمن أمعن النظر وأدامه في دقائق الحروف وصفاتها، فهو اجتهاد من علماء العربية وإجادة منهم للقياس والربط بين وجه وآخر.

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (٦/ ٥٩٥).

المسألة الرابعة:المد والاستطالة:

قال ابن جني:«وقد أَجْرَوُا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما.وذلك نحو قولهم:هذا جَيْب بَكر أي جَيْبُ بَكر،وثَوْب بَكر،أي ثَوْبُ بَكر.وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سِرًّا له ومن أجله جاز أن تمتدّ الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا.وذلك أن أصل المدّ وأقواه،وأعلاه وأنعمه وأنداه،إنما هو للألف.وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها،وملحقان في الحكم بها»[١].

المد لغةً:«الجَذْبُ والمطْلُ، مَدَّهُ يَمُدُّه مَدّا،ومَدَّ بهِ فامْتَدَّ،ومَدَّدَه فتَمَدَّدَ»[٢].

واصطلاحًا:«إطالة الصوت بحرف المد أو اللين عند وجود السبب»[٣].

أمّا الاستطالة - فهي في اللغة - بمعنى الامتداد والارتفاع.قال صاحب القاموس:«واسْتَطالَ:امْتَدَّ وارْتَفَع وتَفَضَّلَ وتَطاوَلَ»[٤].

---

(١) الخصائص، (٣/ ١٢٩).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، (م د د)، (٩/ ٢٨٧).

(٣) غاية المريد في علم التجويد، (ص٩١).

(٤) القاموس المحيط، (ط ا ل)، (٢/ ١٣٥٧).

وفي الاصطلاح:«امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها»[١].

والذي يظهر أنَّ ابن جني لم يفرق بين المد والاستطالة،وهما - عنده - لفظان مترادفان، فقد قال - في المد الناتج عن إشباع الفتحة في الكاف -:«وروينا عن قطرب:

.....مِنْ أبيكَ وخَالكَا وعضَّ بَنُو العَمَّارِ بالسُكَّرِ الرَّطْبِ[٢]

أشبع فتحة الكاف،فحدثت بعدها ألف.ونحو من ذلك قولهم في الوقف عند التذكر (قالا) أي:قال زيدٌ،ونحوه،فجعلوا الاستطالة بالألف دليلا على أن الكلام ناقص»[٣].حيث عبَّر بالاستطالة عن إشباع حركة الفتحة في (الكاف)،وأمَّا المحدثون فقد فرقوا بين المدِّ والاستطالة،فهم يعدون حروف المد ثلاثة،هي:(الألف) و (الياء) و(الواو) الساكنات والمتحرك ما قبلها بحركة من جنسها، أمَّا الاستطالة فليس لها إلا حرف واحد هو حرف (الضاد)[٤].

---

(١) غاية المريد في علم التجويد، (ص١٤٧).

(٢) البيت من الطويل، وقد ورد في كتاب سر صناعة الإعراب دون نسبة، (٢/ ٣٢٥).

(٣) سر صناعة الإعراب، (٢/ ٣٥٢).

(٤) ينظر: غاية المريد، (ص ٩٢، ١٤٧).

وقد فرَّقوا بينهما من حيث إنَّ مخرج الحرف المستطيل (الضاد) يتصل بمخرج اللام؛لاستطالته،ويمتد معه الصوت ولكنه لا يبلغ قدر الحرف الممدود،فالحرف المستطيل يجري الصوت في مخرجه بقدر طوله،ولا يتجاوزه،حيث إنَّ الحرف لا يتجاوز مخرجه.أما الحرف الممدود فليس له مخرجٌ محقق،بل هو مقدر؛فلذلك يجري الصوت في ذاته،ولا ينقطع إلا بانقطاع الهواء[١].

وفي النص السابق أجد أنَّ ابن جني قد جعل علةَ جواز المدِّ في الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما قوةَ المدِّ في الألف،وأصالته فيه،وإنَّما الياء والواو – في المدِّ – محمولان على الألف وملحقان به.

أمَّا مكي القيسي فقد أسهبَ في ذلك،وقسمه إلى ثلاثة أقسام،وفي كل قسمٍ منها بيَّن قوة الألف وتمكنه[٢]:

القسم الأول:حروف المد واللين،وهي:الألف،والواو الساكنة التي قبلها ضمة،والياء الساكنة التي قبلها كسرة،والألف هو الأصل في

---

(١) ينظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، محمد مكي نصر الجريسي، تدقيق ومراجعة أحمد علي حسن وعلي محمد الضباع،مكتبة الآداب-القاهرة،ط الرابعة، ١٤٣٣هـ، (ص٨٠-٨١).

(٢) ينظر: الرعاية، (ص٦٦).

ذلك،والياء والواو مشبهتان به؛لسكونهما مثله،ولأن حركة ما قبلهما كالألف.

القسم الثاني:حرفا اللين،وهما: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وسميتا بذلك لسهولة مخرجهما، لكنهما نقصتا عن رتبة الألف؛ لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصتا عن المدِّ الذي في الألف، وتحولتا إلى اللين، وإلى هذا القول ذهب ابن الجزري [(١)].

القسم الثالث:الحروف الهوائية،وهي حروف المد واللين معا،والألف هو الأصل،والواو والياء ضارعتا الألف الذي هو أمكن في هواء الفم – منهما – عند خروجها،وإليه ذهب ابن الجزري[(٢)]،ونقل عن الفحام أنَّ الأمكن منها هو الواو[(٣)]،والراجح أنَّه الألف.

وهذا القسم الأخير هو الأقرب إلى رأي ابن جني ومراده،فقد قال في سر صناعة الإعراب:«وللحروف قسمة أخرى،إلى الصحة والاعتلال.فجميع الحروف صحيح،إلا الألف والياء والواو،اللواتي

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد، (ص١٠١).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، (ص١٥٧).

(٣) ينظر: السابق نفسه.

هن حروف المد والاستطالة.وقد ذكرناهن قبل،إلا أن الألف أشد امتدادًا،وأوسع مخرجًا،وهو الحرف الهاوي»[١].

فالذي يجمع بين القولين هو أنَّ هذه الحروف عمدة خروجها في هواء الفم،وأنَّ الألف هو الأمكن منها؛لقوته في المدّ.

(١) سر صناعة الإعراب، (١/ ٧٦).

المسألة الخامسة: التكرير:

قال ابن جني: «ومن ذلك أيضا جرّ الشيء يجره. قدّموا الجيم لأنها حرف شديد، وأوّل الجرّ بمشقّةٍ على الجارّ والمجرور جميعًا، ثم عقّبوا ذلك بالراء، وهو حرف مكرر، وكرّروها مع ذلك في نفسها، وذلك لأن الشيء إذا جُرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها، واضطرب صاعدا عنها، ونازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلَق. فكانت الراء- لما فيها من التكرير، ولأنها أيضًا قد كررت في نفسها في (جرّ) و(جررت) - أوفقَ لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها»[(١)].

تعد صفة التكرير من الصفات القوية في الحروف[(٢)]،والتكرير - لغةً - عند صاحب القاموس: «كَرَّ عليه كَرًّا وكُرُوراً وتَكْراراً: عَطَفَ، وعنه: رَجَعَ، فهو كَرَّارٌ ومِكَرٌّ، بكسر الميم. وكَرَّرَهُ تَكْريراً وتَكْراراً وتَكِرَّةً، كتَحِلَّةٍ، وكَرْكَرَهُ: أعادَهُ مَرَّةً بعدَ أُخْرَى»[(٣)].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٦).

(٢) ينظر: غاية المريد في علم التجويد، (ص١٥٢).

(٣) القاموس المحيط، (ك ر ر)، (٦٥٢/ ١).

واصطلاحًا هي:«ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف،وحرفه الراء»[١].

وفي النص السابق - لابن جني - نجده قد جعل الراء لما فيه من التكرير أوفق لاستمرار معنى الجرِّ؛لما في الجرِّ من قوةٍ ومشقةٍ وعنت؛ للاضطراب والاهتزاز الحاصل.

ومما يدل على قوة الحرف المكرر أنَّ سيبويه رأى منع إدغام الراء في اللام،ورأى أنَّ ذلك من الإجحاف بحق الراء المكرر[٢] وهو ما عبّر عنه المرزوقي - وهو يعلّق على رأي سيبويه هذا - بفضل قوة أحد الحرفين على الآخر،حيث إنَّ الراء قد قوي بالتكرير،ولو أُدغم في اللام لذهب تكريره،وخرج من صورته[٣].

وقد ردَّ ابن جني قراءة أبي عمرو التي أدغم - فيها - الراء في اللام في قول الله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[الصف:١٢][٤]،فقال:«واعلم أن

(١) جهد المقل، (ص١٥٦).

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/ ٤٤٨).

(٣) ينظر: أمالي المرزوقي، أحمد بن محمد المرزوقي، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٥م، (ص٧٠).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر، (٢/ ١٢).

الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف،لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير.فأما قراءة أبي عمرو ﴿ يَغْفِر لَّكُم ﴾ بإدغام الراء في اللام،فمدفوع عندنا،وغير معروف عند أصحابنا،وإنما هو شيء رواه القراء،ولا قوة له في القياس»[(١)].

وقد نقل رضيُّ الدين الاستراباذي جواز إدغام الراء في اللام عن الكسائي والفراء[(٢)].

والذي يراه الباحث جواز ذلك،فالقراءة سنة متبعة عن النبي ﷺ.

وإنَّ من قوة التكرير في حرف (الراء) أنَّه يجذب حرف (اللام) – الضعيف – إليه،وذلك عند الإدغام،فيأخذ (اللامُ) من قوة (الراء)،ثم يضارعه في قوَّتِه،ولذلك قال ابن الجزري:«فإن قيل:قد أجمعوا على إدغام ﴿ قل ربي ﴾ والعلة موجودة ؟ قلت:لأن الراء حرف مكرر

(١) سر صناعة الإعراب، (١/ ٢٠٥).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت: محمد نور الدين حسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، ١٤٠٢هـ، (٣/ ٢٧٤).

منحرف فيه شدة وثقل يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه واللام ليس كذلك،فجذب اللام جذب القوي للضعيف،ثم أدغم الضعيف في القوي،على الأصل،بعد أن قوي بمضارعته بالقلب،والراء قائم بتكريره مقام حرفين،كالمشددات فاعلم»[1].

ومما سبق يُلحظ قوة صفة التكرير في حرف الراء،وموافقةَ هذه الأقوال والعلل لما ذهب إليه ابن جني من تأخر الراء في (جَرَّ) لتدلَّ على قوة المشقة والاضطراب.

(١) التمهيد في علم التجويد، (ص١٥٣-١٥٤).

المسألة السادسة: التفخيم والترقيق:

قال ابن جني: «ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح. قال الله سبحانه: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[الرحمن:٦٦] فجعلوا الحاء - لرقّتها - للماء الضعيف، والخاءَ - لغِلَظها - لما هو أقوى منه»[(١)].

عُرّف التفخيم - في اللغة - بأنّه: «التَّعْظيمُ وتَرْكُ الإمالة»[(٢)].

وفي الاصطلاح: «عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه»[(٣)].

أما الترقيق، فهو لغةً: «الضَّعف، وهو ضد التغليظ»[(٤)].

واصطلاحًا: «عبارة عن نحول يدخل على صوت الحرف عند النطق به، فلا يمتلئ الفم بصداه»[(٥)].

---

(١) الخصائص، (٢/ ١٦٠).

(٢) القاموس المحيط، (ف خ م)، (٢/ ١٥٠٧).

(٣) غاية المريد في علم التجويد، (ص١٥٧).

(٤) القاموس المحيط، (ر ق ق)، (٢/ ١١٧٩).

(٥) غاية المريد في علم التجويد، (ص١٥٧).

وعندما نقرأ النص السابق نلحظ أنَّ ابن جني قد ربط بين صفة الترقيق في حرف (الحاء) من كلمة (نضح)،وبين الدلالة المعنوية لهذه الكلمة التي تدلُّ على رشِّ الماء رشًّا خفيفًا[١]،كما ربط بين صفة التفخيم في حرف (الخاء) من كلمة (نضخ)،وبين دلالتها المعنوية الدالة على شدة فور الماء وانفجاره[٢].

ونقل ابنُ عادل في تفسيره لقول الله تعالى:﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[الرحمن:٦٦]قولَ ابن عباس أنَّ النضخَ أكثر من النضح،فقال:«قال ابن عباس:فوَّارتان بالماء والنَّضْخُ - بالخاء المعجمة - أكثر من النَّضْحِ - بالحاء المهملة - لأن النَّضْح بالمهملة:الرَّشُّ والرشحُ،وبالمعجمة:فورانُ الماء»[٣].

ويعبِّرُ أهلُ اللغة عن كلِّ ما رقَّ بالنَّضْحِ. قال ابن فارس: « (نَضَحَ) النون والضاد والحاء أصلٌ يدلُّ على شيءٍ يُندَّى، وماء يُرشّ. فالنَّضْح: رشُّ الماء. ونَضَحتُه. قال أهلُ اللُّغة:يقال لكلِّ ما رقَّ:نَضْحٌ

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، (ن ض ح)،(٧/ ١٨٠).

(٢) ينظر:المحكم والمحيط الأعظم،(ن ض خ)،(٥/ ٤٣).

(٣) اللباب في علوم الكتاب،عمربن علي بن عادل الدمشقي،ت:عادل أحمدعبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، (١٨/ ٣٥٦).

وهذا هو القياس الـذي ذكرنـاه،لأنَّ الـرَّشَّ رقيـق...(نَضَـخَ) النـون والضاد والخاء قريبٌ من الذي قبله،إلاَّ أنّه أكثر منه»[١].

ويشير الدكتور محمد بوعمامة إلى سبق ابن جني إلى معرفة أهمية ما يسمَّى في علم اللغة والأصوات الحديث بـ (الفونيم)[٢]،فيقول: «إذن،لقد أدرك ابن جني بحسه المرهف أن الفونيمات تلعب دوراً هاماً في الدلالة،وأن الإبدال الذي يحصل بينها يولد دلالة جديدة،ونلحظ ذلك في:خضم وقضم،ونضح ونضخ.فالخاء في المثال الأول تدل على الرخاوة،وبالتالي جاء الفعل (خضم) للدلالة على أكل الرطب،والقاف تدل على الشدة ومن ثم جاء الفعل (قضم) للدلالة على أكل اليابس.والشيء نفسه ينسحب على المثال الثاني،فالحاء لرقتها جعلت

(١) مقاييس اللغة، (ن ض ح)، (ص٩٠٢).

(٢) حدَّ اللغوي الروسي تروبتسكوي (ت١٨٣٨م) الفونيم بأنه: « أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس»، ينظر: في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: السادسة، ١٤١٣هـ، (ص١٢١).

من الفعل(نضح)يدلُّ على تسرب السائل في تأن وبطء،والخاء لغلظها جعلت من الفعل (نضخ) يدل على فوران السائل في قوة وعنف»[١].

وكلُّ هذا الإلمام والتنبه لهذه الدقائق يدلُّ على فطنة ابن جني،ودقَّة ملحوظاته، وكمال تحقيقه،كما يدلُّ على سبق علماء اللغة العربية وتقدمهم في علوم اللغة والأصوات.

❊❊❊

(١) الصوت والدلالة، محمد بوعمامة، مجلة التراث العربي، شوال ١٤٢٣هـ- يناير ٢٠٠٢م،(العدد ٨٥)، (ص١٢).

الفصل الثاني

التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصرفية

المبحث الأول: التعليل بقوة الكلمة وضعفها من حيث نوعها.

المطلب الأول: الاسم أقوى من الفعل.

المطلب الثاني: الفعل أقوى من الحرف.

المبحث الثاني: التعليل بقوة الحركة وضعف السكون.

المطلب الأول: الحركة أقوى من السكون.

المطلب الثاني: التفاوت بين الحركات في القوة والضعف.

المبحث الأول: التعليل بقوة الكلمة وضعفها من حيث نوعها

المطلب الأول: الاسم أقوى من الفعل

تنقسم الكلمة في العربية ثلاثة أقسام: اسمٌ، وهو: « ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص.

فالشخص نحو : رجل، وفرس... وأما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب والأكل... »[١]، وفعلٌ، وهو: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل[٢]، وحرف، وهو: ما لا يجوز أن يُخبر عنه، ولا يجوز أن يكون خبرًا ، نحو: (مِنْ) و (إلى)[٣].

قال ابن مالك:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِم وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَـــرْفٌ الْكَلِمْ

واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَـــمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَـــدْ يُؤَمْ[٤]

---

(١) الأصول في النحو، (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: السابق نفسه.

(٣) السابق، (١/ ٣٧).

(٤) متن ألفية ابن مالك، تعليق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة – الكويت، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ ، (ص١).

والكلمة في اللغة : « اللفظة والقصيدة »[١]، وفي الاصطلاح: « هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد »[٢].

والاسم هو أقوى أقسام الكلمة، وقد علَّل النحويون بعض الظواهر الصرفية بقوة الاسمية، وبخاصة حين مقارنته بالفعل؛ فها هو إمامهم سيبويه يقول عن النون الخفيفة: « وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل، ذهبتْ كما تذهب واو يَقُلْ لالتقاء الساكنين. ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى لأنّ الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكنًا »[٣].

ويرى محمد بن عبد الله الوراق اسميةَ (حبَّذا) إذا اجتمع (حبَّ) و(ذا) في كلمة واحدة، وعللَّ ذلك بقوة الاسم، وضعف الفعل[٤]، وبهذا عللها أبو البركات الأنباري – كذلك –[٥].

---

(١) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، (ك ل م)، (٢/ ١٥٢٠).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م، (٢/ ١٠).

(٣) الكتاب، (٣/ ٥٢٣).

(٤) ينظر: علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، (١/ ٢٩٧).

(٥) ينظر: أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار ابن الجوزي ـ القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٥م، (ص١٠٩).

ولعل مما يبرز قوة الاسم، وضعف الفعل ما استدل به البصريون على اشتقاق الاسم من السمُّو، فهم يرون أنَّ الاسم قد علا على الفعل والحرف من حيث إنَّه يُخبرُ به، ويُخبرُ عنه، نحو: (اللهُ ربُّنا) و (محمدٌ نبيُّنا)، بينما الفعل يُخبرُ به، ولا يُخبرُ عنه، نحو: (ذهب زيدٌ) و (انطلق عمرو)، والحرف لا يُخبرُ به، ولا يُخبرُ عنه، وذلك نحو: (من) و (في)[1].

وفيما يأتي الظواهر الصرفية التي استدل بها ابن جني في كتابه – الخصائص – على قوة الاسم، وضعف الفعل:

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، (١/ ٨ – ٩).

المسألة الأولى: الاسم – لقوته – أحمل لسحب الزيادة في آخره من الفعل:

قال ابن جني: « وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل ؛ وذلك لقوة الاسم وخِفّته، فاحتمَل سَحْبَ الزيادة من آخرِه.

والفعل – لضعفه وثِقله – لا يتحامل بما يتحامل بهِ الاسم من ذلك لقوّته »[١].

بيَّن ابن جني أنَّ الاسمَ أقوى وأخفُّ من الفعل، فهو أكثر حملًا للزيادة في آخره؛ إذ تأتي الزيادة كثيرةً في آخره، وذلك نحو: (عُنْفُوان) و(خُنْزُوان)[٢]، كما أنَّه يقوى على سحب الزيادة من آخره؛ لخفته، بضد الفعل الذي لا يقوى ولا يتحامل ذلك؛ لضعفه وثقله، وإنَّما تكون الزيادة في أولِّ الأفعال، لا في آخرها ، نحو: (استعمل) و (تَقَدَّم).

ومن دلائل قوة الاسم أنَّه قد يصل إلى خمسة أحرف أصلية، نحو: (فَرَزْدق)، وليست هذه القوة في الفعل، ولهذا ذهب المازني – فيما نقله

---

(١) الخصائص، (١/ ٢٣٧).

(٢) قال ابن دريد: « ورجل ذو خُنْزُوان، إذا كان متكبرًا. وقيل: الخَنْزَوان، بالفتح: ذكر الخنازير» ينظر: جمهرة اللغة، لابن دريد، (أبواب اللفيف)، (٣/ ١٢٣٦).

عنه ابن جني – إلى أنَّ الزيادة في الأسماء قد تصل إلى خمسة أحرف، ولا تكون هذه الزيادة في الأفعال؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال[١].

وعلى نحوٍ من هذا يقول الدكتور أحمد عفيفي : « والملاحظ أنَّ التغيُّرَ يتم في الاسم دون الصفة؛ لأنَّ الاسم أخف فهو أحمل للتغير من الصفة التي تقارب الفعل في ثقلها لدلالتها على أشياء كثيرة، فالاسم أقوى وأخف، لهذا فهو يتحمل التغيير، ويتحمل الزيادة عن قسيمه »[٢].

فَعِلَّةُ عدم تحمل الصفة للتغيير هي مشابهتها للفعل الذي يضعف عن تحمل التغيير، كما يضعف عن تحمل الزيادة التي يتحملها الاسم.

وتبقى الزيادة في آخر الكلمة زيادة ثقيلة، لاسيما في الكلمات الطويلة كالخماسية – مثلاً – وهذا الثقل يأتي تبعًا لطول الكلمة في أصلها، فهي – لذلك – لا تتحمل الزيادة في آخرها.

---

(١) ينظر: المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية – القاهرة، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ ، (١/ ٢٨).

(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (ص٧٥).

وقد أشار ابن جني إلى هذا القول حين حديثه عن عناية العرب الأوائل بمعاني لغتهم عناية عظيمة، تكاد تكون أقوى من عنايتهم بألفاظها[١].

(١) ينظر: الخصائص، (١/ ٢٣٧).

المسألة الثانية : الاسمُ – لأوَّليَّتِه وسبقِه – أقوى من الفعل:

قال ابن جني: « فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها مما ليس بأسماء فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟

قيل: اعتَمَد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل الثلاثة، ولا بدّ لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلّة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلمّا كانت الأسماء من القوّة والأوّلية في النفْس والرتبة على ما لا خفاء به؛ جاز أن يكتفي بها مما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها »[1].

وقال: « اعلم أن أبا عليّ – رحمه الله – كان يذهب إلى أن هذه اللغة – أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده – إنما وقع كلُّ صَدْر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدَّم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدّم على الحرف الفعل، وإن كانت رُتْبة الاسم في النفس من حصَّة القوّة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف . وإنما يعني القوم بقولهم : إن

(١) الخصائص، (١/ ٤٢).

الاسم أسبق من الفعل، أنه أقوى في النفْس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف »[١].

تجدر الإشارة إلى أنَّ ابن جني قد جوَّز نظريتين من نظريات نشأة اللغة[٢]، وهما: نظرية الإلهام، ونظرية التواضع[٣].

أمَّا نظرية الإلهام – أو التوقيف – فقد قامت على فكرة أنَّ نشأة اللغة إنَّما نشأت بتعليم الله تعالى وتلقينه لآدم عليه السلام، بينما قامت نظرية التواضع على فكرة أنَّ البشر قد تواضعوا، واصطلحوا على صنع ألفاظ اللغة ومدلولاتها[٤].

وبما أنَّ اللغة تقوم على مكونات الجملة من الأسماء والأفعال والحروف، فقد بيَّن ابن جني أنَّ سبب تخصيص الأسماء بالذكر – في

---

(١) الخصائص، (٢/ ٣٢).

(٢) نظريات نشأة اللغة هي: نظريات التوقيف أو الإلهام، ونظرية التواضع والاصطلاح، ونظرية محاكاة الطبيعة، ونظرية غريزة التعبير بأصوات مركبة.. ينظر: فقه اللغة مناهله ومسائله، (ص ٢٥ – ٣٤).

(٣) ينظر: الخصائص، (٢/ ٣٠).

(٤) ينظر: فقه اللغة مسائله ومناهله، (ص ٢٦ ، ٢٨).

قول الله تعالى -: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[البقرة: ٣١] إنَّما هو لكونها أقوى الأنواع الثلاثة، وأنَّ هذه القوة قد أتتْ نتيجة سبق الأسماء وتقدمها في الرتبة.. ما جعلها كافية ومغنية عمَّا دونها من الأفعال والحروف.

ثمَّ إنَّه قد نقل عن شيخه أبي عليٍّ الفارسي عدم ضرورة سبق أيٍّ من أنواع الكلمة غيره في الزمان، وإنَّما كان ذلك السبق بقوة الاسم - في النفس - من الفعل، وتقدمه في الرتبة والأهمية.

وقد اتبع ابن جني شيخه في هذا الرأي، وقال بأنه ليس من الضرورة بمكان أن تكون الأسماء أسبق من الأفعال في الزمان، تبعًا لسبق رتبتها في الاعتقاد، واستدل على ذلك باشتقاق الأسماء من الأفعال.. متسائلاً كيف تكون الأسماء - المشتقة من الأفعال - سابقة للأفعال في الزمان ؟![1] وحجته - في ذلك - ما احتج به الكوفيون على اشتقاق المصدر من الفعل، حيث قالوا: إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنَّ المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله.[2]

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ٣٥-٣٦).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٩٠).

وممن يرى أنَّ الاسم أقوى من الفعل العلَّامةُ الرماني؛ الذي علَّل ذلك بأنَّه يمكن الاستغناء بالاسم عن الفعل، ولا يمكن الاستغناء بالفعل عن الاسم(١).

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ البصريين قد استدلوا على أصالة المصدر باستغناء الاسم (المصدر) عن الفعل، وافتقار الفعل إلى الاسم، وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره أولى بالأصالة من ضده(٢).

وبدهيٌّ أنْ يكون المستغني أقوى من المفتقر، كما هو الحال المتمثل في قوة الاسم، وضعف الفعل.

(١) رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د.ط)، (د.ت)، (١/ ٧١).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ١٩١).

ونقل السيوطي عن الشلوبين متابعته ابن جني في القول بأنَّ الاسم أصلٌ للفعل والحرف؛ ولذلك جعلوا التنوين فيه دونهما؛ ليدل على أنَّه أصلٌ، وأنَّهما فرعان عليه، كما أنَّ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم[١].

كما نقل اتفاق البصريين والكوفيين على أنَّ الأسماء قبل الأفعال[٢].

ومن المحدَثين يرى الدكتور محمود عكاشة أنَّه ليس هنالك أمر مقطوع به في العلة من تخصيص الأسماء بالذكر في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١]. بل إنَّ كلَّ ما قيل في كتب التفسير لهذه الآية الشريفة إنَّما هو اجتهاد بالرأي[٣].

كما يرى أنَّ اللغة تبدأ بالأسماء، ثمَّ تُصنع منها أفعال، وذلك مثل صناعتنا أفعالاً من أسماء دخيلة وجامدة، ومنها: (مغناطيس) حيث نصنع منها الفعل (مَغْنَطَ)، كما نصنع من (تلفزيون) الفعل (تَلْفَزَ).

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ت: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ (١/ ١٣١).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، (١/ ١٣٢).

(٣) ينظر: علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٦م، (ص٨٦).

بالإضافة إلى صناعتنا من أسماء الأفعال أفعالاً، نحو: اسم الفعل (آهٍ) حيث نصنع منه الفعل (تَأَوَّهَ) ، كما نصنع من اسم الفعل (أُفٍ) الفعل(تَأَفَفَ) وهكذا[1]...

وفي اجتماع هذه الخصائص في الاسم، وتفرده بها دلالةٌ واضحة على أنَّه أقوى من الفعل، وأنَّ الفعل أضعف منه، وتالٍ له.

(١) ينظر: علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية ، (ص٨٨).

المطلب الثاني: الفعل أقوى من الحرف.

يتوسط الفعل صاحبيه - الاسم والحرف - من حيث القوة والضعف، فهو أضعف من الاسم من حيث إنَّ الاسم يخبر به، ويخبر عنه، نحو: (اللهُ ربُّنا) و (محمدٌ نبيُّنا)، والفعل يخبر به، ولكنه لا يخبر عنه، نحو: (ذهب محمدٌ) و (قَدِمَ عبدُ الله)، وهو - كذلك - أقوى من الحرف الذي لا يظهر معناه إلا من خلال غيره[١]، بالإضافة إلى كونه لا يخبر به، ولا يخبر عنه، نحو: (في) و (إلى)[٢].

ولهذا نجدُ أنَّ ابن جني قد ناقش - في كتابه الخصائص - بعض المواضع التي يكون فيها الفعل أقوى من الحرف، مبيِّنا أنَّ الفعل وسط بين الاسم والحرف في القوة، وأنَّ الحرف أضعف أنواع الكلم الثلاثة، وبيان ذلك كالتالي:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ص١٠).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٨-٩).

مسألة: الفعل قبل الحرف في الرتبة:

قال ابن جني: « اعلم أن أبا عليّ – رحمه الله – كان يذهب إلى أن هذه اللغة – أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده – إنما وقع كلُّ صَدْر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدَّم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدّم على الحرف الفعل، وإن كانت رُتْبة الاسم في النفس من حصَّة القوّة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف . وإنما يعني القوم بقولهم : إن الاسم أسبق من الفعل، أنه أقوى في النفْس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف »[(١)].

بيَّنتُ في المطلب السابق أنَّ ابن جني قد نقل عن شيخه أبي عليٍّ الفارسي عدم ضرورة سبق أيٍّ من أنواع الكلمة غيره في الزمان، وإنَّما كان ذلك السبق بقوة الاسم – في النفس – من الفعل، وتقدمه في الرتبة والأهمية[(٢)].

---

(١) الخصائص، (٢/ ٣٢).

(٢) ينظر: هذه الرسالة، (ص١٢٢).

كما أنَّه قد اتبع شيخه في هذا الرأي بأدلةٍ سبق ذكرها وبيانها في موضعها[١]

ثمَّ إنَّ حصة الفعل في النفس – من حيث القوة – أن يليَ الاسم، ويتقدم قبل الحرف، ليكون الحرف – بذلك – أضعف من قسيميه – الاسم والفعل – .

ومما يراه ابن جني أنَّ كثيرًا من الأفعال والمصادر مشتقة من الحروف، إلا أنَّ ذلك لا يعني – عنده – أنْ تكون هذه الحروف أسبق وأقوى من الأفعال، حيث قال: «وأيضا فإن كثيرًا من الأفعال مشتقّ من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي قلت لي : لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي، أي قلت لي : لا ، واشتقّوا أيضا المصدر – وهو اسم – من الحرف، فقالوا : اللالاة واللولاة، وإن كان الحرف متأخّرًا في الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل »[٢].

فاشتقاق بعض الأفعال والمصادر من الحروف لا يضعها في منزلة دون هذه الحروف، ولا يجعل هذه الحروف أسبق من تلك الأفعال

---

(١) ينظر: هذه الرسالة، (ص ١٢٢).

(٢) الخصائص، (٢/ ٣٦).

والمصادر ؛ فالحروف تعمل في الأسماء، لكنها أضعف منها، وهكذا الأمر في هذه المسألة.

وقد سبق سيبويه ابنَ جني في القول بقوة الفعل على الحرف، ومما يثبتُ قوة الفعل – عند سيبويه – أنَّه يقاس عليه غيره، بخلاف الحرف الذي ليس له ذلك؛ لضعفه، إذ قال: « وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع [من العرب] مَنْ يقال له: إليكَ، فيقول: إليَّ. كأنه قيل له: تنحَّ. فقال: أتنحَّى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا علي. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاس »[(١)].

فلمَّا لم تكن أسماء الأفعال (دونك) و (عليك) المنقولة من الظرف والجار والمجرور قويةً كقوة الفعل، لم تقس على غيرها، بل هي سماعية عن العرب.

ويعد الورَّاق من أكثر العلماء الذين علَّلوا واحتجوا بقوة الأفعال، وضعف الحروف، فقد ذكر أنَّ العرب إنَّما أجازوا إلغاء عمل (إذن) لأنَّ من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، فكيف بـ (إذن) وهي حرفٌ، والحروف أضعف من الأفعال[(٢)].

---

(١) الكتاب، (١/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) ينظر: علل النحو، (ص١٩١).

ولم يُجِزْ تقديم خبر (ما دام) و (ما زال) عليها؛ لأنَّ الموجب للنفي - فيهما - حرفٌ، والحروف ضعيفة، وليست لها قوة الأفعال[١].

ويرى - كذلك - منع تقديم خبر (ما المشبهة بِلَيسَ) عليها، وحجته - في ذلك - أنَّها حرفٌ مشبَّه بالفعل، ولكنَّها لمْ تقوَ قوَّته[٢].

وممن علَّل بقوة الأفعال، وضعف الحروف ابنُ الخشاب، فهو يرى أّن الحرفَ قد انحطَ عن رتبة الفعل، كما انحط الفعل عن رتبة الاسم[٣].

وعلَّل أبو البركات الأنباري جوازَ تقديم خبر (ليس) عليها، وعدم قياس ذلك على (ما المشبهة بِلَيسَ) أنَّ (ليس) فعلٌ، و (ما) حرفٌ، والفعل أقوى من الحرف، ولَمَّا أنْ كانت (ليس) فعلا قَوِيَتْ بذلك، وجاز تقديم الخبر عليها، بضد (ما) التي ضعفتْ - لكونها حرفًا - ولذلك لم يجز تقديم الخبر عليها[٤].

---

(١) ينظر: علل النحو، (ص٢٥٥).

(٢) ينظر: السابق، (ص٢٥٧).

(٣) ينظر: المرتجل، عبد الله بن أحمد بن الخشاب، ت: علي حيدر، مجمع اللغة العربية - دمشق، (د.ط)، ١٣٩٢هـ (ص ٢٣).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (١/ ١٣٣).

ونقل السيوطي عن السهيلي قوله بأنَّ (إنَّ وأخواتها) لم تعمل الرفع في الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها؛ لأنَّها أضعف من الأفعال (كان وأخواتها) فلذلك لا تعمل عملهن[١].

والقول بقوة الفعل، وضعف الحرف شائعٌ بين علماء العربية؛ ولذلك نجد الصبان قد افترض تساؤلاً حول ذلك، وأجاب عنه، حيث قال في حاشيته – وهو يشرح سبب إفراد الأشموني فصلاً لـ (ما) و (لا) و (لات) و (إنْ) المشبهات بـ(ليس) –: « قوله: (لأنَّها حروف) إن قلتَ: الفعل أقوى من الحرف، فهلا قدم عليها أفعال المقاربة؟ قلتُ: لأنها أظهر شبهًا بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرًا؛ لكثرة مجيء خبرها مفردًا، بخلاف أفعال المقاربة، ومن حيث موافقتها لبعض باب (كان) معنى وعملاً، بخلاف أفعال المقاربة »[٢].

(١) ينظر: همع الهوامع، (٢/ ١٥٥).

(٢) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (١/ ٣٨٨).

المبحث الثاني: التعليل بقوة الحركة وضعف السكون في الكلمة

المطلب الأول: الحركة أقوى من السكون

تعد الحركة والسكون من أدق أبنية الكلمة؛ فكثيرًا ما تعتري الكلمة التغييراتُ والعوارضُ، كالقلب والنقل والحذف؛ وذلك - غالبًا - بسبب حركتها وسكونها.

وإذا نظرنا في كتب اللغة والمعاجم فإننا نجد أنَّ العلماء قد عرَّفوا الحركة بقولهم: « الحركةُ ضدُ السكون. حَرُكَ حركةً وحرَكا وحَرَّكَهُ فتحرَّك وما به حَرَاك، أي: حَركةٌ »[(١)].

وفي الاصطلاح هي: « عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف »[(٢)].

أمَّا السكون - في اللغة - فقد قال فيه صاحب المحكم: « السكونُ: ضدُ الحركة. سَكن يسكن سُكونًا، وأسكنه هو، وسكَّنه »[(٣)].

وفي الاصطلاح: « هو عدم الحركة عمَّا من شأنه أن يتحرك »[(٤)]،

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، (ح ر ك)، (٣/ ٣٨).

(٢) نتائج الفكر في النحو، (ص٦٦).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، (س ك ن)، (٦/ ٧١٨).

(٤) التعريفات، (٢٠١).

ويمكن تعريفه بأن يكون الحرف بمنزلةٍ لا يمكن أن يوجد عقيبه مصوت من المصوتات[١].

وقد تناول ابن جني - في كتابه الخصائص - تعليل كثير من الظواهر الصرفية بقوة الحركة وضعف السكون.

(١) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان - بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦ م ، (١/ ٩٦٣).

المسألة الأولى: الإعلال إلى السواكن - لضعفها - أسبق منه إلى المتحركات - لقوتها - .

قال ابن جني: « والإعلال إلى السواكن - لضعفها - أسبق منه إلى المتحرّكات - لقوتها - وعلى هذا قبح قوله:

لم يك الحقّ سِوى أن هَاجَهُ .. رسمُ دارٍ قد تعفّى بالسَرَر[١]

لأنه موضع يتحرّك فيه الحرف في نحو قولك : (لم يكن الحق).

وعلّة جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أنّ هذه الحركة إنما هي لالتقاء الساكنين، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدّة ، فكأن النون ساكنة وإن كانت لو أُقِرّت لَحُرّكت »[٢].

عرَّف الصرفيون الإعلال بأنَّه: « تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه: الألف، والواو، والياء»[٣].

---

(١) البيت من بحر الرمل، وقد ورد منسوبا إلى الحسيل بن عرفطة في: الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ط)،(د.ت)، (ص٤٤١)، ولسان العرب، (ك و ن)، (١٣/ ١٣٦).

(٢) الخصائص، (١/ ٩٠).

(٣) الشافية في علم التصريف، جمال الدين عثمان بن عمر الدويني المشهور بابن الحاجب، ت: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ، (ص٩٤).

وهو عند الجرجاني: « تغيير حرف العلة للتخفيف »[١].

فحروف العلة – إذن – هي الألف، والواو، والياء، وحمل ابن جني النونَ على حروف العلة؛ لمشابهة بين هذا الحرف، وبين حروف العلة[٢].

وقد بيَّن ابن جني – في النص السابق – أنَّ الإعلال إلى السواكن – لضعفها أسبق وأقرب منه إلى والمتحركات – لقوتها – وحكم بقبح قول الشاعر:

لم يكُ الحقّ سِوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسَرَر

لأنَّه يمكن أن يتحرك، وهذا الحذف – عنده – من الإعلال.

ومما يدلُّ على قوة الحركة، وضعف السكون أنَّ هذه الحركة – التي قبح ابن جني الإعلال معها – حركة طارئة لالتقاء الساكنين، ومع ذلك لها قوتها وتمكنها، فكيف بها لو كانت حركة أصلية؟!

ويرى سيبويه عدم حذف النون في نحو: لم يكن الرجل، فلا يقال: لم يكُ الرجل[٣].

---

(١) التعريفات، (ص٥٩).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (٢/ ١٠٩).

(٣) ينظر: الكتاب، (٤/ ١٨٤).

أمَّا ابن سيده فقد علَّل قبح حذف النون في البيت – نفسه – بكونها قد قويت بالحركة، وفارقت – بهذه القوة – شبه حروف اللين[١].

ويرى ابن مالك أنَّ حذفها إنَّما هو للتخفيف؛ لثبوتها قبل ساكن[٢]، وخالفه أبو حيان قائلا: « وحذف النون شاذٌّ في القياس... لكن صوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة... فلم تحذف في مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١] ... إلى أن تُضَم ضرورة إلى حذفها، نحو: لم يكُ الحق على أن هاجه »[٣].

أمَّا ابن عقيل فإنَّه يرى أنَّ حذفها جاء تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال[٤]، وإلى هذا ذهب المكودي، وزاد أنَّها شبهت بحروف اللين[٥].

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (ك و ن)، (٧/ ١٤٥).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر – الجيزة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ، (١/ ٣٦٦).

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، (د.ط)، (د.ت) (٤/ ٢٣٦).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١/ ١٣٨).

(٥) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، عبد الرحمن بن علي المكودي، ت: عبد الرحمن هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٤٢٥هـ، (ص٦٠).

ونقل السيوطي[١] عن الجمهور القول بأنَّ الحذف في بيت الحسيل بن عرفطة قد جاء للضرورة، وهذا - من وجهة نظر الباحث - رأيٌّ سديد، إذ اضطر الشاعر إلى الحذف؛ ليحافظ على وزن البيت، وحمايته من الكسر والخلل.

(١) ينظر: همع الهوامع، (٢/ ١٠٨).

المسألة الثانية: الحركة – لقوتها – تغني عن الحرف:

قال ابن جني: « وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو: تسميتك امرأة بـ(هِنْد) و (جُمْل)، فلك فيهما مذهبان: الصّرفُ وتركُه، فإن تحرّك الأوسط ثقل الاسم فقلت في اسم امرأة سميتها بـ (قَدَم) بترك الصرّف معرفة البتة، أفلا ترى كيف جرت الحركة مَجْرى الحرف في منع الصّرف، وذلك كامرأة سميتها بـ (سُعَاد) و(زَيَنْب)، فجرت الحركة في (قَدَم) و(كَبِد) ونحوه مجرى ألِف (سعاد)، و(ياء) زينب »[1].

معلومٌ أنَّ المانع من الصرف في الأسماء المؤنثة هو تاء التأنيث، وحركة وسط الاسم الثلاثي تقوم – لقوتها – مقام الحرف الرابع في الرباعي، فإذا كان الاسم ثلاثيًا خلا من القائم مَقامَ تاء التأنيث، وبهذا يُنظر إليه، فإن تحرّك وسطه كـ (سَقَر)، و(قَدَم) تحتم منعُه من الصَّرف، لأن حركة وسطه قامت مَقَامَ الحرف الرّابع في الرُّباعي ، فحركة القاف في (سَقَر) قامت – كما بيّن ابن جني سابقًا – مقام ألف (سعاد)، وياء (زينب)، وقيامها مقامه دليلٌ على قوتها وتمكنها.

(١) الخصائص، (٢/ ٣٢١).

أما السكون فإنَّها تضعف عن القيام مقام الحرف، ولذلك فإنَّه إذا سكن وسط الثلاثي نحو: (هنْد) و(دَعْد) جاز فيه الأمران: الصرف والمنع.

ولقوة الحركة، وقيامها مقام الحرف الرابع في الاسم الثلاثي الذي خلا من تاء التأنيث، في نحو: (سعاد) و (زينب) أشار العلماء إلى منع صرف الأسماء التي تحرك وسطها، كـ (سَقَر)، و(قَدَم)، حيث تقوم الحركة – فيها – مقام الألف في (سعاد) والياء في (زينب).

قال المرادي: « ولكن يشترط في تحتم منعه أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، نحو: زينب؛ لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التأنيث، أو متحرك الوسط، نحو: سقر؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع »[(١)]، وبهذا قال السمين الحلبي[(٢)].

كما أنَّ الكلمة المختومة بألف التأنيث الساكنة تتعرض إلى حذف هذه الألف الساكنة في آخرها – لضعفها – ؛ ولذا أشار ابن جني إلى أنه

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٤/ ١٢٠٦) .

(٢) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، (د.ط)، (د.ت)، (١٠/ ١٤٦).

بالإمكان أن تنسب إلى الكلمة الرباعية المختومة بألف التأنيث ساكنة الحرف الثاني، نحو: (حُبْلى): (حُبلوَيّ) بقلب الألف واوًا، فإذا كانت الكلمة مكونة من خمسة أحرف حذفت الألف نحو: (حُبارى)، (حباريّ)، وكذلك إذا تحرّك الحرف الثاني فليس لك إلا الحذف، فتقول في النسب إلى (جَمَزَى): (جَمَزِيّ)؛ لأن الحركة أخرجته عن بقاء ألف التأنيث وقلبها واوًا[1].

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ٣٢١).

المسألة الثالثة: الحركة – لقوتها – تقوي الحرف الذي تقع عليه:

قال ابن جني متحدثًا عن تصريف (إوزَّة): « وكان أبو علي– رحمه الله – يذهب إلى أنها لم تصرْ إلى (إيزَزَة)، قال: لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألغيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياءً فكنت تقول: (إيَزَّة)، فأدرته عن ذلك وراجعته فيه مرارًا فأقام عليه. واحتج بأن الحركة منقولةٌ إليها، فلم تقوَ بها، وهذا ضعيف جدًا، ألا ترى أنك لما حركت عين (طيّ)، فقويت رجعت واوًا في (طوَويّ) ، وإن كانت الحركة أضعف من تلك؛ لأنها مجتلبة زائدة، وليست منقولةً من موضع قد كانت فيه قوية معتدة »[1].

يرى ابن جني أنَّ الأصل في لفظة (إوَزَّة) هو (إوزَزَة)، وأنها قد تعرضت للقلب والإدغام ، حيث قلبت الواو – فيها – ياءً؛ لانكسار ما قبلها ، وكذلك وجب فيها الإدغام، متحدثًا عن المراحل الصرّفية التي مرت بها، وهو – بذلك – يرى أنَّها تصير إلى (إيْزَزَةَ) خلافًا لشيخه أبي علي الذي لا يرى ذلك؛ لأنَّ الحركة – في رأيه – تقوِّي – لقوَّتها – الحرف الذي تقع عليه، فتحميه من القلب ، كما أن الحركة

(١) الخصائص، (٣/ ٨).

الأصلية أقوى من الحركة المنقولة، وهذا الذي اعتمد عليه أبو علي في قوله بأن (إوَزَّة) لم تصر إلى (إِيَزَّة) - كما سنرى - .

وأصالة الحركة من دلائل قوتها - أيضا - ولذلك فإن الحركة المنقولة أقوى من الحركة المجتلبة الزائدة؛ لأنها قد كانت في موضع تعتد به، فهي- وإن أصابها شيء من الضعف بسبب هذا النقل- إلا أنها أقوى من الحركة المجتلبة الزائدة التي لا موضع لها أصلًا، وهذا الذي حاجَّ به ابن جني شيخه[١].

وعلَّل أبو علي القيسي بقوة الحركة على الياء - وهو يذكر مراحل تصاريف إوزة - مبينًا أنَّ الياء قد قويت بعدما انتقلت إليها حركة الزاي الأولى، فأصبحت (إيَزْزة)، فلما قويت الياء بحركتها عادت إلى أصلها وهو الواو (إوزْزة) ، ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية، فصارت (إوزَّة)[٢].

---

(١) ينظر: مظاهر القوة والضعف في الحركة والسكون عند ابن جني، د: حسن بن إبراهيم قابور، مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، العدد (٨٨) ، فبراير ٢٠١٦م ، (ص١٢٤).

(٢) ينظر: شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، (١/ ٥٢).

كما علَّل الرضيُّ بقوة الحركة الأصلية على سلامة بعض الأسماء من القلب، فقال: « وذلك لقصد الفرق بين المدتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين (كمَقَاوِم) و (معَايِش)، في جمع (مَقَامة) و (معيشة)، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كَـ (عَثَايرَ) و (جَدَاوِلَ) في جمع (عِثْيْر) و (جَدْوَل)، فإن ما له حركة أصلية أجلد وأقوى، فلا ينقلب »[1].

والحركة – لقوتها – تعيد الشيء إلى أصله، ومن ذلك النسب إلى (طيّ: طووي) فإنَّ أصله (طَوْيّ)، فلمَّا كانت الواو ساكنة وتبعتها الياء قلبت ياءً، فلمَّا تحركت عادت إلى أصلها، وأصبح النسب فيها (طَوَوي)[2].

فقوةُ الحركة – إذن – قوةٌ جليَّةٌ، وإن كانت متفاوتة في ذلك، كما يأتي:

المرحلة الأولى: الحركة الأصلية أقوى من الحركة المنقولة، ولهذا رأى أبو عليٍّ أنَّ (إوزَّة) لم تصر إلى (إيَزَزة).

المرحلة الثانية: الحركة المنقولة أقوى من الحركة المجتلبة الزائدة.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، (٣/ ١٠٢).

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر. (د.ط)، (د.ت)، (٢/ ١٧١).

وعلى الرغم من تأخر هذه المرحلة الثانية ، وضعفها عن سابقتها إلا أنَّها - لقوتها - قد أعادت الواو في (طوَوي)، وذلك لَـمَّا تحركت عين (طيَّ)، ولَمَّا كانت كذلك رأى ابن جني أنَّ (إوزَّة) قد صارت في بعض مراحلها (إيزَزَة)، ثم انتقلت إليها حركة الزاي؛ فقويت وعادت إلى أصلها، وأدغمت الزاي الأولى في الثانية، فصارت (إوزَّة)، وهو - في نظر الباحث - رأي سديد -.

المسألة الرابعة: قلب الألف – لضعفها – ياءً إذا وقعت بعد كسرة.

قال ابن جني: « قولك في نحو تحقير: (قرطاس) وتكسيره: (قريطيس وقراطيس)، فهذا ونحوه مما لا بدّ منه؛ من قِبَل أنه ليس في القوّة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة، ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحدّ علتّه الكسرة والضمة قبلها، فهذه علّة برهانية، ولا لبس فيها ولا توقّف للنفس عنها »[(١)].

تحدَّث ابن جني – في النص السابق – عن عِلَّةِ قلبِ الألف ياء إذا كسر ما قبلها؛ لعدم قوة الألف، ولا احتماله الوقوع بعد المدة الساكنة بعد الكسرة.

وعندما نقارن بين الهمزة والألف نجد أنَّ الهمزة أقوى من الألف، ولذلك علَّل سيبويه بقوة الهمزة على عدم تغيّر همزة (قائل) في التحقير[(٢)].

---

(١) الخصائص، (١/ ٨٩).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣/ ٤٦٤).

أمَّا الألف فإنَّها أضعف من الهمزة، وذلك أنَّ الهمزة القوية – مع ثقلها – تحتمل الحركات، بينما الألف الضعيفة لا تحتملهنّ – وإن كانت خفيفة –[١].

وقد أشار ابن الخباز إلى أنَّ الألف إذا كسر ما قبلها تضعف، وبهذا تُخرِج الاسم عن بناء التحقير، نحو: (قرْطَاس: قريطِيس)[٢].

ويرى العلَّامة طاهر الجزائري أنَّ علةَ الهمز في (الضالين) و(شابَّة) و (دابَّة) – عند من يهمزونها – تعود إلى كراهة اجتماع الساكنين، فلذلك حرَّكوا الألف لالتقائهما، فانقلبت همزةً؛ لأن الألف حرفٌ ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة – لضعفه – حيث قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة، وذلك عندما اضطروا إلى تحريكه[٣].

إذن؛ فالألف حرف ضعيف – دائمًا – تعتريه العوارض الصرفية؛ فيضعف، وما ذلك إلا لكونه ساكنًا.

---

(١) ينظر: الخصائص، (١/ ٦٩).

(٢) ينظر: توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، ت: فايز زكي محمد دياب، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، (ص٥٦٠).

(٣) ينظر: الكافي في اللغة، طاهر الجزائري الدمشقي، ت: أبو بكر بلقاسم الجزائري، دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، (ص٩١).

المسألة الخامسة: موقع الحرف المتحرك موقعٌ قوي.

قال ابن جني: « ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا، نحو: أرْطًى، ومِعْزًى، وحبنطًى، وسرندًى، وزِبَعْرًى، وصلخدًى، وذلك أنها إذا وقعت طرفًا وقعت موقع حرف متحرِّك، فدلَّ ذلك على قوّتها عندهم، وإذا وقعت حشوًا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقوَ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمْت متحرّكه »[١].

عرَّف الصرفيون الإلحاق بأنَّه: « أن تزيد على أصول الكلمة حرفًا، لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجرى الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجرى عليه الكلمة الملحق بها »[٢].

وبتأمل التعريف السابق أستطيع القول: إنَّ الغرض من الإلحاق إنما هو غرض لفظي لا معنوي، أتى من أجل الموازنة بين كلمة وأخرى ملحقة بها، ومنه: إلحاق (شَمْلَلَ) بـ (دَحْرَجَ)[٣].

وحرف الألف من الحروف التي تأتي للإلحاق، وقد ذكر ابن جني – في نصه السابق – أن العرب قد امتنعوا من زيادة الألف – للإلحاق –

---

(١) الخصائص، (١/ ٣٢٠).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٤/ ١١٩).

(٣) ينظر: السابق نفسه.

إلا أنْ تكون طرفًا في الكلمة، حيث تكون قوية في هذه الحالة؛ لأنَّ موقعها موقع قوي كونه متحركًا، أمَّا إذا كانت حشوًا في الكلمة فإنها تكون ضعيفة؛ لسكونها، ولذلك منعوا إلحاقها حشوًا في الكلمة.

وقد ذهب بعض العلماء في هذه المسألة إلى جواز مجيء الألف – حشوًا في الكلمة – للإلحاق، ومنهم: سيبويه[١]، والمبرد[٢].

ووافق ابنُ جني ابنَ السراج الرأي بأنَّ الألف لا تأتي للإلحاق إلا أن تكون في آخر الكلمة، دون أن يعلل ابنُ السراج ذلك بقوة الآخر – كما عللَّه ابنُ جني ، إذ قال السراج: « ولا تكونُ الألفُ ملحقةً أَبدًا إلاّ أَنْ تكونَ آخرًا، نحو: (عَلقَى) وتعرفُ أَنَّها ملحقةٌ إذا رأَيتها منونةً في كلامِ العَربِ؛ لأَنَّها إنّما تكونُ للتأنيثِ، في نحو: (عَطْشَى) وَ(بُشرى) فإذَا لم تكنْ للتأنيثِ كانتْ ملحقةً وكانتْ منونةً، نحو: (عَلْقًى وَمِعْزًى) لأَنَّها منونةٌ »[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب، (٤/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية ـ القاهرة، (د.ط)، ١٤٤هـ ، (٢/ ٢١٨).

(٣) الأصول في النحو، (٣/ ٣٥٣).

وكذلك صاحب المخصص، فهو يرى أنَّ الألف لا تأتي للإلحاق إلا في أواخر الأسماء، دون أن يعلل ذلك[١].

وقال ابن الحاجب: « ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها »[٢].

ويرى السيوطي أنَّ الألف لا تكون للإلحاق إلا إذا كانت طرفًا في الكلمة لا حشوًا، ومبدلة من الياء، نحو: (علقًى) أما إذا كانت حشوًا أو مبدلة من الواو فلا تكون للإلحاق[٣].

وعدَّ حسن قابور ما رآه ابن جني – من كون ألف الإلحاق لا تقع حشوًا في الكلمة – بُعدًا آخر لمنظور قوة الحركة وضعف السكون، حيث لا يقتصر الحكم بقوة الحركة وضعف السكون عليهما نفسيهما فحسب، بل تعدى ذلك ليصل إلى النظر في الموقع الذي تقعان فيه، فإن كان الحرف قويًا تبعه موقعه في القوة، وضد ذلك بضده[٤]

(١) ينظر: المخصص، (٤/ ٤٢١).

(٢) الشافية في علم التصريف، (ص ٧٠).

(٣) ينظر: همع الهوامع، (٦/ ٢٤٦).

(٤) ينظر: مظاهر القوة والضعف في الحركة والسكون عند ابن جني، (ص ١١٩).

وعلى الرغم من تعدد الأقوال، واختلاف الآراء إلا أنَّ ابن جني - وحده - هو من علَّل امتناع وقوع الألف حشوًا في الكلمة للإلحاق بقوة موقع الحرف المتحرك، وضعف الساكن، وهو - في نظر الباحث - تعليلٌ سديدٌ وعميقٌ دَرَسَ مواقع الحروف، وربطها بعمل هذه الحروف ودلالتها.

المسألة السادسة: السكون حاجز غير حصين :

قال ابن جني : « ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلَّنى مع اللام ؟ كما كرهوا النون في إنني، وعلى ذلك قالوا : (هذا بِلْوُسَفَر) و(بِلْيُ سفرٍ)، فأبدلوا الواو ياء؛ لضعف حجز اللام، كما أبدلوها في (قنية) ياء، لضعف حجز النون، وكأن (قِنية) وهي عندنا من (قنوت) و(بِلْيًا) أشبه من (عِذْيٌ) و(صبيان)؛ لأنه لا غُنّة في الذال والباء »[1].

تحدَّث ابن جني – في النص السابق – عن إبدال الواو ياء – ضمن الحروف المدغمة – في : (بِلْوسَفَر) ، و(قنْية) وكيف أنَّ الحرف الساكن لم يمنع ما تلاه من الحروف من الإبدال؛ معلِّلًا ذلك بضعف حاجز اللام والنون الساكنتين ، فالساكن حاجز غير حصين.

كما تحدَّث عن هذا في موضع آخر، وهو باب: في احتمال القلب لظاهر الحكم، وفيه أعاد القول بضعف الحاجز في (قَنَوْت) ، فقال: « ونحو مِن ذلك قولهم : (القِنْية) يجب على ظاهرها أن تكون من (قَنَيْتُ) . وأما أصحابنا فيحملونها على أنها من (قَنَوْتُ)؛ أبدلت

(١) الخصائص، (١/ ٩٤).

لضعف الحاجز – لسكونه – عن الفصل به بين الكسرة وبينها . على أن أعلى اللغتين (قنوت) »[١].

وقد عدَّ هذا التصريف استحسانًا ، وذلك عند حديثه عنها في باب الاستحسان، فقال: « ومن الاستحسان قولهم: (صِبْية وقِنْية وعِذْيٌ وبِلْيُ سَفَرٍ وناقةٌ عِلْيان ودَبَّةٌ مِهْيار)، فهذا كلّه استحسان لا عن استحكام علّة، وذلك أنهم لم يعتدّوا الساكن حائلا بين الكسرة والواو – لضعفه – وكلّه من الواو، وذلك أنَّ (قِنية) من (قَنَوْت)، ولم يُثْبت أصحابنا (قَنَيْت)، وإن كان البغداديّون قد حَكَوها ، و (صبِية) من (صبوت) و (عِلْية) من (علوت) و (عِذْي) من قولهم: (أرَضُون عَذَوَات) و(بِلْي سفرٍ) من قولهم في معناه : (بِلْوٌ) أيضًا ، ومنه: (البلوى)، وإن لم يكن فيها دليل إلاّ أن الواو مطّردة في هذا الأصل »[٢].

وبالنظر إلى هذه المسألة، أجدُ أنَّ العلماء يكادون يجمعون على أنَّ العلة – في عدم حماية الحاجز الساكن لما بعده – تعود إلى ضعفه بالسكون.

---

(١) الخصائص، (٣/ ٦١).

(٢) السابق، (١/ ١٣٨).

وقد ألمح سيبويه إلى ذلك، فقال: « وأمّا (مُنذُ) فضُمّت؛ لأنهَّا للغاية، ومع ذا أنّ من كلامهم أن يتبعوا الضمَّ الضمَّ، كما قالوا: ردُّ يافتى »[(١)].

حيث أشار – في نصه هذا – إلى إتباع الذال الميم في الضمِّ، وكأنَّهما متلاصقتان، دون أن يشير إلى النون الساكنة التي تفصل بينهما، وما ذلك إلا لضعف الحاجز الساكن.

كما أنَّ جماعة من العلماء قد علَّلوا – بضعف الحاجز الساكن – كثيرًا من الظواهر الصرفية، ومنهم: ابن سيده الأندلسي[(٢)]، وأبو البقاء العكبري[(٣)]، ورضي الدين الاستراباذي[(٤)]، وأبو حيان الأندلسي[(٥)]،

(١) الكتاب، (٣/ ٢٨٧).

(٢) ينظر: المخصص، (١/ ٣٣٣).

(٣) ينظر: اللباب في البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ، (ص ٣٣٩).

(٤) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، (٢/ ١٣٥).

(٥) ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، (٤/ ٨٥).

والسيوطي[١]، والصبان[٢]، والخضري[٣].

ونُقِل هذا - كذلك - عن بعض المذاهب والعلماء، ومن ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري من أنَّ الكوفيين قد احتجوا على كون (أَشْيَاء) تأتي على وزن (أَفْعَاء) حيث تُجمع (أَشْيِئاء) على (أفْعِلاء)، إلا أنَّهم حذفوا الهمزة؛ للتخفيف، وذلك لتقارب الهمزتين؛ لأنَّ الألف التي بينهما حاجزٌ غير حصين، ولأنَّ الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد[٤]

ومنه - أيضًا - ما نقله ابن منظور عن قطرب، حيث قال: « وحكى قطرب في الأَمر (اِقْتُل) بكسر الهمزة على الشذوذ جاء به على الأَصل حكى ذلك ابن جني عنه والنحويون ينكرون هذا كراهية ضمة بعد كسرة لا يحجُز بينهما إِلا حرف ضعيف غير حصين »[٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع، (٣/ ٥٣).

(٢) ينظر: حاشية الصبان، (٤/ ٣٨٩).

(٣) ينظر: حاشية الخضري، (١/ ٣٤).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (٢/ ٦٧٠).

(٥) لسان العرب، (ق ت ل)، (١٢/ ٢٢).

فالحاجز الساكن حاجزٌ غير حصين، وهو - لسكونه - ضعيف لا يحمي الحروف بعده من الإعلال والإبدال والإتباع.

المطلب الثاني: التفاوت بين الحركات في القوة والضعف.

تتفاوت الحركات فيما بينها تفاوتًا ملحوظًا، ويعبِّرُ العلماء عن هذا التفاوت بالقوة والضعف – حينًا – ، وبالثقل والخفة – حينًا آخر –.

وينبغي أنْ نعلم أنَّ علماء النحو والصرف يختلفون عن علماء الإملاء المعاصرين في ترتيب قوة هذه الحركات وضعفها، فعلماء النحو والصرف يرتبون الحركات – ترتيبًا تنازليًا – كما يلي: الضمة، فالكسرة، فالفتحة[١]، بينما يرتبها علماء الإملاء كما يلي: الكسرة، فالضمة، فالفتحة[٢].

والذي يعني الباحث هو دراسة تفاوت الحركات من حيث القوة والضعف كما هي عند علماء الصرف، وعلاقة ذلك الترتيب بتعليل الظواهر الصرفية عند ابن جني.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، (ص٣٦٢).

(٢) ينظر: مشكلة الهمزة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، (ص١١٢).

المسألة الأولى: الضمة أقوى الحركات :

قال ابن جني: « فما بالهم كثر عنهم باب (فُعُل)، نحو: (عنق وطُنُب) ، وقلّ عنهم باب (فِعل)، نحو: (إبِل وإطِل)، مع أن الضمة أثقل من الكسرة ، فالجواب عنه من موضعين: أحدهما: أن سيبويه قال: « واعلم أنه قد يقّل الشيء في كلامهم وغيره أثقل منه كل ذلك لئّلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون » فهذا قول.

والآخر: أن الضمّة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها، وقد يُحتمل للقوّة مالا يحتمل للضعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة – لضعفها وقوّة الهمزة – وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة؛ لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها »[1].

تحدَّث ابن جني – في النص السابق – عن علة كثرة ورود ما هو من باب (فُعُل) نحو: (عُنُق وطُنُب)، وقلة ورود ما هو من باب (فِعل)، نحو: (إبِل وإطِل) – في كلام العرب – مع أن الضمة أثقل من الكسرة، ونقل عن سيبويه أنَّ من العلل أنْ يقل في كلامهم كلُّ ما هو ثقيل، ثم ذكر بعد ذلك علةً من العلل التي تقوم على القوة والضعف

(١) الخصائص، (١/ ٦٩).

وهي قوة الضمة وضعف الكسرة، فهو يرى أنَّ الضمة – لقوتها – يحتمل لها ما لا يحتمل للكسرة – لضعفها –.

وقد نالت علةُ قوةِ الضمة عنايةَ ابن جني واهتمامه فهو يرى أنَّ العربَ إنَّما أعربوا المبتدأ بالضمة؛ لأنَّه قويٌّ – لتقدمه – ولذلك أعربوه بحركة تناسبه – من حيث القوة – وهي الضمة(١).

ويصرِّحُ ابنُ جني – في موضع آخر – بأنَّ الضمة هي أقوى الحركات، وهي – لقوتها – علامة رفع المسند إليه؛ فكما أنَّ صاحب الحديث هو أقوى الأسماء، فهو – لذلك – مستحِق لأقوى الحركات التي هي الضمة، فجعل الأقوى للأقوى(٢).

ويرى سيبويه أنَّ الكسرة أخفُّ من الضمة، حيث يقول: « وقالوا: شححت كما قالوا: بخلت، وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة »(٣).

(١) ينظر: الخصائص،(١/ ٥٦).

(٢) ينظر: السابق، (١/ ١٧٤).

(٣) الكتاب، (٤/ ٣٧).

وذكر ابن الوراق أنَّ (قبلُ) و (بعدُ) إنَّما بُنيا على الضم لأنَّ الضم أقوى الحركات، فلما كانا قد حذف منهما المضاف حُرِّكا بأقوى الحركات؛ عوضًا لهما عن المحذوف[١]

فالضمة – لقوتها – كانت جديرةً بأن تكون عوضا عن المحذوف إذ حُركت (قبلُ) و(بعدُ) بها دون الكسرة والفتحة اللتين هما أضعف منها.

وقد عدَّ كثيرٌ من العلماء الضمةَ أقوى الحركات، ومنهم: أبو البركات الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، والسكاكي[٤]، والسيوطي[٥]، والصبان[٦].

---

(١) ينظر: علل النحو، (ص٢٢٩).

(٢) ينظر: أسرار العربية، (ص ٣١٦).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، (٣٦٢).

(٤) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، (ص١٤٢).

(٥) ينظر: همع الهوامع، (٦/ ١١).

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (١/ ٢٦٧).

ومن العلماء المعاصرين رمضان عبد التواب الذي اقترح على مجمع اللغة العربية بالقاهرة قاعدةً في قوة الحركات رتبها ترتيبًا تنازليًّا كما يلي: الكسرة فالضمة فالفتحة، ثم أورد نص القرار الذي اتخذه المجمع – في كتابه – في دورته السادسة والأربعين (١٩٧٨-١٩٧٩) ، وبتأمل نص القرار فإنَّا نجد أنَّ المجمع قد غيَّر مصطلحي (القوة) و(أقوى الحركتين) اللذين استعملهما رمضان عبد التواب، واستعمل المجمع – بدلًا منهما – مصطلحي (الأولوية) و (أَولَى الحركتين)[1]، ولعل هذا التغيير كان لأمن اللبس، وبيان الفرق بين ترتيب الحركات صرفيًّا وإملائيًّا، حيث يعدُّ ترتيب رمضان عبد التواب ترتيبًا إملائيًّا.

والذي يراه الباحث أنَّ الضمة أقوى الحركات وأثقلها، وأن الكسرة أضعفُ وأخفُّ منها، فقد كانت الضمة محل تعليلات صرفية كثيرة تدلُّ على قوتها مقارنة بالكسرة التي هي دونها.

(١) ينظر: مشكلة الهمزة العربية، (ص١١٢).

المسألة الثانية: الكسرة أقوى من الفتحة:

قال ابن جني – عن ميل العرب إلى الخفة – : «ومنه إسكانهم نحو: رُسُلٍ، وعَجُزٍ، وعضدٍ، وظرُفَ، وكرمَ، وعلِمَ، وكِتفٍ، وكبِد، وعُصِر واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل – بفصلهم بين الفتحة وأختيها – على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقَر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ، بل الكلمة من جملة الكلام »[(١)].

وقال – في المعنى نفسه –: « فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف، حتى أفضَوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها، فحذفوها، ثم ميّلوا بين الحركات فأنْحَوا على الضمة والكسرة لثقلهما، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم »[(٢)].

---

(١) الخصائص، (١/ ٧٦).

(٢) السابق، (١/ ٧٩).

بيَّن ابن جني – في النص الأول – أنَّ العرب كانوا يسكنون بعض الحروف المضمومة والمكسورة في بعض الكلمات،نحو:(رُسُلٍ)، و(عَجُزٍ)، و (عضدٍ)، و (كِتفٍ)، و (كبِد)؛ طلبًا للتخفيف والتسهيل، فهم كانوا يستثقلون الضمة والكسرة – لقوتها – ويستخفون الفتحة – لضعفها –.

كما بيَّن – في النص الثاني – كيف أنَّ العرب يميلون إلى طلب الخفة والتسهيل في كلامهم، حيث لم يقتصر ذلك على تسهيل الهمز ونحوه، ولا على القلب والإبدال والإعلال في الحرف، بل تعدَّى ذلك ليصل إلى الحركات بإضعافها، واختلاسها، حتى وصل بهم الأمر إلى حذفها نهائيًا.

وقد بيَّنتُ في المسألة السابقة كيف أنَّ الضمة هي أقوى من الكسرة، وأوردتُ أقوال العلماء وآراءهم في ذلك[1].

وفي هذين النصين أجد أنَّ ابن جني قد أشار إلى أنَّ الكسرة أقوى من الفتحة، وذلك لعدم إسكان العرب للفتحة – لضعفها في الأصل – مقارنة بالكسرة التي يُسكنونها – لقوتها وثقلها – وأنَّ الفتحة أضعف

(١) ينظر: هذه الرسالة، (ص ١٥٧–١٦٠).

الحركات، إذ أضعفها العربُ، واختلسوها، وحذفوها في بعض المواضع.

ومن العلماء من رأى رأي ابن جني في كون الكسرة أقوى من الفتحة، وعلَّل بذلك بعض المسائل الصرفية والنحوية، ومن هؤلاء العكبري الذي يرى أن الكسرة وسطٌ - في القوة - بين الضمة والفتحة، وقد علل - بقوة الكسرة - أصالةَ الكسر عند التقاء الساكنين دون غيره من الحركات(١).

ومنهم - كذلك - السكاكي، الذي علل بالقوة النسبية في الكسرة توسطَ المضافِ إليه المجرورِ بين الفاعل المرفوع، والمفعول به المنصوب، إذ قال: « وشهد الحس للضم بكونه أقوى الحركات، وللفتح بكونه أضعفها، وللكسر بكونه بين بين »(٢).

وقد ذهب العكبري - في رأيٍ آخر له - إلى أنَّ الضمة والفتحة أقوى من الكسرة، لكون الضمة والفتحة في الأسماء والأفعال إعرابًا وبناءً، ولا كسر في الأفعال ولا في الممنوع من الصرف.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، (ص ٣٦٢).

(٢) مفتاح العلوم، (ص ١٤٢).

أمَّا القول بأنَّ الفتحة أضعف الحركات فإنَّه ثابتٌ عند العلماء، وعلى رأسهم ابن جني الذي صرَّح – وهو يتحدث عن ضعف حروف العلة – بأنَّ الفتحة هي أخفُّ الحركات الثلاث[١].

ومن قبله سيبويه الذي علَّل – بقوة الضمة والكسرة – إسكانَ العرب الخاء في: (فَخِذٌ : فَخْذٌ) والراء في: (رُسُلٌ: رُسْلٌ)، بينما علَّل – بضعف الفتحة – عدمَ إسكانهم الميم في: (جَمَلٌ)، فقال: « ويقولون في فَخِذٍ: فخْذٌ، وفي رسُلٍ: رسْلٌ، ولا يخففون (الجَمَلَ) لأن الفتحة أخفُّ عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخفُّ عليهم من الياء والواو »[٢].

ويرى أبو سعيد السيرافي أنَّ الحروف التي جاءت لمعنى وهي على حرفٍ واحد، قد حُرِّكت بالفتحة، نحو: الفاء، والواو، والهمزة، والعلة في ذلك أنَّ الأصل فيها أنْ تكون ساكنةً؛ لأنها حروف لها معان، فلما اضطروا إلى تحريكها حرَّكوها بالفتحة؛ لأنَّ الفتحة قريبة من السكون لكونها أضعف الحركات[٣].

---

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ٢٩٣).

(٢) الكتاب، (٤/ ١٦٧).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:الأولى، ١٤٢٩هـ، (١/ ٨٨).

وعلَّل أبو البركات الأنباري بناء الفعل الماضي على الفتح بخفة الحركة وضعفها؛ وذلك لأنَّ الفعل الماضي قد قام مقام المستقبل، فلمَّا كان كذلك بني على أخفِّ الحركات وأضعفها[١].

وقد بلغ الضعف بالفتحة - عند العكبري - مبلغا عظيمًا إذ إنَّه عدَّها قريبةً جدًا من السكون[٢].

وعلَّل السكاكي ضعفَ المفعول به باستحقاقه الفتحة التي هي أضعف الحركات، وبيان ذلك أنَّ المفعولَ به ضعيفٌ لحصول الفائدة في الجملة بدونه، فلمَّا كان كذلك استحق أضعف الحركات الثلاث وهي الفتحة[٣].

وقد كان الحذف في الحركات - لدى العرب - متفاوتًا، فهو قليل في الضمة والكسرة؛ وعلة قلَّته فيهما تعود إلى ثقلهما وقوّتهما، لكنَّه كثيرٌ في الفتحة؛ وذلك لخفتها وضعفها.

والذي يذهب إليه الباحث هو أنَّ الكسرة أقوى من الفتحة؛ لما ذُكِر في الكسرة من تعليلات علمية تُثبِتُ قوتها مقارنة بالفتحة، ولعلَّ من

---

(١) ينظر: أسرار اللغة، (ص٣١٦).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، (ص٣٦٢).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، (ص١٤٢).

أبرز هذه التعليلات تعليل ابن جني إسكان العرب بعضَ الكلمات المكسورة، نحو: كِتف، وكبِد، وما كان هذا الإسكان حاصلا في الكسرة دون الفتحة إلا لقوة الكسرة، وضعف الفتحة، بالإضافة إلى استعمال الكسرة دون غيرها من الحركات عند التقاء الساكنين.

أمَّا الفتحة فإنَّها أضعف الحركات الثلاث، وأخفها، وهي قريبة في ضعفها من السكون، إلا أنَّها لا تصل إلى الضعف الذي بلغه السكون، بل هي أضعف من أختيها (الضمة والكسرة) وأقوى من السكون.

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث

التعليل بالقوة والضعف للأحكام النحوية

المبحث الأول: التعليل بقوة العامل وضعفه.

المطلب الأول: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

المطلب الثاني: العامل الأقرب أقوى من العامل الأبعد.

المبحث الثاني: احترام الرتبة أقوى من إهدارها.

المبحث الثالث: انفصال الضمير أقوى من اتصاله.

المبحث الرابع: التعليل بالقوة في الاستعمال والقياس.

المبحث الأول: التعليل بقوة العامل وضعفه

المطلب الأول: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال

تنوعت الظواهر النحوية التي علَّلها ابن جني وعلماء آخرون بالقوة والضعف، ولعل من أبرزها: العامل النحوي، والرتبة، والاتصال والانفصال.

ويُعدُّ العامل من أبرز نظريات علم النحو وأهمها، فعليه يقوم المعنى المقتضي للإعراب، وبه يتم الرفع والجر والنصب والجزم، وإذا زال زال الإعراب الناتج عن أثره، وإذا وُجد وجد هذا الإعراب.

والعامل في اللغة: اسم فاعل من العمل، والعمل هو: « المهنة والفعل »[١].

أمَّا في اصطلاح النحويين فقد تباينت ألفاظهم في تعريفه، ومن ذلك قول ابن الحاجب: «العامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب»[٢]، وعند الدماميني: « العامل: ما أثَّر في آخر الكلمة أثرًا له تعلق بالمعنى التركيبي »[٣].

---

(١) لسان العرب، (ع م ل)، (١٠/ ٢٨٣).

(٢) شرح الكافية، للرضي (١/ ٦٢).

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، ت: محمد بن عبد الرحمن المفدى، (رسالة دكتوراه)، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، (١/ ١٢٣).

وعرفه الجرجاني بأنَّه: « ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[١].

وقد قسَّم النحويون العامل قسمين: عامل لفظي، وعامل معنوي، فالعوامل اللفظية هي: ما تُعرف بالجَنان، وتُتلفظ باللسان، نحو: (مِن) و (إلى) في قولك: سِرتُ من البصرة إلى الكوفة[٢].

والعوامل المعنوية: ما تُعرف بالجَنان، ولا تتلفّظ باللسان؛ كالابتداء، ورافع الفعل المضارع[٣].

وقد فصَّل الجرجاني الحديث عن تلك العوامل، فقسَّم العامل اللفظيَّ قسمين:

قسمٌ سماعيٌّ[٤]، ومنه: (حروف الجر)، و(إن وأخواتها)، و(ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس).

---

(١) التعريفات، (٢٣٩).

(٢) ينظر: شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للشيخ خالد الأزهري على متن العوامل النحوية، لعبد القاهر الجرجاني، ت: البدراوي زهران، دار المعارف - القاهرة، ط: الثانية، (د.ت)،(ص٨٤).

(٣) ينظر: السابق نفسه .

(٤) ينظر: السابق، (ص٨٥).

وقسم قياسي[١]، ومنه: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول.

والمعنوي اثنان[٢]: رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفعل المضارع.

ويمكن تقسيم العامل تقسيمًا بحسب القوة والضعف، فهناك عامل قوي، وآخر ضعيف، وأقوى العوامل هو الفعل، فهو أصل العمل، لأنَّه يعمل دائما، فهو يعمل في الفاعل والمصدر والزمان والمكان، وهو - كذلك - ينصب مفعولا، ويتعدى إلى نصب مفعولين، وثلاثة مفاعيل.

وأقوى أحوال عمل الفعل أن يكون متصرفـًا، متعدِّيًا، تامًّا، أصليًّا، غير مفصول عن معموله بفاصل يمنع إعماله، فإذا كان غير ذلك عرض له شيء من الضعف.

وهناك عوامل ضعيفة، وهي: الحروف، والأسماء العاملة، ومنشأ ضعفها أنَّها محمولة في العمل على الفعل.

وقد قسَّمت الباحثة وداد القحطاني مراتب ضعف العامل على قسمين[٣]:

---

(١) ينظر: شرح العوامل المائة، (ص٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٨).

(٢) ينظر: السابق، (٨٥-٨٦).

(٣) ينظر: ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره (رسالة دكتوراه)، للباحثة: وداد بنت أحمد القحطاني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٤-١٤٢٥هـ، (ص١٥).

ضعف عارض: وهو الذي يعرض للفعل، فيضعف معه لأسباب منها: تأخره عن معمولاته، أو كونه قلبيًا، أو فعلًا لازمًا ، أو ناقصًا.

وضعف وضعي: يشمل بقية العوامل اللفظية من الحروف والأسماء، ويأتي هذا الضعف الوضعي من كون العامل حرفا، أو كون الاسم جامدًا، بالإضافة إلى فرعيَّتها في العمل.

ولا ريب أنَّ العامل في النحو – في قوته وضعفه – قد حظي باهتمام العلماء المبرزين، ومنهم ابن جني الذي يرى أنَّ نسبة العمل إلى العامل اللفظي أو المعنوي إنَّما هي نسبة مجازية، وأنَّ العامل – في الحقيقة – هو المتكلم، إذ يقول: « فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشئ غيرِهِ. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لّما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح »[1].

ومن مظاهر تفاوت العوامل في القوة والضعف التي أفاد منها ابن جني، وعلَّل بها بعض الظواهر والمسائل قوله: إنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وقد ظهر ذلك في تعليله بهذا التفاوت بين القوة

(١) الخصائص، (١/ ١١١).

والضعف، إذ عرض لذلك بعض المسائل المتعلقة بهذا الباب، والتي سأدرسها تباعًا في هذا المطلب بمشيئة الله تعالى .

كما عَّلل جماعة من العلماء بقوة عوامل الأسماء على عوامل الأفعال بعضَ الظواهر النحوية، ومنهم: الزجاجي الذي عَّلل ضعف (إذن) بتوسطها، إذ قال: « وإذا توسطت (إذن) كانت ملغاة لا غير، لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء »[١].

ويرى أبو سعيد السيرافي أنَّه لا يجوز حذف العامل مما كان عامله حرفًا، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ) و (لعلَّ بكرًا منطلقٌ) و (مررت بعمرو) وهذا القسم من عوامل الأسماء، فلمَّا لم يجز ذلك فيه، لم يجز في عوامل الأفعال التي هي أضعف من عوامل الأسماء[٢].

ونقل أبو البركات الأنباري عن البصريين قولهم: إنَّ عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية هو (أنْ) المضمرة، وأجازوا عمل (أنْ) الخفيفة مع الحذف، دون (أنَّ) الشديدة، وإن كانت الشديدة

---

(١) الجمل في النحو، (ص١٩٥).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (١/ ٤٠).

أقوى من الخفيفة؛ لأنَّ الشديدة من عوامل الأسماء، والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[١].

وقال العكبري بإلغاء عمل (إذن) العاملة في الأفعال، نحو: (أنا أكرمُك إذن) وعدم إلغاء عمل (ظننت) في مثل هذا، وعلة ذلك أنَّ (ظننت) تعمل في الأسماء، و(إذن) تعمل في الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، خصوصًا إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفًا[٢].

ومن العلماء – كذلك – الإمام أبو إسحاق الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك[٣].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (٢/ ٤٥٤-٤٥٥).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعرب، (ص٣٤٢).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، (٦/ ٩٤).

المسألة الأولى: العاملُ الجارُّ أقوى من العاملِ الجازم:

قال ابن جني: « فأما قوله:

فلم أرْقِهِ إن يَنْجُ منها وإن يمت فطَعْـنَةُ لا غُـسٍّ ولا بمغـمَّر[١]

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه وقدم الجواب . وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع وعنه حاجز . وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار - وهو أقوى من الجازم لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجر به عليه.. كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر »[٢].

ذكر ابن جني أنَّه لا يجوز تقديم جواب الشرط على حرف الشرط الجازم، ونقل ذلك عن أصحابه، وهذا مذهب البصريين لا الكوفيين[٣]،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن مسعود، ينظر: الخصائص،(٢/ ٣٩٠) ، ولسان العرب، (غ س س)، (١١/ ٤٨)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، ت: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط: الأولى، ١٤٠١هـ ، (٣/ ٣٠).

(٢) الخصائص، (٢/ ٣٩٠).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (٢/ ٥٠٨).

والعلة في المنع – عند ابن جني – هي أنَّ جواب الشرط مجزوم بالحرف نفسه الجازم فعل الشرط، وبهذا يستحيل التقديم.

وقد علَّل ابن جني هذه المسألة – كما هو بيِّنٌ في نصه – بما استقر لديه من قناعة، وهي كون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فحينما امتنع تقديم الاسم المجرور على عامله الجارِّ، فمن باب أولى ألا يُقدَّم جواب الشرط على عامله الجازم.

والتعليل بقوة الجارِّ، وضعف الجازم شائع بين العلماء، فقد علَّلوا بذلك كثيرًا من الظواهر النحوية، ومن ذلك ما ردَّ به ابن الوراق على الكوفيين في عدم جواز القول بأنَّ فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة، إذ قال: « أحدها: أنَّ حروف الجزم أضعف من حروف الجرِّ، لأنَّ الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم، وعوامل الجرِّ [لا][1] يجوز حذفها، وما هو أضعف منها أولى ألا يحذف »[2].

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة مني يستقيم بها النص، وأظنُّ أنَّها قد سقطت من المحقق، إذ ورد في نسخة أخرى للكتاب بتحقيق مها مازن المبارك: « وعوامل الجر لا يجوز حذفها »، ينظر: علل النحو، لابن الوراق، ت: مها مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط: الثانية، ١٤٢٦هـ، (ص٣٤).

(٢) علل النحو، (١٤٩).

ويرى الأصفهاني أنَّ الجازم لا يضمر، لأنَّ الإضمار لا يجوز في الجار بالرغم من كونه أقوى من الجازم[١].

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ فعل الأمر مبني غير مجزوم بلام مقدرة كما يقول الكوفيون، وذكر العلة - في ذلك - عند البصريين، وهي أنَّ حرف الجرِّ لا يعمل مع الحذف وهو أقوى من حرف الجزم، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى بألَّا يعمل[٢].

أمَّا ابن مالك فإنَّه يرى أنَّ جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط، لا بالأداة، وعلَّل ذلك بأنَّ الجار لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم، والجازم أضعف من أن يعمل ذلك[٣].

وعلَّل بهاء الدين ابن النحاس كون الجازم أضعف من الجار، بأنَّه إذا كان حذف حرف الجرِّ، وإبقاء عمله ضعيفـًا، فإنَّ حذف الجازم، وإبقاء عمله أضعف[٤].

---

(١) ينظر: شرح اللمع، علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني، ت: إبراهيم محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، (د.ط) ، ١٤١١هـ ، (١/ ٢١٤).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (٢/ ٤٣٠).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، (٤/ ٨٠).

(٤) ينظر: التعليقة على المقرب، بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس، ت: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة الأردنية، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ، (ص٤٤١).

ويرى الباحث أنَّ بقاء الجرِّ بعد حذف الجار ليس ضعيفًا وحسب، بل هو شاذ، وغير مطرد، و هو القول الذي رجَّحه الرضي الاستراباذي[١]، وابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣] في مسألة جرِّ (كليب) المعروفة بين علماء النحو في قول الفرزدق:

إذا قيلَ: أيُّ النّاسِ شَرٌّ قَبيلَةً أشارَتْ كُليبٍ بالأكفّ الأصَابِعُ[٤]

وتقديره: إلى كليبٍ.

ويرى السيوطي أنَّ الجرَّ في الشاهد الأول قد ورد للضرورة الشعرية[٥].

وذكر البغدادي أنَّه رأى الرواية في ديوان الفرزدق وفي (المناقضات) بالنصب، كما ذكر أنَّه يُروى: أشَرَّت كليبًا: أي: رفَعَت[١].

رفَعَت[١].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، (٢/ ١١٨٩).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ط)، ١٤٢٩هـ (١/ ١٥٨).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/ ١٩).

(٤) البيت من الطويل، قد وردت الرواية برفع (كُليب) في ديوانه، ضبطه وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت، (د.ط) ، ١٤٢٧هـ ، (٢/ ٤٤)، ووردتْ بجر (كُليبٍ) في مغني اللبيب، (١/ ١٦-٢/ ٧٤٠).

(٥) ينظر: همع الهوامع، (٤/ ٢٢١).

فالرواية محتملة، وهذا الاحتمال قد يسقط معه الاستدلال بالشاهد على بقاء الجر بعد حذف حرف الجرِّ.

وعندما نعود إلى كلام العلماء حول قوة العامل الجارِّ على العامل الجازم، نجد أنَّ ناظر الجيش قد قال: « ثم لا بد من التنبيه على أمور: منها : أنَّه لا يجوز أن يفصل بين « لام » الأمر وبين ما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره فهي أشد اتصالاً من حروف الجر؛ لأنَّ حرف الجر فصل بينه وبين مدخوله بالقسم، روى عن العرب: اشتريته بوالله ألفِ درهمٍ، ولا يجوز في « اللام »؛ ذلك لأنَّ عامل الجزم أضعف من عامل الجر »[٢].

ونقل السيوطي عن الأخفش والشلوبين وابن الخباز أن العامل الجار أقوى من العامل الجازم[٣].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ ، (٩/ ١١٣).

(٢) شرح التسهيل المسمى القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ، (٩/ ٤٣١١).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، (٢/ ٢٧٥-٢٧٦).

ومن خلال الآراء السابقة يرى الباحث أنَّ العامل الجارّ أقوى من العامل الجازم، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ حروف الجرِّ - من بين عوامل الأسماء - عوامل ضعيفة[١]، وهذا الضعف في حروف الجر يجعل من الحروف العاملة الجزم في الأفعال أشد ضعفـًا؛كونها أضعف من الحروف العاملة الجر في الأسماء.

(١) ينظر: توجيه اللمع، (ص٣٦٩).

المسألة الثانية: الفعل أقوى العوامل العاملة في الاسم:

قال ابن جني: « ويدلّ على أن فتحة راء (عشر) من قولك :(لا خمسة عشرَ عندك) هي فتحة تركيب الاسمين، لا التي تحدثها (لا) في نحو قولك :(لا غلام لك) أن (خمسة عشر) لا يغيرّها العامل الأقوى، أعني الفِعل في قولك: (جاءني خمسة عشرَ)، والجارّ، في نحو قولك : (مررت بخمسة عشرَ) . فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثّر فيها فالعامل الأضعف الذي هو (لا) أحجى بألا يغيِّر »[1].

بيَّن ابن جني – في هذا النص – أنَّ فتحة الراء في نحو قولك: (لا خمسة عشرَ عندك) هي فتحة البناء على فتح الجزأين، وليست من عمل(لا) النافية للجنس، والعلة في ذلك أنَّ الفعل – وهو أقوى من الحرف – لا يعمل فيها، نحو: (جاءني خمسة عشرَ)، و (مررت بخمسة عشرَ)، فكيف يعمل فيها الحرف وهو أضعف؟!

وممن سبق ابنَ جني إلى هذا سيبويه، إذ نفى العمل عمَّا جرى مجرى الفعل ولم يبلغ قوة الفعل، أو ما جرى مجرى ما أشبه الفعل ولكنه ليس بفعل، وعلة عدم عمله أنَّه ضعف عن عمل الفعل، أو ما حمل عليه، إذ

---

(١) الخصائص، (٣/ ٥٨).

قال: « وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوَّته... كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل »[١].

ويرى المبرد أنَّ الأفعال تعمل في الأسماء كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، إلا أنَّه عدَّ عمل الأفعال أقوى من هذه الحروف، فقال: « اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها؛ كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك »[٢].

كما أنَّه عدَّ الفعل هو العامل في مثل: (لا سقيًا، ولا رعيًا، ولا مرحبًا ولا أهلًا)، وذكر أنَّ (لا) لا تقوى على أنْ تغيِّر شيئًا، فقال: « وذلك قولك: لا سّقيًا، ولا رَعيًا، ولا مرحبًا ولا أهلًا، ولا كرامةً ولا مسرةً؛ لأن الكلام كان قبل دخول لا أفعل هذا وكرامةً، ومسرةً، أي وأكرمك، وأسرك فإنما نصبه الفعل، فلما دخلت عليه (لا) لم تغيره »[٣].

---

(١) الكتاب، (١/ ٣٣).

(٢) المقتضب، (٤/ ٨٠).

(٣) السابق، (٤/ ٣٨٠).

ولَمَّا شابهت الحروفُ الأفعالَ قويت، فنصبت الأسماء، ورفعت الأخبار، وهي بذلك قد شابهت من الأفعال ما تقدم مفعوله، مثل: (ضرب زيدًا عمرو)، إلا أنَّ هذه القوة في الحروف لا ترقى إلى قوة الأفعال، حيث إنَّه يجوز في الأفعال التقديم والتأخير، ولا يجوز ذلك في الحروف؛ لأنَّها لا تتصرف، وبهذا فإنَّها لا تقوى قوة الأفعال(١).

ويرى الكوفيون أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، وحجتهم أنَّ هذه الأحرف لا تنصب الاسم - في الأصل - وإنَّما نصبته لمشابهتها الفعل، ولذلك فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه، لأنَّ الفرع أضعف من الأصل، فينبغي ألا يعمل في الخبر؛ جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول، وردَّ عليهم البصريون بأنَّ هذه الأحرف قد قويت لمشابهتها الفعل - وهو أقوى العوامل - لفظًا ومعنى، ولذلك فهي تعمل الرفع في الخبر(٢).

وذهب العكبري إلى أنَّ علة عمل اسم الفاعل إذا كان للحال، أو الاستقبال تعود إلى جريانه على الفعل في حركاته وسكناته، فلمَّا

---

(١) ينظر: المقتضب، (٤/ ١٠٨).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ١٤٤-١٤٥).

جرى على أقوى العوامل عمل عمله[١].

وقد برزت قوة الفعل – عند ابن مالك – من خلال تفرده بالعمل في معمول واحد، فقال – وهو يبرهن على ضعف عامل الابتداء عن العمل في الخبر مقارنًا بينه وبين الفعل القوي – : « والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد[٢]، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا في شيء واحد »[٣].

فالفعل – إذن – لا يعمل إلا في اسم واحد وهو الفاعل، ولذلك فالأَولَى أنَّ الابتداء (وهو عامل معنوي) لا يعمل الرفع إلا في اسم واحد، وهو المبتدأ.

وردَّ ابن الناظم قولَ الكوفيين بترافع المبتدأ والخبر، وعلَّته في ذلك أنَّ الخبر يرفع الفاعل في قولنا:(زيدٌ قائمٌ أبوه) فلا يصلح لرفع المبتدأ؛ لأنَّ الفعل – وهو أقوى العوامل – لا يعمل رفعين بدون إتباع، والخبر أضعف من الفعل في العمل؛ فلذلك لا ينبغي له أن يعمل عملين[٤].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، (ص٢٨٨، ٢٩٠).

(٢) أي: أنَّ الفعلَ لا يكون له إلا مرفوعٌ واحد وهو الفاعل.

(٣) شرح التسهيل، (١/ ٢٧٠).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ت: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ، (ص٧٧).

ويرى الرضي أنَّ (لا) النافية للجنس ضعيفة، فلا تؤثر إلا فيما يليها[١] ، وهو – بهذا الرأي – يوافق من ضعَّف قوتها عن بلوغ قوة الفعل في العمل، في مثل: (لا كرامةً ولا مسرةً)[٢].

أمَّا محمد عبد الفتاح الخطيب، فقد بيَّن أنَّ الفعل – وهو أقوى العوامل – لا يعمل إلا في الاسم وحده، أمَّا الحرف فإنَّه يعمل في الاسم تارةً، ويعمل في الفعل تارةً أخرى، وأمَّا الاسم – وهو أضعف العوامل – فيعمل في الفعل متى شابه الفعل، كاسم الفاعل[٣]، والصفة المشبهة باسم الفاعل[٤]، والمصدر[٥]، ويعمل في الاسم متى شابه الحرف[٦]، نحو[٧]: (كَمْ)، و(مَنْ).

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (١/ ٨٤٢).

(٢) ينظر: المقتضب، (٤/ ٣٨٠).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، (١/ ١٢٢)

(٤) ينظر: السابق نفسه.

(٥) ينظر: السابق نفسه.

(٦) ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر – القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، (٢/ ٤٨).

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ٤٢).

فالفعل – إذن – هو أقوى العوامل على الإطلاق، وهو من عوامل الاسم، وقد ثبتت قوته بأدلة، منها: أنَّ الأسماء التي تتضمن معناه قد قويت لمشابهتها إياه، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

كما أنَّ الحروف المشبهة به قد حُملت عليه، مثل: (إنَّ، وليت، وكأنَّ).

وهو يعمل دائمًا، بينما يعمل الحرف ويهمل، أمَّا الاسم فإنَّه لا يعمل إلا بالشبه، ولذلك كان عمل الفعل أقوى وأمكن من الأسماء والحروف.

❊ ❊ ❊

المطلب الثاني: العامل الأقرب أقوى من العامل الأبعد

من القضايا النحوية المتعلقة بالعامل عند ابن جني قضية الأقوى في الإعمال، وهي ذات تَعَلُّقٍ بما يسمى عند علماء النحو بـ (التنازع) أو بالإعمال كما يسميه الكوفيون[١].

والتنازع في اللغة هو المجاذبة، قال الجوهري: « ونازَعْتُهُ مُنازَعَةً ونِزاعاً، إذا جاذبته في الخصومة. وبينهم نِزاعَةٌ، أي خصومةٌ في حقٍّ. والتَنازُعُ: التخاصمُ »[٢].

أمَّا في اصطلاح علماء النحو فلم يكن التنازع معروفًا لدى سيبويه باسمه المعروف عند المتأخرين، ولذلك نجده يذكر مسائل التنازع تحت عنوان « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك »[٣].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ت: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، (٢/ ٤١٩).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٩هـ، (ن ز ع).(٣/ ١٢٨٩).

(٣) الكتاب، (١/ ٧٣).

وقد تابع المبردُ والزجاجيُّ سيبويه في ذلك، إذ ذكر المبرد هذه المسائل في باب: الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر[١].

أمَّا الزجاجيُّ فقد أورد مسائل التنازع تحت عنوان « باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر»[٢].

ولا يعني عدمُ تسمية هؤلاء العلماء التنازعَ باسمه المعروف إغفالَهم له، بل إنَّهم قد درسوه وبيَّنوا مسائله، وإن اختلفت اصطلاحاتهم لأبواب مسائله.

وقد عرَّف أبو حيان التنازعَ قائلا: « أنْ يتقدم عاملان فصاعدًا من فعل أو شبهه غير حرف ليس أحدهما للتأكيد مجتمعين على معمول واحد فصاعدًا... »[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب، (٣/ ١١٢).

(٢) الجمل في النحو، (ص١١١).

(٣) تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، (ص ٣٣٧).

وتابعه في ذلك ابن هشام إذ عرَّفه بقوله: « أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشْبهانهما، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشْبهه، ويتأخّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى »(١).

ويذكر حسن عباس – من المحدثين – أنَّ التنازع هو: « ما يشتمل على فعلين – غالبًا – متصرفين، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكلٍّ من الاثنين السابقين »(٢).

ومن خلال هذه التعريفات نستطيع القول بأنَّ التنازع يقوم على ركنين هما(٣):

١ – الفعلان، أو ما يشبههما، ويسميان عاملي التنازع.

٢ – المعمول، ويسمى (المتنازع فيه).

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام، (٢/ ١٦٤).

(٢) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، حسن عباس، دار المعارف – مصر، ط: الثالثة، (د.ت)، (٢/ ١٨٧).

(٣) ينظر: السابق نفسه.

وقد ورد التنازع كثيرًا في القرآن الكريم، وفي كلام العرب وأشعارهم، أمَّا في القرآن الكريم، فمنه قول الله – تعالى – : ﴿ آتُوني أُفرغ عليه قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] إذ عمل الفعل الثاني في الآيتين كلتيهما.

وأما في أشعار العرب فمنه، قول الفرزدق:

ولكنَّ عَدْلًا لو سببتُ وسبَّني بَنُو عبدِ شمسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ(١)

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (سببت وسبوني بني عبد شمس).

وقول الطفيل الغنوي:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَهَا جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ(٢)

فأعمل الثاني – كذلك – ولو أعمل الأول لرفع (لون مذهب) لأن الأول يطلبه فاعلا، ولأظهر ضمير المعمول مع العامل الثاني، فقال: (جرى فوقها واستشعرته لونُ مذهب).

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، في ديوانه، (٢/ ٣٥٦)، وفي الكتاب، (١/ ٧٧) والإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ٧٤): « ولكنَّ نِصفًا ».

(٢) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي، في ديوانه شرح الأصمعي، ت: حسان فلاح أوغلي، دار صادر – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م، (ص٣٢)، والكتاب، (١/ ٧٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ٧٤).

مسألة:

قال ابن جني، وهو يعلِّل بالقوة والضعف مسألةً في باب التنازع، إذ تحدث عن إعمال المصدر عمل الفعل: « فأمّا قوله:

قد جرّبوه فما زادت تجاربُهمْ أبا قُدَامة إلاّ المجد والفَنَعا[١]

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوبًا بـ (زادت) أي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم إيّاه إلا المجد . والوجه أن ينصب بـ (تجاربهم) لأنه العامل الأقرب ولأنه لو أراد إعمال الأوّل لكان حَرًى أن يعمل الثاني أيضا فيقول : فما زادت تجاربهم إيّاه أبا قدامة إلاّ كذا كما تقول : (ضربت فأوجعته زيدا) وتُضَعِّف[٢] (ضربت فأوجعت زيدًا) على إعمال الأوّل . وذلك أنك إذا كنت تُعمِل الأوّل على بُعده وجب إعمال الثاني أيضا لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب »[٣]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى، في ديوانه، ت: محمد حسين، مكتبة الآداب - الإسكندرية، (د.ط)، ١٩٥٠م، (ص١٠٩)، وقد ورد في ديوانه: (وجربوه) بدلًا من (قد جرَّبوه)، وكذلك ورد بالرواية نفسها التي في ديوانه في المحكم والمحيط الأعظم، (ف ن ع)، (٢/ ١٨٨)، وفي لسان العرب، (ف ن ع)، (١١/ ٢٢٩).

والفَنَعُ: رائحة المسك وانتشاره، ينظر: العين، (ف ن ع)، (٢/ ١٥٨).

(٢) أي: تنسبه إلى الضعف كما عند المحقق، (٢/ ٢١١).

(٣) الخصائص، (٢/ ٢١٠-٢١١).

بيَّن ابن جني – في النص – أنَّ (أبا قدامة) الذي ورد ذِكرُه في البيت السابق يجوز أن يكون منصوبًا بالفعل (زادتْ) إلا أنَّ الأوجه أنْ يكون منصوبًا بـ (تجارب) وعلة ذلك عنده أنَّ العامل الثاني هو الأقرب إلى المعمول، والعامل الأقرب إلى المعمول أقوى من العامل الأبعد عنه.

ويرى سيبويه شيخ البصريين أنَّ الأحق بالإعمال هو الثاني؛ معلِّلًا ذلك بقرب جوار العامل للمعمول، إذ يقول: « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقُضُ معنى »[1].

وذهب المبرد إلى أن البصريين قد اختاروا إعمال الآخر من العوامل، وعلة إعمالهم إياه تعود إلى قرب العامل من المعمول، وقد حملهم هذا القرب على جرِّ (خرِب) في قولهم:

(هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بالرغم من كون الصفة مرفوعة في الأصل؛ لأنَّها صفة لـ (جحر)، فلمَّا صنعوا هذا – بالرغم من عدم صحة معناه – فإنَّ ما صح معناه أولى بذلك؛ لقربه، كما ذهب إلى جواز واستحسان إعمال الأول كذلك.

---

(١) الكتاب، (١/ ٧٤).

قال: « وإنما اختاروا إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول. ألا ترى أن الوجه أن تقول: خشَّنتُ بصدرِك، وصدرِ زيد، فتعمل الباء؛ لأنها أقرب.

وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، وإنما الصفة للجحر. فكيف بما يصح معناه؟ ولو أعملت الأول كان جائزاً حسناً »[١].

ونقل أبو البركات الأنباري عن البصريين قولهم بإعمال الثاني كونه أولى بالعمل؛ لقربه، كما نقل عن الكوفيين قولهم بإعمال الأول كونه أولى بالعمل - كذلك - لسبقه وتقدمه[٢].

وعلَّل ابن يعيش الموصلي إعمالَ البصريين الثاني من العاملين؛ برعاية جانب القرب، وحرمة المجاورة بين العامل والمعمول، فقال: « وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنَّه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب، وحرمة المجاورة. ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : هذا جُحْرُ ضبٍّ

(١) المقتضب، (٤/ ٧٢-٧٣).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ٧١ ــ ٧٧).

خربٍ ، وماءُ شنٍّ بارِدٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّ الضب لا يوصف بالخراب، والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما هما من صفات الجُحْر والماء »[١].

وقد قرأ (ابن كثير)، (وأبو عمرو)، (وحمزة)، (وعاصم) بكسر اللام في (أرجلِكم)[٢] من قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... ﴾ الآية. [المائدة: ٦].

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي هذه القراءة بأنَّ هؤلاء قد اختاروا الجرَّ عطفًا على الرؤوس، ليكون محمولًا على ﴿ امسحوا ﴾ دون ﴿ اغسلوا ﴾؛ لأنَّ ﴿ امسحوا ﴾ أقرب الفعلين العاملين إلى المعمول فيه، والحكم يقضي بأنَّ العاملين إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى من الأبعد[٣].

(١) شرح مفصل الزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، (٢/ ٢١١).

(٢) كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، (د.ط)، (د.ت)، (ص٢٤٢-٢٤٣).

(٣) ينظر: الكتاب الموَّضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد الشيرازي النحوي، ت: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، (١/ ٤٣٧).

وقد حكى السيوطي عن ابن جني قوله بقوة العامل الأقرب على الأبعد[١].

وبالتمعن في هذه الآراء أجد أنَّ ابن جني قد تفرَّد بتعليل إعمال العامل الأقرب من المعمولات بالقوة، وأمَّا العلماء غيره فإنَّهم قد عللوا هذا الإعمال من باب الأَوْلَوية، والقرب، وحرمة المجاورة، دون أنْ يصرحوا بما صرّح به ابن جني من القول بقوة العامل الأقرب، وضعف العامل الأبعد.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، (٢/ ٣٩٤ ــ ٣٩٥).

المبحث الثاني: احترام الرتبة أقوى من إهدارها

أدرك النحويون منذ القدم ما يتميز به التركيب اللغوي من سماتٍ وخصائص رفيعة، وقد نظروا إلى هذا التركيب على أنَّه رُتَبٌ تنظم كلَّ باب من أبواب النحو[١]، ومن خصائص هذا التركيب مراعاة ما يسمى بـ (الرتبة النحوية).

والرتبة والمرتبة في اللغة: الدرجة والمنزلة. قال الخليل: « والرَّتَبُ : ما أشرف من الأرض كالدَّرَج... والمرتبةُ : المنزلة عند الملوك ونحوها، وترتَّبَ فلانٌ، أي: عَلا رُتْبة أي دَرَجة »[٢].

وقال الزبيدي: « والرُّتبةُ بالضمِّ، والمرتبةُ: المنزِلةُ عند الملوكِ، ونحوِها »[٣].

أمَّا في الاصطلاح ، فقد نالت الرتبة النحوية عناية العلماء في تراثنا النحوي، وبرزت في كتبهم ومصنفاتهم.

---

(١) ينظر: مفهوم الرتبة النحوية، سامي عوض وحسن شحود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد الرابع، (العدد: ١٧)، ٢٠٠٢م، (ص٣).

(٢) العين، (ر ت ب)، (٨/ ١١٥).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، (رَ تَ بَ)، (٢/ ٤٨٢).

من ذلك أنَّ سيبويه قد تحدث عن مفهوم الرتبة في إشاراته المتكررة إلى حد الكلام في كتابه، وإنْ لم يصرح بمصطلح الرتبة، ومن هذا قوله: « وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ، الرفعُ أجودُ وإن كنت تريد الأولَّ، لأنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً »[١]، وقوله: « وسألتُه[٢] عن أيُّهم، لِمَ لَمْ يقولوا: أيَّهم مررتَ به؟ فقال: لأن أيَّهم « هو » حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألفُ وإنَّما تُرِكتِ الألفُ استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترى أن حدَّ الكلام أن تُؤخِّرَ الفعلَ فتقولَ: أيَّهم رأيتَ، كما تفعلُ ذلك بالألف، فهي نفسُها بمنزلة الابتداء »[٣].

وذكر المبرد مصطلح الموضع - بالإضافة إلى الحدِّ - فقال: « ألا ترى أنَّك تقول: ضرب غلامَه زيدٌ؛ لأنَّ الغلام في المعنى مؤخر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول.

ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً كان محالاً؛ لأنَّ الغلام في موضعه. لا يجوز أن يُنوى به غيرُ ذلك الموضع.

---

(١) الكتاب، (١/ ٦٢).

(٢) يعني أبا الخطاب الأخفش، ينظر: السابق، (١/ ١٢٤، ١٢٦).

(٣) السابق، (١/ ١٢٦).

وعلى هذا المعنى تقول: « في بيته يُؤتَى الحَكَمَ »[١]، لأن الظرفَ حدُّه أنْ يكونَ بعدَ الفاعل »[٢].

أمَّا ابن السراج فقد تناول مصطلح المرتبة، وذلك عندما بيَّن أنَّ مرتبة العامل قبل المعمول فيه لفظًا أو تقديرًا، فقال: « وإذا قلت: (ما طعامك زيدٌ آكل)، (وما فيك زيدٌ راغب) ترفع الخبر لا غير، من أجل تقديم مفعوله، فقد قدمته في التقدير لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه، ملفوظاً به أو مقدراً، وقوم يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة، فيقولون:(ما طعامك زيدٌ بآكل)، (وما فيك زيدٌ براغب).

إلا أنَّهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة »[٣].

وذُكرت الرتبة - بهذا المصطلح - في كتاب الخصائص لابن جني، إذ أفرد لها بابًا خاصًا، وهو (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)، وقد بيَّنَ في هذا الباب رأيه في الرتبة من حيث التقديم

(١) من الأمثال العربية الذي ذكرته العرب على ألسن البهائم، ينظر: كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر ، ط: الثانية، ١٩٨٨م، (١/ ٣٦٨).

(٢) المقتضب، (٤/ ١٠٢).

(٣) الأصول في النحو، (١/ ٩٣-٩٤).

والتأخير، وانضمام القرائن التي توجب التقديم والتأخير وتمنعانهما، ومن ذلك قوله في مطلع هذا الباب: « من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا. فهذا لم يمَتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنَّما امتنع لقرينة انضمَّت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظَهره لفظا ومعنى »[(١)].

وللمرتبة أهميتها البالغة عند ابن جني؛ إذ إنَّه عدَّ احترام الرتبة، وعدم إهدارها أمرًا لازمًا، وبيَّن أنَّه لا يجوز نقضها إلا لأمرٍ حادث[(٢)].

ولا نكاد نجد لمصطلح الرتبة تعريفا واضحًا إلا عند العلماء المحدثين الذين وسَّعوا مفهوم الرتبة، فشمل الترتيب التركيبي، والترتيب الدلالي، ولذلك عرَّف الدكتور تمام حسان الرتبة بأنَّها: «قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه »[(٣)].

كما أشار الدكتور تمام حسَّان إلى أنَّ الرتبة تأتي على نوعين:

---

(١) الخصائص، (١/ ٢٩٤ – ٢٩٥).

(٢) ينظر: السابق، (١/ ٣٠١).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة – الدار البيضاء، (د.ط)، ١٩٩٤م، (ص٢٠٩).

الرتبة المحفوظة، والرتبة غير المحفوظة، وذكر أنَّ الرتبة المحفوظة لا تتخلف عن تركيبها، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فتأذن بالتقديم والتأخير، وهذا ما يُعرف عنده بـــ (تشوش الرتبة)[١].

وتعرِّف لطيفة النجار الرتبة النحوية بقولها: « الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية »[٢].

وتابع محمدُ حماسة شيخَه تمَّامًا؛ إذ تحدث عن حرية الرتبة، وجواز انتقالها من مكان إلى آخر داخل الجملة[٣]، وقد تابعهما أسامة عطية الذي قال بتبادل الرتب، أو العدول عنها في أجزاء الجملة الفعلية[٤].

---

(١) ينظر: البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، (ص٢٢٧).

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، دار البشير – الأردن، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، (ص١٩٦).

(٣) ينظر: النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، (١٣٨-١٤١).

(٤) ينظر: قرينة الرتب ومكونات الجملة، أسامة عطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، (العدد:١)، ٢٠١٠م، (ص٢٣١).

مسألة:

قال ابن جني، وهو يعلل بقوة تقدمِ الأصوات والمرفوعات بعضها بعضًا في أبوابها: « أحدهما: أن رتبة الأقوى أبدًا أسبق وأعلى؛ والآخر: أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قِبَل أن المتكلم في أوّل نطقة أقوى نَفْسا، وأظهر نشاطاً، فقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين. كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخّره، فإنّ هذا أحد ما يحتجّ به في المبتدأ، والفاعل »[١].

بينتُ في الفصل الأول تعليل ابن جني تقدمَ الأصوات بعضها بعضًا – لقوتها –[٢]، كما بينت في الفصل الثاني تعليله رفع المبتدأ بالضمة – لقوتها – في مسألة أقوى الحركات[٣].

ولما كان ابن جني يحاول – دائمًا – حشد الظواهر النحوية الدالة على مذهبه وحكمه[٤]، فإنَّه يجعل من بيان وتعليل المسألة الواحدة

(١) الخصائص، (١/ ٥٦).

(٢) ينظر: هذه الرسالة، (ص٤٦).

(٣) ينظر: هذه الرسالة، (ص١٥٨).

(٤) ينظر: إبرام الحكم النحوي، (ص٥٨).

تعليلاتٍ لمسائل أخرى كما هو الحال في هذه المسألة، إذ إنَّه - بالإضافة إلى تعليل الأصوات والحركات - قد علَّل على احترام الرتبة النحوية بإعراب المبتدأ بالضمة؛ كونه قد قوي لتقدمه الخبر، وكذلك إعراب الفاعل بالضمة لتقدمه على المفعول به.

وبيَّن ابن الورَّاق أن سبب استحقاق المبتدأ لعلامة الرفع دون غيرها من العلامات هو سبقه وتقدمه، فلما كان المبتدأ كذلك استحق أول الحركات مخرجا، وهي الضمة، فقال: « فالذي يجب أن يُبيَّن: لم خُصَّ بعمل الرفع دون غيره ؟ وإنَّما خُصَّ بالرفع لأن المبتدأ أول الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا، وهو الضم »[1].

الرأي نفسه نجده عند أبي البركات الأنباري، فقد أشار إلى أنَّ المبتدأ قد وقع في أقوى أحواله متقدمًا في المرتبة الأولى، فلذلك أُعطي أقوى علامات الإعراب وهو الرفع، فقال:" فإن قيل: فلم خُصَّ المبتدأُ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه: أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى

(١) علل النحو، (ص٢٦٣).

أحواله، وهو الابتداء، فأُعطيَ أقوى الحركات، وهو الرفع. والوجه الثاني: أن المبتدأ أول، والرفع أول، فأُعطيَ الأولُ الأولَ »[١].

ويرى السهيلي أنَّ المبتدأ قد قويَ؛ لتقدمه في الرتبة، فلما كان كذلك استحق أقوى الحركات، وهي الضمة، ويشترك مع المبتدأ في استحقاق الرفع الفاعلُ، ولذلك رُفع بالضمة مثله مثل المبتدأ[٢].

وذهب الرازي إلى أنَّ مراتب الموجودات ثلاث مراتب: مؤثر لا يتأثر، وهو المقدَّم والأقوى، وهذه مرتبة الفاعل، ومتأثر لا يؤثر، وهو الأضعف، وهذه مرتبة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار، ويتأثر باعتبار، وهو الأوسط، وهذه مرتبة المضاف إليه، وقد قسموا الحركات بحسب قوة هذه المراتب، فأعطوا الفاعل المتقدم أقوى الحركات، وهي الضمة، وأعطوا المفعول به أضعفها، وهي الفتحة، وأعطوا المضاف إليه أوسطها، وهي الكسرة[٣].

وعلَّل العكبري استحقاق المبتدأ الرفع؛ بقوته - لسبقه وتقدمه في الرتبة - فقال: « وإنَّما عمل الابتداء الرفع لوجهين: أحدهما: أنَّه قوي

---

(١) أسرار العربية، (ص٤٦).

(٢) ينظر: نتائج الفكر، (ص٣١٢).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب، محمد الرازي، (١/ ٦٠).

بأوَّليته والرفع أقوى الحركات، فكان ملائمًا له، والثاني: أنَّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنَّه لا يكون إلاَّ اسماً مخبراً عنه سابقاً في الوجود على الخبر »[١].

كما علَّل إعراب الفاعل بالرفع؛ كونه أقوى من المفعول، فقال: « وإنَّما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه... والثالث: أنَّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه، والضَّمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه »[٢].

والذي يراه الباحث أنَّ التعليل بالقوة في استحقاق المبتدأ علامة الرفع دون غيره؛ لتقدمه تعليلٌ وجيه؛ كونه متقدمًا في الجملة تقدمًا جليًّا، فهو يأتي أولًا، وعاريًا من العوامل اللفظية، إذ إنَّه لا يتقدم عليه شيءٌ، وأمَّا تقدم الفاعل فإنَّه تقدمٌ نسبيٌّ، إذ يقتصر تقدمُه على معموله، كما أنَّ المبتدأ ما ينفك عن كونه مبتدأً وإن تأخر، بخلاف الفاعل الذي تزول فاعليته إذا تقدم.

❊ ❊ ❊

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، (ص١٠٠).

(٢) السابق، (ص١١٤).

المبحث الثالث: انفصال الضمير أقوى من اتصاله.

يعدُّ الضمير من الأدوات التي تربط بين أجزاء الجملة في اللغة العربية، وتصل بعضها بعضًا، إذ يقوم الضمير مقام الاسم الظاهر، فيرفع اللبس، ويعيد متأخر الكلام على متقدمه، فيغني بذلك عن التكرار، ويؤدي إلى الاختصار، ويخفف الثقل الحاصل في كثرة الألفاظ، دون الإخلال بالتراكيب والمعاني(١).

والضميرُ في اللغة: السرُّ، والإضمارُ: الإخفاءُ. قال ابن سيده: « والضَّميرُ: السِّرُّ، وداخلُ الخاطِرِ، والجمعُ الضَّمائرُ. وأَضْمَرْتُ الشيءَ: أَخْفيتُه »(٢).

وفي الاصطلاح يُعرف الضمير بأنَّه: « ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدم ذِكرُه لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا »(٣).

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (٢/ ١١١).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، (ض م ر)،(٨/ ١٩٩).

(٣) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب عثمان بن عمر المصري، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، (د.ط)،(د.ت)، (ص٣٢).

وهو اصطلاح بصريٌّ، والكوفيون يسمونه (كناية ومكنيًّا)[1]؛ لأنَّه ليس اسمًا صريحًا، والكناية تقابل الصراحة.

وقد علَّل ابن جني في كتابه الخصائص بقوة الضمير المنفصل، وبضعف الضمير المتصل بعضَ المسائل النحوية وهي كما يأتي:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٢/ ٩١١).

المسألة الأولى: الخلع العارض من معنى الاسمية يلحق الضمائر المتصلة لضعفها:

قال ابن جني: « والتاء في (أَرأَيتَكَ زيدًا ما صنع) لم تجرَّد من معنى الحرفية إلا مقترنة بما كان مرّة اسما، ثم جُرّد من معنى الاسمية، وأخلص للخطاب والحرفيّة، وهو الكاف في (أرأيتك زيدًا ما صنع) ونحوه... فإن قلت : فـ (أن) من (أنت) لم تُستعمل قطُّ حرفا، ولا خلعت دلالة الاسمية عنها، فهذا يقوّى حكم الأسماء المضمرة كما أضعفها ما قدّمت أنت من حالها في تجرّدها من معنى الاسمية، وما غَلب عليها من حكم الحرفيّة.

قيل: لسنا ندّعى أن كلّ اسم مضمَر لا بدّ من أن يُخلع عنه حكم الاسمية، ويخلص للخطاب والحرفيّة ؛ فيلزمنا ما رمت إلزامَنا إيّاه ، وإنما قلنا : إن معنى الحرفية قد أُخلص له بعضها ؛ فضعف لذلك حكم جميعها، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متّصلَها، دون منفصِلها - وذلك لضعف المتّصل - فاجترئ عليه ؛ لضعفه فخُلِع معنى الاسمية منه، وأمّا المنفصل فجار بانفصاله مَجرى الأسماء الظاهرة القويَّة المعربة . وهذا واضح »[1].

(١) الخصائص، (٢/ ١٩٣).

اختلف النحويون في التاء والكاف اللتين تأتيان في قولهم: (أَرأَيْتَكَ) والتي هي بمعنى (أخبرني) في نحو قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فذهب سيبويه إلى القول بأنَّ الكاف قد جاءت توكيدًا مستغنى عنه، وأنَّ التاء هي ضمير المخاطب المرفوع، فقال:

« ومما يدلُّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: (أَرأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه)، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبلاً عليك عن قولك : (يا زيدُ)، ولحاقُ الكاف كقولك:(يا زيدُ)، لَمَنْ لو لم تقل له:يا زيدُ استغنيت. فإنما جاءت الكاف في أرأيتَ والنداءُ في هذا الموضع توكيداً. وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرِحَ كان مُسْتَغنىً عنه، كثير »[(١)].

ويرى الفراء أنَّ التاء حرف الخطاب، وأنَّ الكاف الفاعل لكونها المطابقة للمسند إليه[(٢)].

---

(١) الكتاب، (١/ ٢٤٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تعليق: صلاح عبد العزيز السيد وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ، (١/ ٣٤١).

أمَّا المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وابن جني[٤] فقد ذهبوا إلى أنَّ الكاف زائدة للمخاطبة، ومخلوع عنها معنى الاسمية.

وردَّ ابن هشام قولَ الفراء إنَّ التاء للخطاب، والكاف فاعل، بأنَّ قوله هذا يرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنَّها لا تقع قط مرفوعة[٥].

والذي يراه الباحث أنَّ التاء فاعل، وأنَّ الكاف حرف زائد لمعنى الخطاب.

والذي جعل العلماء يهتمون بدراسة خلع الاسمية عن أحد الضميرين، وتجريده للخطاب والحرفية هو كونه متصلًا، إذ إنَّه لا يمكن أنْ يأتيَ هذا في المنفصل؛ لاستقلاليته، ولذلك بيَّن ابن جني - في النص السابق - أنَّه لا يقول بخلع حكم الاسمية عن كل

(١) ينظر: المقتضب، (٣/ ٢١٠).

(٢) ينظر: الأصول فيي النحو، (٢/ ١٣٠).

(٣) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ، (٢/ ٤٧٥-٤٧٦).

(٤) ينظر: الخصائص، (٢/ ١٩٣).

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ط)، ١٤١١هـ، (١/ ٢٠٥).

الضمائر، بل إنَّ الخلع حاصلٌ في الضمائر المتصلة الضعيفة، إذْ إنَّها لا تقوم بنفسها، وإنما تكون متصلة بما قبلها، فهي بذلك تأخذ حكم الحرفية، لا الاسمية.

والخلع لا يستطيع أنْ يصل إلى الضمائر المنفصلة - لقوتها - وجريانها مجرى الأسماء الظاهرة المعربة.

ولا يعني ضعف الضمير المتصل عنده أنَّه قليل في الاستعمال، بل هو أكثر وأيسر من الضمير المنفصل، ومتى أمكن اتصال الضمير لا يعدل عنه إلى انفصاله، ولذلك فهو يرى في موضع آخر من كتابه الخصائص أنَّ البناء أصل في الضمير المتصل؛ لكثرته، ويسره، وضعفه - معًا - وأنَّ الضمير المنفصل محمول عليه في حكم البناء، ولاحق في الاستعمال به؛ للشبه الحاصل بينهما من حيث إنَّهما مضمران كلاهما[1].

وقد برزت قوة الضمير المنفصل في كثيرٍ من أقول العلماء وآرائهم، ومنهم العكبري الذي يرى أنَّ الضمير المنفصل المرفوع (هو) في نحو:(زيدٌ هو العاقلُ) قد جاء ليدلَّ على أنَّ ما بعده خبرٌ وليس بنعت،

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ١٩٤، ١٩٦).

وإنَّما جُعِل الضمير المنفصل المرفوع (هو) مختصًا بهذا المعنى؛ لقوَّتِه واتساعه في التصرف[١].

وبدأ السهيلي حديثه عن الضمائر بالحديث عن ضمير المتكلم المنفصل المرفوع (أنا) ورأى أنَّه يستحق الهمزة والنون، والعلة في ذلك أنَّ الهمزة أحق بضمير المتكلم؛ لقوتها بالجهر والشدة، وليست الهاء الضعيفة بالخفاء .

فكان ما هو أقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم المنفصل الذي يكون الكلام صفةً له، وأمَّا تآلف الهمزة مع النون؛ فلأنَّ الهمزة بانفرادها لا تكون اسمًا منفصلًا، فلذلك وُصِلتْ بالنونِ؛ لأنَّها من أمهات الزوائد[٢].

ولم تكن الهمزة القوية لتنفرد بهذا الضمير المنفصل، إلا لتناسب حاصل بينهما، من قِبل قوتهما جميعهما، فالقويُّ يناسب القويَّ في الحكم والعلة.

---

(١) ينظر: علل النحو، (ص٤٢٢).

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو، (ص١٧١).

وذهب ابن يعيش الموصلي إلى أنَّ أصل الضمائر هو الضمير المنفصل المرفوع؛ لأنَّ أولَّ أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أُضمِرَ فلابد أنْ يكون منفصلًا[١].

وذكر ابن هشام أنَّ من فوائد الضمير المنفصل أنْ يكونَ معنويًّا يتأكد به الكلام ويقوى، فقال: « والثاني: معنوي، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع لتوكيد فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل) وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعَامَة؛ لأنه يُدعَمُ به الكلام، أي يُقَوِّي ويُؤكِّد »[٢].

ويرى الدكتور المتولي علي المتولي أنَّ ضمير الرفع المنفصل يقع توكيدًا لفظيًّا لأيِّ ضمير متصل، سواءً أكان الضميرُ ضميرَ رفع، أم نصب، أم جرّ، وعلة ذلك أنَّ الضمير المنفصل المرفوع ضميرٌ قويٌّ وأصيلٌ، فهو قبل المنصوب والمجرور؛ ولذلك فالتصرف فيه أكثر من غيره[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، (٢/ ٢٢٥).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٢/ ٥٧١).

(٣) ينظر: التوكيد في النحو العربي، المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد ـ المنصورة، (د.ط)، ٢٠٠٤م، (ص٢٣ ـ ٢٤).

فهذا نوعٌ من أنواع الضمير المنفصل، قد ظهرت قوَّته، في حين أنْ الضمير المتصل ضمير ضعيف في جميع أحواله، غير مستقل بنفسه، فهو لا يأتي إلا ملتصًقا بما قبله، مستندًا عليه، أمَّا الضمير المنفصل فهو ضمير مستقلٌّ يقوم بنفسه، وينفصل عن عامله، نحو: (ما عرفتُ إلا إيَّاك)، (وما أتاني إلا أنت).

المسألة الثانية: قبح حذف الضمير المجرور؛ لضعفه.

قال ابن جني، وهو يتحدث عن إقحام المعطوف بين المتضايفين: « ومنه بيت الأعشى:

إلا بُـداهـــةَ أو عــلالةَ قــارِحٍ نَهْـدِ الجُــزاره[(١)]

وقوله:

يا من رأى عارضًا أرِقت لـه بين ذِراعَي وجبهةِ الأسد[(٢)]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو في ديوان الأعشى برواية: (سابح) بدلًا من (قارح) ينظر: ديوانه، (ص١٥٩)، وقد رُويَ: (إلا علالة أو بداهة) في الكتاب، (١/ ١٧٩)، وفي تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ط)، ١٣٨٣هـ، (ع ل)، (١/ ١٠٦)، وفي تاج العروس، (ج ز ر)، (١٠/ ٤١٨).

العُلالةُ: بقية سير الفرس، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، (ع ل)، (١/ ٩٣).

والبُداهةُ: أول جري الفرس، ينظر: الصحاح في اللغة، للجوهري، (ب د ه)، (٦/ ٢٢٢٦)، والقارح من الخيل: هو الذي قد أسنَّ، تاج العروس من جواهر القاموس، (ف د ر)، (١٣/ ٣٠٩). يريد أنَّ قومه لا يقاتلون بالحجارة والعصي، وإنما هي الخيل الأصيلة يمتطيها الفارس مدججًا بالسلاح .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو غير منسوب في الخصائص، وقد ورد منسوبًا للفرزدق عند البطليوسي والبغدادي، ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، تعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ، =

فإن قيل: لو كان الآخِر مجرورًا بالأول لكنت بين أمرين: إما أن تقول: إلا علالةَ أو بداهته قارح... لأنَّك إنما تعمل الأول، فجرى ذلك مجرى: ضربت فأوجعته زيدًا؛ إذا أعملت الأول.

وإما أن تقدر حذف المجرور من الثاني، وهو مضمر ومجرور – كما ترى – والمضمر إذا كان مجرورا قبح حذفه ؛ لأنه يضعف أن ينفصل فيقوم برأسه... قيل: أما تركهم إظهار الضمير في الثاني وأن يقولوا: (بين ذراعى وجبهته الأسد) ونحو ذلك فإنهم لو فعلوه لبقي المجرور لفظًا لا جار له في اللفظ يجاوره؛ لكنهم لما قالوا: (بين ذراعى وجبهة الأسد) صار كأن (الأسد) في اللفظ مجرور بنفس (الجبهة) وإن كان في الحقيقة مجرورًا بنفس الذراعين. وكأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ، وأما قبح حذف الضمير مجرورا ؛ لضعفه عن الانفصال فساقط عنا – أيضا – وذلك أنه إنما يقبح فصل الضمير المجرور متى خرج إلى اللفظ ، نحو: (مررت بزيدوك ونزلت على زيد وهُ) ؛ لضعفه أن

=(ص١١٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (٥/ ٢٨٩).والعارض السحاب يعرض في الأفق، ينظر: تاج العروس ، (ع ر ض)، (١٨/ ٣٨٦)، وجبهة الأسد: نوع من النجوم يقال له جبهة الأسد، ينظر: العين، (ج ب هـ)، (٣/ ٣٩٥).

يفارق ما جره ، فأما إذا لم يظهر إلى اللفظ ، وكان إنما هو مقدر في النفس غير مستكره عليه اللفظ فإنه لا يقبح »[(١)].

أورد ابن جني – في النص السابق – شاهدين شعريين على مسألة الفصل بين المتضايفين بالمعطوف، وافترض تساؤلًا حول ذلك، وهو ماذا لو كان الآخر من المتضايفين مجرورًا بالأول منهما؟ إذ إننا سنكون بين أمرين، وهما: إمَّا أن نقولَ:(إلا علالةَ أو بداهته قارحٍ) و (بين ذراعي وجبهته الأسد) وذلك بإعمال الأول.

وإمَّا أن نقدِّر حذفَ الضمير المجرور من الثاني، والضمير إذا كان مجرورًا قبح حذفه، والعلة في ذلك أنَّ الضمير المجرور يضعف عن الانفصال والقيام بنفسه.

ثمَّ أجاب على هذا التساؤل بأنَّهم إنَّما تركوا إظهار الضمير في الثاني، ولم يقولوا:(إلا علالة أو بداهته) و (بين ذراعي وجبهته الأسد) فإنَّهم لو فعلوا ذلك لم يكن للمجرور لفظًا جارٌّ في اللفظ يجاوره، لكنهم عندما قالوا:(إلا علالةَ أو بداهة) و(بين ذراعي وجبهة الأسد) صار كأنَّ (الأسد) مجرور بجار لفظي وهو (الجبهة) وإن كان في حقيقة

(١) الخصائص، (٢/ ٤٠٩-٤١١).

الأمر مجرور بنفس الذراعين، وهدفهم إصلاح اللفظ، والمحافظة على سلامة التركيب.

ثم أجاب على افتراض القبح الحاصل فيما لو كان التقدير بحذف الضمير المجرور، ورأى أنَّ ذلك غير حاصل؛ لأنَّ الضمير مقدرٌ في النفس، وغير ملفوظ به، ومتى كان كذلك فإنَّه لا يقبح ولا يضعف.

وقد كانت هذه المسألة محل اختلاف واسع بين النحويين، حيث وقع خلافهم في توجيه هذين الشاهدين الشعريين اللذين ذكرهما ابن جني في نصه السابق بالإضافة إلى شواهد قريبة منهما، فمنهم من جعلها من باب الفصل بين المتضايفين، ومنهم من جعلها من باب الحذف، حيث حذف المضاف إليه من الاسم الأول، ومنهم من رأى أنَّها تأتي من باب إعمال عاملين في معمول واحد.

فأمَّا الذين رأوا أنَّها من باب الفصل بين المتضايفين فمنهم سيبويه إذ يرى أن هناك إقحامًا للألفاظ في بعضها؛ من أجل إصلاحها، فالأصل في (بين ذراعي وجبهة الأسد) - مثلًا - هو (بين ذراعي الأسد وجبهته) ثم أُقحمتْ (جبهته) بين المضاف والمضاف إليه، ثم حُذف الضمير إصلاحًا للفظ.

ولا يجوز هذا عنده إلا في الشعر؛ كراهية الفصل بين المضاف والمضاف إليه[١]، ونُسِب هذا الرأي إلى جمهور النحويين[٢].

وأمَّا الذين قالوا إنَّها من باب الحذف، فمنهم المبرد، إذ يرى أن أصل: (إلا علالة أو بداهة قارح) هو: (إلا علالة قارح أو بداهة قارح) و(بين ذراعي وجبهة الأسد) هو: (بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد)، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني[٣]، وهو اختيار ابن مالك[٤].

وأمَّا من قال إنَّ ذلك من باب إعمال عاملين في معمول واحد، فهو الفراء، إذ يرى أنَّ الاسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد، واشترط أن يكون ذلك في الشيئين المصطحبين، مثل:(اليد والرجل، والعلالة والبداهة) وليس في المتباعدَين مثل:(الغلام والدار)[٥].

ويرى البطليوسي أنَّ الأسماء قد تُعلق عن العمل، بخلاف الحروف، ومما عُلِّق فيه عمل الأسماء قوله: (بين ذراعي وجبهة الأسد)

---

(١) ينظر: الكتاب، (١/ ١٧٥-١٨١).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (٤/ ١٦٩).

(٣) ينظر: المقتضب، (٤/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، (٣/ ٢٤٩).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء، (٢/ ٨٤٣).

ومن العلل التي علَّل بها ذلك أنَّ الاسم أقوى من الحرف، والأقوى يحتمل من التعليق والحذف ما لا يحتمله الأضعف[١].

وحكم الشيخ مصطفى الغلاييني – من العلماء المحدثين – بضعف حذف المضاف إليه الأول، نحو: (بين ذراعي وجبهة الأسد) ورأى أن الأفضل ذكر الاسمين المضاف إليهما معًا[٢].

ويرى عبد الغني الدقر أنَّ قولَ الفرزدق: (بين ذراعي وجبهة الأسد) من باب حذف المضاف إليه الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وعدَّه خاصًّا بالشعر[٣].

هذا أبرز ما قاله النحويون حول هذه القضية، أمَّا ابن جني – فكما نقلتُ عنه – يعلِّلُ القضية بضعف الضمير المتصل، وهو تفرُّد منه – رحمه الله – حسب ما وقفت عليه من مصادر.

---

(١) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل، (ص١١٣).

(٢) جامع الدروس العربية، (٣/ ٢١٣).

(٣) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيِّل بالإملاء، عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، (ص ٦٢).

والذي يراه الباحث أنَّ المضاف إليه الأول قد حُذف لدلالة الثاني عليه، بالإضافة إلى أنَّ هذا الحذف ينبغي ألا يكون في سعة الكلام، وإنَّما هو خاص بالشعر.

المبحث الرابع: التعليل بالقوة في الاستعمال والقياس

اعتُمد أصلا الاستعمال والقياس في كثير من أبواب النحو ومسائله، ونهضت عليهما المدارسُ النحوية.

فالنحو في تقعيده قائم على السماع عن العرب واستعمالاتهم، وعلى قياس الظواهر النحوية على الألفاظ والتراكيب المروية عن العرب.

فالسماع أو الاستعمال - إذن - هو الأصل الذي دون العلماء بموجبه اللغة، وهو أقرب طريق إلى ضبط قواعدها، ومعرفة المستعمل منها[(١)]، وعليه يقوم القياس بعد ذلك.

والاستعمال في اللغة مشتق من العمل، والعمل: الفعل، « وقيل: العمل لغيره، والاعتمال لنفسه. وأعمل رأيه وآلاته ولسانه واستعمله: عمل به »[(٢)].

وقال الأزهري: « استعمل فلان اللبِن إذا ما بنى به بناء »[(٣)].

ولم يقف الباحث على اصطلاح النحويين للاستعمال نفسه، وإنَّما وقف على مرادف الاستعمال، كالنقل والسماع، فقد سمَّاه ابن الأنباري

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت - الكويت ، (د.ط)، ١٣٩٤هـ (ص ١٣٤).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، (ع م ل)،(٢/ ١٧٨-١٧٩).

(٣) تهذيب اللغة، (ل م ع)، (٢/ ٤٢٢).

النقل، وعرَّفه بقوله: «الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة »[١].

أمَّا السيوطي فسمَّاه السماع، وعرَّفه بقوله: « ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا، ونثرًا، عن مسلم أو كافر »[٢].

و من الباحثين من يفرِّق بين النقل والسماع، ومنهم الدكتور تمام حسان، فقد ذكر أنَّ السماع أعمُّ وأشمل من النقل؛ لأنَّ السماع ربما اشتمل على الرواية، وهي النقل، وعلى المشافهة من الأعراب الذين يرحل إليهم الراوي في البوادي، أو يفدون عليه في الحواضر[٣].

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر - دمشق، ط: الأولى، ١٣٧٧هـ، (٤٥).

(٢) الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبط: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، (ص ٣٩).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، تمام حسان، (٦١-٦٢).

وذكر الدكتور محمود نحلة أنَّ النقلَ أعمُّ وأشمل من السماع؛ لأنَّ المنقول يشمل المسموع المباشر عن الأعراب، وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم(١).

ومن خلال ما سبق من التعريفات والأقوال يحاول الباحث أنْ يعرَّف الاستعمال بأنَّه شيوع الكلام العربي الفصيح، واستعماله بكثرة في زمن الاحتجاج اللغوي.

أمَّا القياس فهو في اللغة « تقدير شيءٍ بشيء »(٢) ، وهو كذلك قياس الشيء وتقديره(٣).

وفي الاصطلاح هو: « تقدير الفرع بحكم الأصل »(٤)، وقيل: « حمل فرعٍ على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع »(٥).

ولَّما كان العلماء قد بنوا كثيرًا من قواعدهم على الاستعمال والقياس، فإنَّهم قد أرجعوا إليهما التغييرات التي حصلت على الألفاظ والتراكيب، فقد تحدثوا عن كثرة تتبعهم لاستعمالات الفصحاء،

(١) أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، (ص٣١).

(٢) مقاييس اللغة، (ق و س)، (ص٧٥٦).

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (ق ي س)، (٦/ ٤٨٦-٤٨٧).

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو (ص٩٣).

(٥) السابق نفسه.

وتسجيلهم إياها، وتدقيقهم فيها، ومن ذلك قول سيبويه: « ونحو هذا أكثر من أنْ يُحصى »[١]، وقول ابن يعيش: « لكثرة الاستعمال أثر في التغيير »[٢].

وعقد السيوطي لذلك بابًا كاملًا في الأشباه والنظائر سمَّاه: « كثرة الاستعمال اعتُمدتْ في كثير من أبواب العربية »[٣].

وقد ظلَّ الاستعمال حجةً طوال فترة عصور الاحتجاج التي انتهت بوفاة ابن هرمة سنة (١٧٦هـ)، وبفساد سلائق أهل البادية في القرن الرابع الهجري[٤].

أمَّا القياس فقد نشأ مبكرًا، إذ ورد لفظ القياس مقترنًا بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي كان « أول من بعج النحو، ومدَّ القياس والعلل »[٥].

---

(١) الكتاب، (٣/ ٢٨٩).

(٢) شرح مفصل الزمخشري، لابن يعيش (٣/ ١٣٠).

(٣) الأشباه والنظائر في النحو، (٢/ ٣٠٤).

(٤) ينظر: من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، (د.ط)، (د.ت)، (ص١٩-٢٠).

(٥) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ت: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ط)، ١٤٢٢هـ، (ص ٣٠).

وقد أكثرَ النحويون من استخدام القياس، حتى أصبح أصلًا في الدرس النحوي، فبتأمل كتاب سيبويه نجد الأقيسة قد بلغت نضجها وتمامها.

ثم إنَّ القياس قد أصبح بعد ذلك عِلمًا قائمًا بنفسه، وذلك عندما وضع ابن السراج قواعده وتعريفاته وتفريعاته في كتابه الأصول في النحو، ثم ابن جني في كتابه الخصائص.

وللقياس أربعة أركان، هي:

١- **المقيس عليه**: ويعرف بأنَّه النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الموثوق بفصاحتهم، سواءً كان النقل مشافهةً أم تدوينًا، سماعًا أم رواية؛ ليُبنى عليها حكم المقيس عليه[١].

٢- **المقيس**: وهو المحمول على كلام العرب تركيبًا أو حكمًا[٢].

٣- **الجامع**: وهو جملة من الصفات المشتركة التي تصل بين المقيس عليه والمقيس[٣].

---

(١) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق - الأردن، ط: الأولى، ١٩٩٧م، (ص ١٩).

(٢) ينظر: السابق، (ص ٢٥).

(٣) ينظر: السابق، (ص ٢٦).

٤- **الحكم**: « وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه بما يتضمن إعطاءه حكمه »[١].

وما فتئ النحويون يعرضون مسائل النحو وقضاياه على الاستعمال والقياس، وكانوا في ذلك بين مقدِّم للقياس على الاستعمال، ومقدِّم للاستعمال على القياس، والذي يُعنى به البحث هو موقف ابن جني الذي كان واسع الرواية والدراية في الاستعمال والقياس، إلا أنَّه قد أكثر من الرواية حتى إنَّه نقل بأسانيده عن سيبويه وعن شيخه أبي علي الفارسي، وغيرهما من علماء البصرة والكوفة[٢].

وقد علَّل ابن جني بقوة انتشار الألفاظ والتراكيب في الاستعمال بعضَ المسائل النحوية، ومن ذلك ما يأتي:

---

(١) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، (ص ٣٤).

(٢) نقل ابن جني عن كثير من علماء البصرة والكوفة بأسانيد متصلة، ومنهم: الأصمعي، والرياشي، والمبرد، وثعلب، ينظر: الخصائص، (٢/ ٢٣ ، ٣/ ٢٨٦، ٣٠٦ ، ٣٠٩).

المسألة الأولى: كثرة الاستعمال أولى من قوة القياس.

قال ابن جني: « وإِن شَذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميميّة في (ما) هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازيّة أسْير استعمالًا. وإنما كانت التميميّة أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك.

إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازيّة ألا ترى أن القرآن نزل بها؟ »[(١)].

يُعمل الحجازيون (ما) المشبهة بـ (ليس) عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وذلك بأربعة شروط[(٢)]:

١- ألا يقترن اسمها بإنْ الزائدة، نحو:(ما إنْ أنت قائمٌ).

٢- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإذا انتقض وجب الرفع، نحو: (ما محمدٌ إلا طالبٌ مجتهدٌ).

---

(١) الخصائص، (١/ ١٢٥-١٢٦).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (١/ ٢٤٦-٢٥٤).

٣- ألا يتقدم الخبر، نحو: (ما مسيءٌ من أعتب).

٤- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، ما لم يكن المعمول ظرفًا، أو مجرورًا، نحو قوله: ما كلَّ حين من تحبُّ محبًّا.

أمَّا التميميون فإنَّها تهمل عندهم ولا وتعمل، نحو:(ما زيدٌ قائمٌ)[1].

وقد بيَّن ابنُ جني - في نصه السابق - أنْ الاستعمال مقدَّمٌ على القياس في بعض المسائل النحوية، وذلك إذا كان الاستعمال كثيرًا، بالرغم من قوته في القياس، ومثَّل لذلك بـ(ما) عند التميميين، فهي أقوى قياسًا؛ لأنَّها تدخل على الاسم والفعل مثلها مثل (هل) الاستفهامية، وبهذا زال اختصاصها، فكان الأولى بها أن تهمل ولا تعمل، إلا أنَّ لغةَ أهل الحجاز كانت أكثر انتشارًا، فقد نزل بها القرآن الكريم، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١].

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، حيث جاء الخبر منصوبًا في الآيتين الكريمتين كلتيهما.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١/ ١٤٠).

واللغة الحجازية عند ابن جني معروفة بالقوة، ولذلك وصفها - في موضع آخر - باللغة القوية، وذلك عندما بيَّنَ أصولَ بعض الكلمات التي تعود إليها[١].

وقد سبق سيبويه ابنَ جني إلى القول بأثر كثرة الاستعمال وأصالته، ومن ذلك ما ذكره من كونه لا يُسأل بـ (كم) إلا عن النكرة، ولا يُسأل بـ (متى) إلا عن المعرفة، فلفظ (المحرَّم) الدال على الشهر، إذا ورد بلا ذِكرٍ للشهر فإنَّه يكون في جواب (كم)، أمَّا إذا أضفتَ شهرًا إليه صار في جواب (متى) ، وحُجتُّه في ذلك استعمال العرب له[٢]، وقد تابعه في ذلك ابن السراج[٣].

ويرى الرازي أنَّه ليس ثمة علة توجب الفرق بين حالات الظرف المتمكن، وبين حالات الظرف غير المتمكن أكثر من استعمال العرب لها[٤].

---

(١) ينظر: الخصائص، (٢/ ٣٣٧).

(٢) ينظر: الكتاب، (١/ ٢١٦).

(٣) ينظر: الأصول في النحو، (١/ ١٩١).

(٤) ينظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ت: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت (د.ط)، ١٤١٥هـ ، (م ك ن)، (ص٦٤٢).

وأجاز ابنُ مالك منعَ صرف المستحق الصرف؛ وعلَّل ذلك بكثرة استعمال العرب[١].

وتابع ابنُ منظور الرازيَّ في القول بأنَّه ليس ثمة علة توجب الفرق بين حالات الظرف المتمكن، وبين حالات الظرف غير المتمكن أكثر من استعمال العرب لها[٢].

وذكر محمد الصايغ أنَّ من علل جواز الفصل بين فعل التعجب، وبين المتعجب منه استعمالَ العرب لذلك نظمًا ونثرًا[٣].

وأورد المرادي عشر لغات للفظ (أيمن) وعلَّل كثرتها، بكثرة استخدام العرب لها[٤].

ونقل السيوطي عن القزويني أنَّ علامة كون الكلمة فصيحة أنْ يكون استعمال العرب لها كثيرًا، وجعل ذلك حدَّ الكلام الفصيح[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ت: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، (٣/ ١٥٠٩).

(٢) ينظر: لسان العرب، (م كَ نَ)، (١٤/ ١١٣).

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصائغ، ت: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، (١/ ٥٢٣).

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، (ص٥٤١).

(٥) المزهر، (١/ ١٨٧).

ومن المحدثين حسن عباس الذي علَّل بِنُدْرَةِ استعمال العرب إهمالَ النحاة للأسماء التي آخرها الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمة، نحو:(سَمَنْدُو) و (قَمَنْدُو)، إذ لم يضعوا لهذه الأسماء ونحوها اسمًا ولا حكمًا[١].

وأشار الفوزان إلى أنَّ علة تشديد (النون) في (ذين) و (تين) هي التعويض عن الياءات المحذوفة من الموصول، والألف من اسم الإشارة، ثم ذكر أنَّ العلة الصحيحة هي استعمال العرب[٢].

فاستعمال العرب – إذن – حجة قوية، تقوم عليها القواعد اللغوية والنحوية، لاسيما إذا كان الاستعمال في لغة فصيحة مشهورة، كاللغة الحجازية التي نزل بها القرآن الكريم، وقاس عليها العلماء، وبنوا قواعدهم العلمية، فهي في هذه الحالة تكون أقوى من القياس نفسه إن لم يوافقها.

(١) ينظر: النحو الوافي، (١/ ١٩٣)..

(٢) ينظر: دليل السالك إلى أوضح المسالك، (١/ ١٢٦).

المسألة الثانية: قوة الحكم لشيوعه وانتشاره :

قال ابن جني، وهو يتحدث عن تقارض الأحكام، ودَوْر الاعتلال[١]، إذ ينقل عن سيبويه جواز جر (الوجه) من قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ)[٢] - : « ومثله ما أجازه سيبويه في جرّ الوجه من قولك هذا الحَسنُ الوجهِ، وذلك أنه أجاز فيه الجرَّ من وجهين: أحدهما: طريق الإضافة الظاهرة، والآخر: تشبيهه بالضاربِ الرجلِ.

وقد أحَطْنا عِلماً بأن الجرّ إنما جاز في (الضارب الرجل) ونحوه ممّا كان الثاني منهما منصوباً؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ، أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلَّة لصاحبه في الحكم الواحدِ الجاري عليهما جميعا ؟ وهذا من طريف أمر هذه اللغة ، وشدّةِ تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها. والعُذْر أن الجر لّما فَشَا واتَسع في نحو: الضارب الرجلِ ، والشاتمِ الغلامِ ، والقاتلِ البطلِ صار لتمكّنه فيه وشِياعه في استعماله كأنه أصل في بابه، وإن كان إنما

---

(١) دور الاعتلال: هو أن يعلل الشيء بعلة قد عُلِّل بها هذا الشيء نفسه، إذ تدور هذه العلة بينهما، ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، (ص٥١٩).

(٢) ينظر: الكتاب، (١/ ٢٠١).

سرى إليه؛ لتشبيهه بالحسن الوجه، فلمّا كان كذلك قوِى في بابه حتى صار - لقوَّتِهِ - قياسا وسماعا كأنه أصل للجرّ في هذا الحسن الوجه »[1].

ذكر ابن جني - في النص السابق - أنَّ سيبويه إنَّما أجاز جرَّ (الوجه) في قولهم:(هذا الحسنُ الوجهِ) ؛ للإضافة الظاهرة فيه، ولحمله على قولهم:(هذا الضاربُ الرجلِ) في حين أنَّ جرَّ (الرجل) في قولهم: (هذا الضاربُ الرجلِ) ونحوه مما أصله النصب إنَّما صحَّ؛ لحمله على قولهم:(هذا الحسنُ الوجهِ).

ثمَّ ذكر أنَّ دور الاعتلال هذا يأتي لشدة تداخل اللغة، وتزاحم ألفاظها وأغراضها ، وأنَّ العلة من ورود هذا الدور والتقارض هي كثرة الاستعمال، وذلك لَمَّا فشا استعمالُ الجرِّ وانتشارُهُ عند العرب، نحو قولهم:(هذا الضاربُ الرجلِ)، (وهذا القاتلُ البطلِ)، (وهذا الشاتمُ الغلامِ) صار - لقوته وانتشاره - سماعًا وقياسًا.

والإضافة المقصودة هنا هي الإضافة اللفظية، وهي: « الَّتِي يكون اللَّفْظ على الْإِضَافَة وَالْمَعْنَى على الانفِصَال، نَحْو: (مَرَرْت بِرَجُل ضَارب زيد) وَالْمَعْنَى (ضَارب زيدا) وَ (رَأَيْت رجلا حسن الْوَجْه)

(١) الخصائص ، (١/ ١٨٤).

بِمَعْنى (حسنًا وَجهه) »[١]. أو هي: إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وهذه تخصيصًا ولا تعريفًا[٢].

وقد حصرها ابن هشام في اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال، وفي الصفة المشبهة مطلقًا[٣]، وهذا الأسلوب من الإضافة مبثوثٌ في كتب النحو[٤].

وقد سبق المبردُ وابنُ السراج ابنَ جني إلى شرح هذه المسألة، إذ رَأَيَا أنَّ النحويين قد قاسوا قولهم:(هذا الضاربُ الرجلِ) على (هذا الحسنُ الوجهِ)، وذلك للجمع بين الألف واللام والإضافة، كما قاسوا (الحسنُ الوجهَ) على (الضاربُ الرجلَ) في حال النصب، وذكرا لذلك شواهد من استعمالات العرب لهذا المعنى[٥].

---

(١) منازل الحروف، (ص٨٠).

(٢) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، (١/ ١٩٠).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، (د.ط)، (د.ت) (ص٣٤٤).

(٤) ينظر: الكتاب، (١/ ٢٠١)، والمقتضب، (٤/ ١٦١-١٦٢)، والأصول في النحو، (١/ ١٢٩، ١٣٤) ، وعلل النحو، (ص٣٠٤، ٣٨٥-٣٨٦)، والخصائص، (١٨٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٣/ ٧٨٥)، وشرح شذور الذهب، (ص٣٤٤).

(٥) ينظر: المقتضب، (٤/ ١٦١-١٦٢)، والأصول في النحو، (١/ ١٢٩ ، ١٣٤).

ويرى ابن الوراق أنَّ جواز قولهم: (الحسنُ الوجهِ) محمولٌ على قوله:(الضاربُ الرجلِ) للشبه الحاصل بينهما، فالأصل فيه الجر، والفرع فيه النصب(١).

وذكر ابن هشام أنَّ من مُلَحِ كلام العرب تقارضَ اللفظين في الأحكام، ومن ذلك إعطاء قولهم: (الحسنُ الوجهَ) حكم قولهم: (الضاربُ الرجلَ) في النصب، وإعطاء قولهم:(الضاربُ الرجلِ) حكم قولهم:(الحسنُ الوجهِ) في الجرِّ(٢).

والذي يراه الباحث أنَّ تقارض الأحكام وقياسها على بعضها ، ومن ذلك جرُّ (الضارب الرجلِ) حملًا له على (الحسن الوجهِ) ونصبُ (الحسن الوجهَ) حملًا له على (الضارب الرجلَ) لم يكن ليحدث لولا كثرة استعمال العرب، وحملهم هذه التراكيب على بعضها، فإنَّهم لَمَّا فعلوا ذلك، واستعملوه صار قويًّا، وسمعه عنهم الرواة، وأصبح قياسًا مُتَّبعًا.

---

(١) ينظر: علل النحو، (ص٣٠٤، ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٢/ ٨٠٤ -٨٠٧).

فالسماع والقياس ركنا هذه اللغة وعمادها، وإليهما المرجع، وبهما التعليل والحجة والبرهان.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد منَّ الله – سبحانه وتعالى – عليَّ بإتمام هذا البحث، الذي بذلتُ فيه ما استطعتُ من الجهد والوقت، حتى أتممته على ما فيه من تقصيري وضعفي، فلله الحمد والمنة.

وفي ختامه أدوِّنُ أبرز ما هُديَ إليه من نتائج، ومنها:

- أنَّ لقوَّة اللفظ – عند العرب – ارتباطًا وثيقًا بقوَّة المعنى، فاللفظُ القويُّ يحمل معنًى قويًّا، واللفظُ الضعيفُ يحملُ معنًى ضعيفًا.
- كان لابن جني موقفان متباينان لقوَّة الحرف بناءً على موقعه، ووافقه بعضُ تابعيه.
- تكرير (العين) وزيادة (الواو) في الفعل، نحو:(اخشوشَن) من مظاهر قوة الفعل عند ابن جني.
- عامَلَ ابن جني اللغةَ معاملةً حسيَّة تجسيدية في تعليله لبعض الظواهر الصوتية.

- تميلُ العربُ إلى الإيجاز والاختصار، ومن مظاهر ذلك استعمالهم ألفاظ التوكيد؛ كرهًا للتكرير والإطالة.
- تتفاوت درجة القوة والضعف في الحروف العربية تفاوتًا ملحوظًا، إذ يؤثر هذا التفاوت في المعاني التي تدلُّ عليها هذه الحروف، وهو ما يسمى عند علماء الأصوات حديثًا بـ (الدلالة الصوتية).
- يعدُّ مصطلح (الثقل) مرادفًا لمصطلح (القوة) عند ابن جني، كما يعدُّ مصطلح (الضعف) مرادفًا لمصطلح (الخفة) عنده كذلك.
- عني ابن جني بصفات الحروف، عنايةً كبيرةً، وعلَّل بقوَّتها وضعفها كثيرًا من الظواهر اللغوية.
- مصطلحا (المدّ) و(الاستطالة) مصطلحان مترادفان عند ابن جني.
- لقد سبق ابنُ جني العلماءَ المحدثين إلى معرفة أهمية ما يسمى في الدراسات الصوتية الحديثة بـ (الفونيم ***Phoneme***)، وأثره في الدلالة.
- الاسم – لسبقه وأَوْلَويَّتِهِ – أقوى أنواع الكلمة العربية، وهو بهذا أكثر حملًا للزيادة في آخره من الفعل، وأكثر حملًا لسحب هذه الزيادة من آخره.

- الزيادة في آخر الكلمة ثقيلةٌ، لاسيما في الكلمات الطويلة، كالخماسية - مثلًا -.
- تابع ابنُ جني شيخه أبا علي الفارسي في نفي ضرورة أنْ تكون الأسماء أسبق من الأفعال في الزمان.
- من دلائل قوَّةِ الاسم أنَّه يمكن الاستغناء به عن الفعل، ولا يمكن الاستغناء بالفعل عنه.
- اشتقاق بعض المصادر والأفعال من الحروف لا يجعل هذه المصادر والأفعال أضعف من تلك الحروف، بل هي أقوى منها.
- من دلائل قوة الحركة عملُها عند التقاء الساكنين، على الرغم من كونها حركة طارئة، وليست أصلية.
- موقع الحرف المتحرك موقعٌ قويٌّ.
- لا تقع (الألف) للإلحاق في الاسم حشوًا؛ لـِمَا يلزم من تحريكها.
- تتفاوتُ الحركات فيما بينها تفاوتًا ملحوظًا، من حيث القوَّة والضعف.

- يختلف ترتيب الحركات في القواعد النحوية والصرفية عنه في قواعد الإملاء والرسم من حيث القوة والضعف، ففي الأول تكون ضمة، فكسرة، ففتحة، وفي الآخر كسرة ، فضمة، ففتحة.
- الضمة – لقوَّتها – استحقت أنْ تكون علامة رفع المسند إليه، وذلك من باب جَعْلِ الأقوى للأقوى.
- خفَّفَ العربُ الفتحةَ، واختلسوها، وحذفوها؛ وذلك لأنَّها أضعف الحركات الثلاث.
- تفرد ابن جني بتعليل إعمال العامل الأقرب من المعمولات بالقوَّة، أمَّا غيره من العلماء فإنَّهم قد علَّلوا ذلك من باب الأولوية، والقرب، وحرمة المجاورة.
- يجعل ابنُ جني من بيان وتعليل المسألة الواحدة تعليلات لمسائل أخرى.
- لا يعني ضعف الضمير المتصل أنَّه قليلٌ، بل هو أكثر من الضمير المنفصل، وأيسر منه.
- إذا كان الضمير المتصل مجرورًا فإنَّه يقبح حذفه؛ وذلك لضعفه عن الانفصال والقيام بنفسه.

- قدَّم سيبويه وابن جني كثرةَ الاستعمال على القياس في كثيرٍ من المسائل اللغوية.
- اللغة الحجازية أقوى من غيرها عند ابن جني.

وبعد؛ فقد تبيَّنتْ دقة ابن جني، وقوة ملحوظاته، وأهمية كتابه الخصائص، وذلك من خلال تعليله الظواهر اللغوية بالقوة والضعف، وحشده الأفكار والمسائل في ذلك، فجزاه الله وسائر علمائنا خير الجزاء!

ولا يفوتني أن أوصيَ الباحثين أن يرِدوا هذا المنهل العذب، ويولُّوا شطره بالدرس والتنقيب، فما زال في خصائص ابن جني الكثير والجدير، على ترادف الدراسات فيه، وازدحام وارديه.

والله أسأل أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، وألا يحرمني أجرَ المخطئ فيه، إن فاتني أجرُ المصيب، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الحكم والأمثال

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات الكريمة

الآية	السورة والآية	الصفحة
﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ... ﴾	البقرة: ٣١	١٢٢ ، ١٢٤
﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ... ﴾	المائدة: ٦	١٩٣
﴿ وراودته التي هو بيتها عن نفسه ... ﴾	يوسف: ٢٣	٣٣
﴿ ما هذا بشرًا ﴾	يوسف: ٣١	٢٢٧
﴿ قال أرأيتك هذا الذي كرمت علي ... ﴾	الإسراء: ٦٢	٢٠٧
﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾	الكهف: ٩٦	١٨٩
﴿ ألم تر أَنَّا أرسلنا الشياطِين على الكافرين تَؤُزُّهم أَزّا ﴾	مريم:٨٣	٨٢
﴿ حم عسق ﴾	الشورى: ١	٩٨
﴿ فقد جا أشراطها ﴾	محمد: ١٨	٤٧
﴿ فيهما عينان نضاختان ﴾	الرحمن: ٦٦	١٠٩، ١١٠
﴿ ما هن أمهاتهم ﴾	المجادلة: ٢	٢٢٧
﴿ يغفر لكم ذنوبكم ﴾	الصف: ١٢	١٠٦
﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾	الحاقة: ١٩	١٨٩
﴿ ثم إذا شا أنشره ﴾	عبس: ٢٢	٤٧
﴿ اقرأ ﴾	العلق:١	هـ
﴿ لم يكن الذين ﴾	البينة: ١	١٣٦

* * *

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	الصفحة
اخشوشنوا وتمعددوا	٤٢

* * *

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
قافية الباء	
..... مِـــنْ أبيـــكَ وخَالكَـــا وعـضَّ بَنُـو العَمَّـارِ بالسُـكَّرِ الرَّطْـبِ	١٠١
وكُـــمْتًا مُـــدَمَّاةً كـــأنَّ مُتُونَـــهَا جـرى فوقَهـا واستشـعرتْ لـونَ مُـذْهَبِ	١٨٩
قافية الدال	
يـــا مـــن رأى عارضًـــا أرِقـــت لـــه بـــين ذِراعَـــي وجبهـــةِ الأســـد	٢١٣
قافية الراء	
إلا بُـــداهـــــةَ أو عـــلالـــةَ قـــارِحٍ نَهْـــدِ الجُـــزارة	٢١٣
لم يـــك الحـــقّ سِـــوى أن هاجـــه رســـم دار قـــد تعفّـــى بالسَّـــرر	١٣٤
فلـم أرْقِـهِ إن يَـنْجُ منهـا وإن يمـت فطَعْـــنَةُ لا غُـــسٍّ ولا بمغـــمَّر	١٧٤
قافية العين	
قـد جـرَّبـوه فـمـا زادتْ تجـاربُـهـمْ أبـــا قدامـــة إلا المجـــدَ والفَنَعَـــا	١٩٠
إذا قِيـل: أيُّ النَّاسِ شـرٌّ قبـيـلـةً أشـارتْ كليـبٍ بـالأكفِّ الأصـابعُ	١٧٧

قافية اللام

ويُضْحِي فَتِيتُ المِسْـــكِ فَوْقَ فِراشِها نَـؤُوم الضُّـحَى لم تَنْتَطِـق عَـنْ تَفَضُّـلِ ٥٩

قافية الميم

كَلامُنَـا لَفْـظٌ مُفِيـدٌ كاسْـتَقِم وَاسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَـــرْفٌ الْكَلِـمْ ١١٤

مـــاذَا وُقُـوفِي عَلَـــىَ رَبْـــع عَفَـــا مُخْلَوْلِـــــقٍ دارسِ مُسْـــــتَعْجِمِ ٤٣

ولكـــنَّ عَـدْلًا لـو ســـببتُ وســـبَّني بَنُـو عبـدِ شمـسٍ مـن مَنَـافٍ وهاشِـمِ ١٨٩

❊ ❊ ❊

فهرس الحكم والأمثال

الحكمة أو المثل	الصفحة
في بيته يؤتى الحكم	١٩٧

* * *

قائمة المصادر والمراجع

- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني(رسالة دكتوراه)، شذا عطا الله سليم، جامعة اليرموك – الأردن، ٢٠٠٥م .
- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير – بغداد، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ.
- أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود خليل الحصري، ضبط: محمد طلحة بلال، المكتبة المكية – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: الدكتور: مرحب عثمان محمد والدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار ابن الجوزي ـ القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ت: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ .
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب – القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٧م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ .
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٣٧٧هـ

- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبط: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ .
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٧٦م.
- أمالي المرزوقي، أحمد بن محمد المرزوقي، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٥م .
- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – الهند، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ط) ، ١٤٢٩هـ .
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط: الثالثة، ١٣٩٩هـ .
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ
- البحر المديد، أحمد بن محمد الإدريسي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ
- بغية الوعاة في اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ

- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، ت: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، الطبعة : الأولى، ١٤٢٧هـ
- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: عبد العزيز مطر، منشورات وزارة الإعلام بالكويت – مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ
- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، تعليق: شوقي ضيف، دار الهلال – مصر، (د.)، (د.ت).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون – تونس، (د.ط)، ١٩٩٧م
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات – القاهرة، ١٤٣٢هـ
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ت: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ .
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: نصر الدين تونسي، القدس للنشر والتوزيع – القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٧م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، ت: محمد بن عبد الرحمن المفدى، (رسالة دكتوراه)، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ .

- التعليقة على المقرب، بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس، ت: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة الأردنية، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ .
- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين محمد بن الجزري، ت: غانم قدوري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ط)، ١٣٨٣هـ .
- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، ت: فايز زكي محمد دياب، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري المالكي، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ .
- التوكيد في النحو العربي، المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد – المنصورة، (د.ط)، ٢٠٠٤م
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية – بيروت، ط: الثلاثون، ١٤١٤هـ – ١٤١٥هـ
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ .
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. فخر الدين قباوة، ط: الخامسة،
- ١٩٩٥م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط: الثانية، ١٩٨٨م.

- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن أم قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ .
- جهد المقلّ، محمد بن أبي بكر المرعشي، ت: سالم قدوري الحمد، دار عمار– الأردن، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر. (د.ط)، (د.ت) .
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية – مصر ، (د.ط)، (د.ت) .
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ .
- الحدائق الوردية في سير وتراجم علماء النحو والصرف والعربية، كامل عويضة، دار أطلس للنشر – الجيزة، (د.ط) ، ١٤٣٧هـ .
- الحروف العربية دراسة في تطورها والعلاقة بين الصوت والرسم والمعنى (رسالة دكتوراه)، هناء سعداني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، تعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ .

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، ١٩٩٩م .
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، (د.ط)، (د.ت) .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد، ط: الأولى، ١٩٨٠م .
- دراسات نحوية في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ط: الأولى، ١٩٩٣م .
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: الخامسة، ١٩٨٤م .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخرزي، ت: محمد ألتونجي، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ .
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، دار البشير – الأردن، ط: الأولى، ١٤١٤هـ .
- ديوان كليب، ضبطه وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، (د.ط) ، ١٤٢٧هـ .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – الرياض، ط: الأولى، (د.ت) .
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي، الدار الإسلامية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ .
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر، (د.ط)، (د.ت).

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية – بيروت،(ط: الثانية) ، (٢٠٠٧م)، .
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، ت:شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: الحادية عشرة، ١٤١٧هـ .
- الشافية في علم التصريف، جمال الدين عثمان بن عمر الدويني المشهور بابن الحاجب، ت: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت – الكويت ، (د.ط)، ١٣٩٤هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، ت: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الاولى، ١٤٢٠هـ .
- شرح التسهيل المسمى القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ .
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر – الجيزة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي، ت: يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت: محمد نور الدين حسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، ١٤٠٢هـ .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للشيخ خالد الأزهري على متن العوامل النحوية، لعبد القاهر الجرجاني، ت: البدراوي زهران، دار المعارف – القاهرة، ط: الثانية، (د.ت).
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ت: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ .
- شرح اللمع، علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني، ت: إبراهيم محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، (د.ط) ، ١٤١١هـ .
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، عبد الرحمن بن علي المكودي، ت: عبد الرحمن هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٤٢٥هـ .
- شرح مفصل الزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ .
- شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٩هـ .
- الصوت والدلالة، محمد بوعمامة، مجلة التراث العربي، شوال ١٤٢٣هـ – يناير ٢٠٠٢م، (العدد ٨٥).

- ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره (رسالة دكتوراه)، للباحثة: وداد بنت أحمد القحطاني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٤-١٤٢٥هـ .
- ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر – القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ت: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، ١٤٢٢هـ .
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ .
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ .
- علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.
- العميد في علم التجويد، محمود علي المصري، ت: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة – الإسكندرية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ .
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت:، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ، ط: الأولى،١٤٢٤هـ .
- غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ .
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم ابن سلام بن عبدالله الهروي، ت: محمد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية- حيدر آباد، ط: الأولى،١٣٨٤ هـ .
- غريب الحديث، أبومحمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت:عبدالله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد،ط:الأولى، ١٣٩٧هـ

- الفرق بين الحروف الخمسة، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت: علي زوين، مطبعة العاني – بغداد، (د.ط)، (د.ت)
- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، (د.ط)، ١٣٩٢هـ.
- فقه اللغة مناهله ومسائله، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٤٣٠هـ.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- قرينة الرتب ومكونات الجملة، أسامة عطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، (العدد:١)، ٢٠١٠م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق – الأردن، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب عثمان بن عمر المصري، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، (د.ط)،(د.ت).
- الكافي في اللغة، طاهر الجزائري الدمشقي، ت: أبو بكر بلقاسم الجزائري، دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان (سيبويه)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٢٧هـ.
- الكتاب الموَّضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد الشيرازي النحوي، ت: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ .
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤١٩هـ .
- اللباب في البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ .
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ .
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر – بيروت، ط: الرابعة، ٢٠٠٥م .
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة – الدار البيضاء، (د.ط)، ١٩٩٤م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصائغ، ت: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ .
- متن ألفية ابن مالك، تعليق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة – الكويت، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر – مصر، ط: الثانية، (د.ت).
- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ت: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت (د.ط)، ١٤١٥هـ .

- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأول ، ١٤١٧هـ .
- المرتجل، عبد الله بن أحمد بن الخشاب، ت: علي حيدر، مجمع اللغة العربية – دمشق، (د.ط)، ١٣٩٢هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٩٨٦م .
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني – مصر، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ .
- مسند أبي حفص عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– وأقواله على أبواب العلم،أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، كتاب الصلاة، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء، ط: الأولى، ١٤١١هـ.
- مشكلة الهمزة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ .
- مظاهر القوة والضعف في الحركة والسكون عند ابن جني، د: حسن بن إبراهيم قابور، مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد (٨٨) ، فبراير ٢٠١٦م .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تعليق: صلاح عبد العزيز السيد وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ .
- معايير القوة في الصوت في كتاب الخصائص لابن جني، صباح عطيوي الزبيدي، ومحمد عبد الحسين الشمري، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – جامعة بابل، (العدد: ٢٣)، ٢٠١٥م .
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ .

- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيِّل بالإملاء، عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ .
- المعجم المفصل في علم التصريف، راجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، ١٤١٨هـ .
- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابتي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ط)، ١٤١١هـ .
- مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر – لبنان، ط: الأولى، ١٤٠١هـ .
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م .
- مفهوم الرتبة النحوية، سامي عوض وحسن شحود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد الرابع، (العدد: ١٧)، ٢٠٠٢م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ .
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق: أنس محمد الشامي، دار الحديث – القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٩هـ .

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية ـ القاهرة، (د.ط)، ١٤٣٤هـ.
- منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د.ط)، (د.ت).
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط: السادسة، ١٩٧٨م.
- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية – القاهرة، ط: الأولى، ١٣٧٣هـ.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦م.
- الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، دار الإيمان – الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم بن عبد الله السهيلي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، حسن عباس، دار المعارف – مصر، ط: الثالثة، (د.ت).
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ .
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، عناية: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية – بيروت، (د.ط)، ١٤٣٤هـ .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، ١٤١٥هـ .
- نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، محمد مكي نصر الجريسي، تدقيق ومراجعة: أحمد علي حسن، وعلي محمد الضباع، مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٣٣هـ .
- الهدية في فقه اللغة العربية، حليم حماد الدليمي، دار غيداء – الأردن، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية – مصر، (د.ت)، (د.ط).
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ط)،(د.ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، (د.ط) ١٩٠٠م .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك الثعالبي، ت: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

ملخص البحث ..... ب – د

المقدمة ..... هـ – ث

التمهيد: ويقع في ثلاثة مطالب: ..... ١ – ٢٩

المطلب الأول: التعريف بابن جني ٢

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الخصائص ١٧

المطلب الثالث: ظاهرة العلة والتعليل النحوي ٢١

الفصل الأول: التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصوتية، ويقع في مبحثين: ٣٠-١١٢

المبحث الأول : التعليل بقوة جنس الحرف ، وضعفه، وفيه مطلبان: ٣١

المطلب الأول: تكرير الحرف الأقوى، وفيه أربع مسائل: ٣١

– **المسألة الأولى:** تكرير عين الفعل على وزن (فَعَّلَ). ٣٥

– **المسألة الثانية:** تكرير عين الفعل وزيادة الواو (افْعَوعَل). ٤٢

– **المسألة الثالثة:** قوة الحرف بالنظر إلى موقعه. ٤٥

– **المسألة الرابعة:** تكرير اللام في ألفاظ التوكيد؛ لقوَّتِه في السجعة. ٥٢

المطلب الثاني: دلالة الحرف الأقوى على المعنى الأقوى، وفيه خمس مسائل: ٥٤

– **المسألة الأولى:** الهمزة أقوى من الواو. ٥٦

– **المسألة الثانية:** الصاد أقوى من السين. ٦٢

– **المسألة الثالثة:** القاف أقوى من الخاء. ٦٥

الموضوع الصفحة

- **المسألة الرابعة**: حروف دلَّت على معنى القوة أينما اجتمعت (الاشتقاق الأكبر). ٦٧
- **المسألة الخامسة**: حروف دلَّت على معنى الضعف أينما اجتمعت. ٧٤
المبحث الثاني : التعليل بالقوة والضعف في مخرج الحرف وصفاته، وفيه مطلبان: ٧٦
المطلب الأول: التعليل بقوة مخرج الحرف وضعفه، وفيه مسألتان: ٧٦
- **المسألة الأولى**: حروف الحلق. ٧٨
- **المسألة الثانية**: حروف اللسان. ٨٤
المطلب الثاني: التعليل بقوة صفات الحرف وضعفها، وفيه ست مسائل: ٨٧
- **المسألة الأولى**: الجهر والهمس. ٨٩
- **المسألة الثانية**: الشدة والرخاوة. ٩٣
- **المسألة الثالثة**: الاستعلاء والاستفال. ٩٦
- **المسألة الرابعة**: المد والاستطالة. ١٠٠
- **المسألة الخامسة**: التكرير. ١٠٥
- **المسألة السادسة**: التفخيم والترقيق. ١٠٩

الموضوع الصفحة

الفصل الثاني: التعليل بالقوة والضعف للظواهر الصرفية، ويقع في مبحثين: ١١٣- ١٦٦

المبحث الأول: التعليل بقوة الكلمة وضعفها من حيث نوعها، وفيه مطلبان: .. ١١٣

المطلب الأول: الاسم أقوى من الفعل، وفيه مسألتان: ١١٣

- **المسألة الأولى:** الاسم - لقوَّته - أحمل لسحب الزيادة في آخره من الفعل. ١١٧

- **المسألة الثانية :** الاسمُ - لأوَّليَّتِه وسبقِه - أقوى من الفعل. .. ١٢٠

المطلب الثاني: الفعل أقوى من الحرف، وفيه مسألة: ١٢٦

- **مسألة:** الفعل قبل الحرف في الرتبة. ١٢٧

المبحث الثاني: التعليل بقوة الحركة وضعف السكون في الكلمة، وفيه مطلبان: ١٣٢

المطلب الأول: الحركة أقوى من السكون، وفيه ست مسائل: ١٣٢

- **المسألة الأولى:** الإعلال إلى السواكن - لضعفها - أسبق منه إلى المتحركات - لقوَّتها. ١٣٤

- **المسألة الثانية:** الحركة - لقوتها - تغني عن الحرف. ١٣٨

- **المسألة الثالثة:** الحركة - لقوتها - تقوِّي الحرف الذي تقع عليه. ١٤١

- **المسألة الرابعة:** قلب الألف - لضعفها - ياءً إذا وقعت بعد كسرة. ١٤٥

- **المسألة الخامسة:** موقع الحرف المتحرك موقع قوي. ١٤٧

- **المسألة السادسة:** السكون حاجز غير حصين. ١٥١

الموضوع الصفحة

المطلب الثاني: التفاوت بين الحركات في القوة والضعف، وفيه مسألتان: ١٥٦

- **المسألة الأولى**: الضمة أقوى الحركات. ١٥٧

- **المسألة الثانية**: الكسرة أقوى من الفتحة. ١٦١

الموضوع الصفحة

الفصل الثالث: التعليل بالقوة والضعف للأحكام النحوية، ويقع في ثلاثة مباحث: ١٦٧-٢٣٥

المبحث الأول: التعليل بقوة العامل وضعفه، وفيه مطلبان: ١٦٨

المطلب الأول: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وفيه مسألتان: .. ١٦٨

- **المسألة الأولى:** العاملُ الجارُّ أقوى من العاملِ الجازم. ١٧٤

- **المسألة الثانية:** الفعل أقوى العوامل العاملة في الاسم. ١٨٠

المطلب الثاني: العامل الأقرب أقوى من العامل الأبعد، وفيه مسألة واحدة. ١٨٦

المبحث الثاني: احترام الرتبة أقوى من إهدارها، وفيه مسألة واحدة. ١٩٥

المبحث الثالث: انفصال الضمير أقوى من اتصاله، وفيه مسألتان: ٢٠٤

- **المسألة الأولى:** الخلع العارض من معنى الاسمية يلحق الضمائر المتصلة لضعفها. ٢٠٦

- **المسألة الثانية:** قبح حذف الضمير المجرور لضعفه. ٢١٣

المبحث الرابع: التعليل بالقوة في الاستعمال والقياس، وفيه مسألتان: ٢٢٠

- **المسألة الأولى:** كثرة الاستعمال أولى من قوة القياس. ٢٢٦

- **المسألة الثانية:** قوة الحكم لشيوعه وانتشاره. ٢٣١

الموضوع الصفحة

الخاتمة: وقد دوَّنت فيها نتائج البحث. ٢٣٦- ٢٤١

الفهارس ٢٤٢- ٢٦٩

- فهرس الآيات الكريمة. ٢٤٣
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة. ٢٤٤
- فهرس الأبيات الشعرية. ٢٤٥
- فهرس الحكم والأمثال. ٢٤٧
- قائمة المصادر والمراجع. ٢٤٨
- فهرس الموضوعات. ٢٦٤

❊ ❊ ❊